جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سحر فضل عبد الحميد خليفة

إشراف

د. سائدة جاسر عفونة

د. نهى إسماعيل عطير

قدمت هذه الاطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

2020

تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سحر فضل عبد الحميد خليفة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/7/29م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التواقيع
- د. سائدة جاسر عفونة / مشرفاً ورئيساً	.....
- د. نهى إسماعيل عطير / مشرفاً ثانياً	.....
- د. إيهاب يوسف شكري / ممتحناً خارجياً	.....
- د. سهيل حسين صالحة / ممتحناً داخلياً	.....

الإهـــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

إلى صاحب الفضل العظيم إلى الهادي سواء السبيل ... الله عز وجل.

إلى المعلم الأول حبيبنا وشفيعنا الصادق الأمين خير البشرية...سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم".

إلى من سطروا بدمائهم أروع وأنصع صفحات المجد، والفداء، والتضحية، والعطاء... شهداء فلسطين.

إلى المرابطين على أرض الإسراء والمعراج، إلى الجرحى والمعتقلين.... إلى كل غيور على أرض فلسطين.

إلى من زرع في نفسي كل معاني الحب والوفاء وشاطرني الألم والأمل، أسمى وأعظم شيء في حياتي، إلى من أعترف إليه بالفضل والجميل، إلى من احترم رغبتي بمتابعة الدراسة وقدم لي كل الدعم والعون، إلى رفيق عمري ونصفي الثاني .... زوجي الحبيب... إلى من هم لفؤادي مهجتي ولحياتي خير أنس وبهاء، فلذات أكبادي .... بناتي وأبنائي الأعزاء.

إلى من رافقتني خطواتي بالدُّعاء، ومنحتني الطّمأنينة والسكينة، والدتي العزيزة، .... أطال الله في عمرها وأمدها بالتقوى والعافية ... إلى الشموع التي تنير لي الطريق إخوتي وأخواتي.

إلى الأيادي المخلصة، النجوم البراقة في سمائنا تعطي بلا حدود بلا مقابل.... إلى مشرفتي (الدكتورة سائدة عفونة، والدكتورة نهى عطير)، وأساتذتي الكرام الذين كان لهم أثر كبير على حياتي.

إلى الزملاء والزميلات الذين قدموا لي العون ما استطاعوا إليه سبيلا.

إليكم أهدي ثمرة جهدي، تعبيراً عن شكري وامتناني لكم.

الشكر والتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم تنزيله " وفوق كل ذي علم عليم" صدق الله العظيم، ومصداقاً لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"، والحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملء السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه، ولا يسعني إلاّ أن أتوجَّه بخالِص شُكري وتقديري للدكتورتين الفاضلتين: سائدة عفونة، نهى عطير، لتفضلهما الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمهما بنصحي وتوجيهي لإتمام الدراسة، حيث كانتا عوناً لي، لأرتقي إلى المستوى المطلوب بإذنه تعالى، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام د. إيهاب شكري ممتحناً خارجياً، و د. سهيل صالحة ممتحناً داخلياً، كما اتقدم بجزيل الشكر من أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة الكرام، لما كان لهم من نصح وتوجيه، والشكر موصول إلى زوجي الغالي ..على كل ما قدمه لي خلال مرحلة إعدادي لهذه الرسالة، واتقدم بخالص الشكر من ممثلي وزارتي التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على ما قدموه لي من تسهيلات بحثية، وكذلك مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، ومدارس ووحدات التعليم المهني، بما فيها من مديرين ومعلمين على تعاونهم في تطبيق أدوات الدراسة.

والشكر والتقدير.. لكل من ساعدني خلال مرحلة إعدادي لهذا البحث، فإن لم تسعهم السطور وسعتهم ذاكرتي، فلهم مني كل التقدير والاحترام.

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وما توفيقي إلا بالله.

الباحثة سحر خليفة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

أقر بأن كل ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية، أو بحث علمي، أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The Work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work and has not been submitted elsewhere for any others degree or qualification.

Student's Name: سحر فضل عبد الحميد حنيف **إسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: ٢٠٢٠/٧/٢٩ **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	ه
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملحقات	ك
الملخص	ل
الفصل الأول: مشكلة الدراسة خلفيتها وأهميتها	**1**
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
أهمية الدراسة	8
حدود الدراسة	9
مصطلحات الدراسة	10
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	**13**
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**51**
منهج الدراسة	52
مجتمع الدراسة	53
أدوات الدراسة	**55**
صدق الأداة	59
ثبات الأداة	60
إجراءات الدراسة	60
متغيرات الدراسة	64
المعالجات الإحصائية	65

الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**67**
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	68
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	71
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	78
النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	84
النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	96
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**114**
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	115
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	118
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	122
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع	124
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس	128
التوصيات	132
قائمة المصادر والمراجع	134
الملاحق	147
Abstract	**b**

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
جدول (1)	مؤشرات برنامج التعليم المهني والتقني وفقاً للأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم في فلسطين لعام (2019)	26
جدول (2)	تطور أعداد المدارس المهنية منذ نشأتها	27
جدول (3 –أ)	توزيع مجتمع الدراسة حسب البيانات الشخصية للمبحوثين	53
جدول (3– ب)	توزيع فقرات الاستبانة على مجالاتها	56
جدول (4)	معامل الثبات لمجالات الدراسة	60
جدول (5)	المقياس الوزني لتقدير مستوى امتلاك المدرسة للمهارات التعليمية التعلمية	65
جدول (6–أ)	البيانات المتعلقة بمدارس ووحدات التعليم المهني	68
جدول (6– ب)	تقييم واقع البيئة الفيزيقية لمدارس ووحدات التعليم المهني	70
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني	71
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مستوى عناصر العملية التعليمية التعلمية في مجال أعضاء الهيئة التدريسية	73
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مستوى عناصر العملية التعليمية التعلمية في مجال المقررات الدراسية	74
جدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مستوى عناصر العملية التعليمية التعلمية في مجال الإدارة المدرسية	76
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم مستوى عناصر العملية التعليمية التعلمية في مجال المتعلمين	77
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير الجنس	78
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير الوظيفة	79
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	80

جدول (15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	81
جدول (16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير التخصص	82
جدول (17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي	83
جدول (18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمجال الكلي تبعاً لمتغير الدورات التدريبية	83
جدول (19)	نتائج تحليل السؤال الأول المفتوح في الاستبانة	85
جدول (20)	نتائج تحليل السؤال الثاني المفتوح في الاستبانة	97

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
شكل (1)	خارطة توضح موقع التعليم المهني	15
شكل (2)	يوضح النسبة المئوية لمشكلات التعليم المهني في كافة المجالات	96
شكل (3)	يوضح النسبة المئوية لسبل تطوير التعليم المهني في كافة المجالات	113

فهرس الملاحق

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
ملحق (1)	كتاب تسهيل مهمة من الدراسات العليا	147
ملحق (2)	كتاب تسهيل مهمة من التربية والتعليم إلى المدارس والوحدات المهنية	148
ملحق (3)	نموذج تحكيم الاستبانة بالمرحلة الأولى	149
ملحق (4)	نموذج الاستبانة النهائي	155
ملحق (5)	نموذج بطاقة المدرسة	159
ملحق (6)	نموذج قائمة بأسماء المعلمين وتخصصاتهم	161
ملحق (7)	نموذج المقابلات والمجموعات البؤرية	167

تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سحر فضل عبد الحميد خليفة

إشراف

د. سائدة جاسر عفونة

د. نهى إسماعيل عطير

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها في كافة المجالات: الهيئة التدريسية، والإدارة المدرسية، والمقررات الدراسية، والمتعلمين، والبنية التحتية، والمجتمع المحلي، للإجابة عن أسئلة الدراسة تم الدمج بين المنهج الكمي والنوعي، طبقت الدراسة على جميع مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية. استخدمت عدة أدوات كأداة الاستبانة؛ لتقييم واقع المدارس، والوحدات المهنية من وجهة نظر مديريها ومعلميها، حيث كان عدد المبحوثين (378) معلم ومعلمة ومدير ومديرة، وتكونت الاستبانة من (57) فقرة موزعة على أربعة مجالات.

واستخدمت الباحثة أداة المقابلة التي تم تطبيقها على (8) مكلف ومكلفة بمتابعة التعليم المهني في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، ومقابلة مسؤول في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم تطبيق المجموعة البؤرية على مشرفي ومشرفات الجانب الأكاديمي والبالغ عددهم ما بين (40 – 56)، موزعين في ثماني مجموعات بؤرية في مديريات شمال الضفة الغربية.

واستخدمت الباحثة لغرض جمع معلومات حول البنية التحتية للمدرسة ملاحظة وتحليل أداة البطاقة المدرسية، طبقت على جميع مدارس ووحدات التعليم المهني، والبالغ عددها (17)، وبعد التأكد من صدق الأدوات وثباتها عبر تحكيمها من قبل محكمين، وحساب معامل ثبات

الاستبانة من خلال معادلة (ألفا كرونباخ)، وقد عولجت بيانات أداة الاستبانة إحصائياً، وتم تحليل بيانات المقابلة والمجموعة البؤرية باستخدام التحليل الاستقرائي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع التعليم المهني من وجهات نظر المشرفين، والمديرين، والمعلمين، جاءت بدرجة متوسطة لمجال الإدارة المدرسية، والهيئة التدريسية، والمقررات الدراسية، ومنخفضة في مجال البنية التحتية، والمتعلمين، والمجتمع المحلي، وأن هناك مشكلات عديدة تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني، منها يتعلق بأعضاء الهيئة التدريسية، وأخرى بالإدارة المدرسية، والمقررات الدراسية، والمتعلمين، والبنية التحتية، والمجتمع المحلي، من أبرزها: النظرة الدونية من قبل المجتمع للتعليم المهني، والمستوى المتدني لتحصيل طلبة التعليم المهني، ونقص وضعف البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني.

وأما في جانب سبل التطوير فقد عرضت النتائج العديد من سبل تطوير مدارس التعليم المهني في كافة المجالات: الهيئة التدريسية، والادارة المدرسية، والمقررات الدراسية، والمتعلمين، والبنية التحتية، والمجتمع المحلي، من أبرزها: توفير المشاغل والتخصصات، والأدوات التي تواكب التقدم التكنولوجي والصناعي، وتدريب وتأهيل الكادر البشري من خلال الدورات التدريبية والبعثات للدول الصناعية، وكذلك الربط بين الجانبين المهني والأكاديمي في إعداد المقررات الدراسية، وتوفير الميزانية والدعم الكافي لمدارس التعليم المهني، من خلال إتاحة الفرصة للمجتمع من الاستفادة من إنتاج تلك المدارس، مما يشجع على دعمها وتوفير فرص عمل لخريجيها.

في ضوء هذه النتائج فقد أوصت الباحثة بعدد من التوصيات للمسؤولين عن التعليم المهني من ضمنها:

– الاهتمام بمدارس ووحدات التعليم المهني، من خلال توفير بنية تحتية وتجهيزات تناسب احتياجات المدارس والوحدات المهنية.

– نشر الوعي باستخدام وسائل الإعلام المختلفة، سواء من قبل وزارة التربية والتعليم، والإدارة المدرسية، والمرشد المهني؛ من أجل تغيير النظرة الدونية للتعليم المهني.

– منح الصلاحيات لمديري المدارس، والوحدات المهنية؛ من أجل توفير الدعم اللازم للمدرسة، وإتاحة الفرصة للطلبة للتدريب العملي في سوق العمل.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة خلفيتها وأهميتها

مقدمة الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة.

فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة.

مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وخلفيتها وأهميتها

المقدمة:

تعد وزارة التربية والتعليم من أهم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؛ كونها المؤثر الأول والأساسي على مخرجات مختلف القطاعات، فهي المسؤولة عن إدارة معظم المؤسسات التعليمية، ومنها المدارس التي يلتحق بها أكثر من ثلث سكان فلسطين من مختلف فئات المجتمع، فتؤثر على المجتمع بكافة مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (عفونة، 2015).

وتتمثل المؤسسات التعليمية بإداراتها، فإذا كانت الإدارة ناجحة أدّى ذلك إلى نجاح المؤسسة وتطورها، فالإدارة التربوية تعدّ من أهم المجالات الحية في ميدان التربية، وركزت عليها معظم الدراسات الحديثة؛ من أجل النهوض بها وبالمؤسسات التعليمية، وذلك من خلال الارتقاء بمستوى العاملين بها، ومن خلال الاستعانة بالتكنولوجيا التربوية، وهي الطريقة الممنهجة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية، وتقوم أساساً على البحث في المجالات الإنسانية التي تسهم في تعليم الإنسان وتواصله، وتعدّ عاملاً أساسياً في التطوير؛ لأن تطويرها يعتمد على تطوير إدارتها، وذلك من خلال تلبية احتياجات العاملين فيها، والقدرة على استثمار كل ما تحتويه المؤسسة من طاقات بشرية، وموارد مادية، وتحديثها بدءاً من القاعدة الأساسية وهي المدرسة، وانتهاء بالقمة، حيث واضعي السياسات التربوية والبحث والتخطيط والتنهيج (عطير، 2009).

لذلك تقوم وزارة التربية والتعليم بتحديث خططها الاستراتيجية باستمرار من أجل تطوير قطاع التعليم بكافة جوانبه، فقامت بمراجعة لكافة المكونات الأساسية للعملية التعليمية، وهي: (الهيئة التدريسية، والمقررات الدراسية، والإدارات المدرسية، والبنية التحتية، والمجتمع المحلي، بما يتضمن من أولياء أمور، ومؤسسات خاصة، إضافة إلى أهم عنصر وهو المتعلمون)، ومن ثم تحديد الميزانيات اللازمة؛ لتنفيذ البرامج التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية وفقاً للأولويات، وذلك للارتقاء بنوعية التعليم من خلال تطوير المسارات الأكاديمية والتقنية والمهنية والوصول إلى مخرجات ذات كفاءة عالية. (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

هناك قطاعات فرعية متعددة تنطوي تحت قطاع التعليم في دولة فلسطين، وتتقاطع فيما بينها في تدخلاتها واهتماماتها، والقطاعات الفرعية هي: التعليم ما قبل المدرسة، والتعليم العالي، والتعليم غير النظامي، والتعليم المستمر، والتعليم المدرسي الأساسي (1–10)، والتعليم الثانوي (11 – 12)، ويتضمن برنامج التعليم الثانوي برنامج التعليم المهني والتقني، وتم اعتماد الصف العاشر ضمن المرحلة الثانوية، وبذلك أصبح العاشر مهني جزء من مسار التعليم المهني (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017، ص27).

ويعد قطاع التعليم المهني من أهم القطاعات التي تسهم في رفعة المجتمع وتطوره، كونه من المصادر الأساسية لإعداد الكوادر المؤهلة، والمدربة في مجالات مختلفة، فهو المرجعية الأساسية لتطور سوق العمل، ففي المرحلة الثانوية المهنية يتعرض الطالب إلى خبرات تؤهله للخروج لسوق العمل مباشرة، أو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، إذ تقوم المدارس المهنية والمدارس الأكاديمية من خلال الوحدات المهنية بدور أساس لتقديم هذا النوع من التعليم، ويفرع إلى أربعة فروع أساسية: وهي الصناعي، والزراعي، والفندقي، والاقتصاد المنزلي المهني، وكل فرع يتضمن مجموعة من التخصصات المهنية التي يختارها الطالب وفق قدراتهم، وميولهم، واستعداداتهم. (دليل المسار المهني، 2018–2019).

وتسعى وزارة التربية والتعليم العالي في خططها الاستراتيجية للنهوض وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، إيماناً منها بأهمية التعليم المهني بتزويد المجتمع بالقوى العاملة، التي تسهم في تطوير البنية التحتية في كافة المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، والخدماتية، بحيث يكونون مؤهلين فنياً وتقنياً ويمتلكون المهارة والقدرة على إتقان العمل، فقامت بإعداد الخطط لرفع مستوى التعليم المهني كماً ونوعاً وذلك باستحداث تخصصات ترتبط باحتياجات سوق العمل، والعمل على توفير الأجهزة الحديثة التي تواكب التقدم التكنولوجي لمدارس التعليم المهني، وإقامة مدارس، وتوسيع أخرى لرفع نسبة الالتحاق في التعليم المهني. (وزارة التربية والتعليم، 2017).

وفي تقرير المتابعة والتقييم تبين أن معدل الدخول للصف العاشر مهني بلغ 1.7%، ونسبة الدخول للصف الحادي عشر بلغت 3%، وقد بلغت نسبة طلبة الفروع المهنية من مجمل الفروع (10-12) 2.3%، موزعين بنسب متفاوتة وفق التخصصات: زراعي 6.5%، صناعي 82.5%، فندقي 3.4%، اقتصاد منزلي 7.7%، وكانت نسبة الدخول للكليات التقنية 13% (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

ورغم كل الجهود المبذولة لتطوير التعليم المهني في فلسطين، إلا نسبة الاهتمام بهذا القطاع لا زالت محدودة، ولا زال الإقبال من الطلبة على التعلم المهني دون المستوى المطلوب، فحجم الوصول للتعليم المهني يشير لمستوى الإرادة لدى مؤسسات الدولة المختلفة لتطوير الوضع الاقتصادي، كون الاهتمام بالتعليم المهني يرتبط بشكل كبير بتطور مسار الأعمال والانتاج (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2015).

وبما أن الدراسات السابقة حول التعليم المهني في فلسطين لم يكن كافياً ولم يتمكن من التوصل إلى الأسباب الحقيقية لقلة الإقبال على التعليم المهني وأسباب النظرة الدونية للتعليم المهني جاءت هذه الدراسة بهدف تشخيص واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمشرفين، من كافة الجوانب البيئية والخدماتية والمنهاج الدراسي والهيئة التدريسية، وتحديد أهم المعيقات وأسبابها، وتحديد الاحتياجات وسبل التطوير اللازمة للوصول بمدارس التعليم المهني إلى المستوى المطلوب؛ لإحداث التنمية الشاملة لكافة المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، علها تكون بداية موفقة في سبيل رفع مستوى التعليم المهني في فلسطين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعاني فلسطين أوضاعاً اقتصادية صعبة، إثر الاحتلال الصهيوني، حيث يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع قسرية أفقدته القدرة على التطور والنمو؛ وتحكم الاحتلال بكافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، والسيطرة على المعابر البرية والبحرية والجوية، من خلال السياسات والأوامر العسكرية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وأسيراً للاقتصاد الإسرائيلي، ما أثر

سلباً على حياة الشعب الفلسطيني في المجالات كافة: الاجتماعية، والثقافية، والصحية، والتعليمية، وهذا بدوره انعكس على قدرات الحكومة الفلسطينية فنقص الموارد أدى لتدني مستوى الموازنات المرصودة لتطوير التعليم وأثر على تدني المستوى التحصيلي للطلبة، ونقص الوسائل التعليمية، واكتظاظ الصفوف المدرسية، وحصر التعليم المهني بمهن خدماتية محددة يحتاجها سوق العمل الإسرائيلي كالكهرباء، والنجارة، والحدادة، وغيرها من الخدمات، إضافة إلى ظروف أخرى متشابكة ساهمت في تعقيد بناء استراتيجيات مستدامة كالحصار والتحكم في الأموال، وتعزيز الانقسام الداخلي، وبناء جدار الفصل العنصري، وتزايد عدد الحواجز العسكرية (عفونة، 2015).

ما سبق ذكره جعل فلسطين تتخلف عن دول العالم من حيث التوسع في الصناعة والتجارة، وتكافؤ فرص العمل مع القوى العاملة، ما زاد عدد العاطلين عن العمل بين المتعلمين وغير المتعلمين، حيث أن القطاع الخاص لازال عاجزاً عن توفير فرص عمل جديدة، من أجل حث القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، لا بد من توسيع قاعدة الأعمال وجذب تدفقات استثمارية خاصة؛ من خلال توفير نظام تعليم وتدريب قادر على استيعاب وتطوير المهارات والكفايات اللازمة، وتوفير قوى عاملة مدربة جيداً ومتعلمة تستطيع أن تبتكر وأن تبدع وأن تستجيب لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، وبتنفيذ هذه الاستراتيجية يمكن معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

ومن خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة حول التعليم المهني والتقني في فلسطين كدراسة عفونة (2017)، ودراسة القزاز وقطب (2015)، ودراسة مساد (2015)، ودراسة عوض (2015)، ومن خلال عملها في الميدان التربوي، لاحظت الباحثة أن هناك عزوف عن الالتحاق بالتعليم المهني، وقد يعود ذلك لعدة أسباب، منها:

– النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع المحلي والطلبة، حيث لا يلتحق به سوى أصحاب العلامات المتدنية، والتي بدورها لا تمكن التعليم المهني من تحقيق أهدافه بالتنمية، لأن هذا الجانب يحتاج إلى قدرات عقلية مرتفعة من أجل التفكير والابداع في العمل والتطوير في المشاريع المتاحة، واكتساب المهارة في تشغيل المعدات، والأجهزة، والاحتفاظ بالخبرات

والمعلومات، للتخفيف من الاستعانة بالخبراء الأجانب، والذي يكلف الدولة في استدعائه لتشغيل الأجهزة المتطورة (القزاز، وقطب، 2015).

– قلة وجود المدارس المتخصصة في التعليم المهني، وقلة التخصصات التقنية في الجامعات؛ لحاجتها إلى أجهزة ومعدات ذات تكلفة مادية عالية، في حين أن التعليم المهني في العالم شهد خلال السنوات الأخيرة تطوراً وتقدماً كبيراً في مجال المعلومات والاتصالات، الأمر الذي تبعه تغيرات جذرية في كثير من أدوات الانتاج، مما أثر ليس فقط على البنى الاقتصادية والسياسية للدولة، بل أيضا على أنظمة وبرامج التعليم العام جميعها، والتدريب المرتبط بمجالات العمل (القرعان، 2009).

– ضعف المهارات الفنية، والعملية، والمعرفية التي تواجه خريجي مدارس التعليم المهني؛ تعزى لعدم التركيز على المهارات العملية أثناء التعليم وعدم توفر الأجهزة الحديثة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

وترى عفونة (2017)، أن التعليم المهني مفتاح التنمية الوطنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهذا ما يملي على الدولة اتخاذ إجراءات سريعة وعامة لنشر الوعي بأهمية التعليم المهني، ومعالجة المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؛ لارتباطها بفكرة ضعف التحصيل الدراسي، ما جعله غير قادر على تأمين المستوى الاجتماعي والمادي المرغوبين للفرد.

لهذه الأسباب شعرت الباحثة بوجود مشكلة تتعلق بواقع المدارس المهنية، ومدى مساهمة جودة هذه المدارس في دعم التعليم المهني، وتحسين واقعه، وفي تنمية المجتمع وتطويره، من خلال تلبية حاجات سوق العمل بزيادة نسبة الالتحاق أو تقليله، وللوقوف على حجم المشكلة والعوامل المؤثرة فيها قررت الباحثة دراسة وتقييم هذا الواقع.

أسئلة الدراسة

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي: ما تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية؟

ينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها؟

2- ما واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها؟

3- ما واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها وفق متغيرات الجنس، والوظيفة، والموقع الجغرافي، والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية؟

4- ما المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها ومشرفيها؟

5- ما سبل تطوير المدارس المهنية ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية المقترحة من قبل مديري هذه المدارس ومعلميها ومشرفيها؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

– التعرف إلى واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

– الكشف عن واقع العملية التعليمية التعلمية، بما تتضمن من هيئة تدريسية، ومقررات دراسية، وإدارة مدرسية، ومتعلمين في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

– التعرف إلى أثر متغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والموقع الجغرافي، وسنوات الخدمة، والدورات التدريبية، في تقييم واقع مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

– تحديد المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها ومشرفيها.

– التعرف إلى سبل تطوير مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها ومشرفيها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيث:

الأهمية النظرية:

تثري هذه الدراسة الأدب النظري في مجال التعليم المهني، والمساهمة في تسليط الضوء على عناصر المدارس والوحدات المهنية، وأهميتها في إحداث التنمية الشاملة، من خلال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، للمسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، الذين يسعون دوماً للتطور، والمساهمة في إثراء المكتبات وأدبيات التعليم المهني.

الأهمية البحثية:

ونظراً لندرة الدراسات والأبحاث الحديثة في مجال التعليم المهني الفلسطيني، وتحديد معوقات واحتياجات مدارس التعليم المهني، ومحاولة إيجاد الحلول لتلك المعوقات، أو الحد منها، وتوفير الاحتياجات اللازمة لمدارس التعليم المهني، وقد تساعد هذه الدراسة في رفع مستوى مدارس التعليم المهني في كافة المجالات، وزيادة نسبة إقبال الطلبة من ذوي التحصيل المرتفع على التعلم المهني.

الأهمية التطبيقية:

وتكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في التعرف إلى كيفية تحسين واقع مدارس التعليم المهني، ومعرفة أهم المعيقات التي تواجه الطلبة، والمعلمين، والبيئة التعليمية، والإدارة المدرسية، في مدارس التعليم المهني، وعرض الحلول والمقترحات لحل المشكلات، وذلك من أجل تحسين الواقع البيئي والتعليمي لمدارس التعليم المهني، بالإضافة إلى طرق وأساليب تطوير واقع مدارس التعليم المهني.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على تقييم واقع التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مديري ومديرات، ومعلمي ومعلمات، ومشرفي ومشرفات مدارس التعليم المهني.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الثاني للعام الجامعي (2019\2020).

الحدود المنهجية: تم تحديد نتائج هذه الدراسة بصدق أدواتها، وثباتها، وعينتها، وأداتها، وإجراءات تطبيقها.

مصطلحات الدراسة

نصت الدراسة التعريفات الآتية لمصطلحاتها:

التقييم اصطلاحا: هي عبارة عن نشاط إداري يقيس بدقة مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة، ويتمحور حول متابعة عملية التنفيذ، ورصد الأخطاء فيها، ويقدم تقريراً بذلك لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، وتشكل المرحلة ما قبل الأخيرة من مراحل وضع استراتيجية إدارة الموارد البشرية، حيث تتضمن سؤال، هل حققنا الهدف؟ وتتطلب الإجابة على هذا السؤال فحصاً دقيقاً لآلية العمل وخطواته، وبصورة تضمن قياس الأداء الذي يتيح فرصة المقارنة الحقيقية بين الأداء المخطط له مسبقاً، والأداء الفعلي وتحديد الانحرافات (صلاح،2013).

وتعرفه الباحثة إجرائياً: هي عملية استطلاع وتشخيص لواقع مدارس ووحدات التعليم المهني؛ من أجل تحديد نقاط القوة وتطويرها، ومعرفة نقاط الضعف وعلاجها، أي تقويمها وتصحيحها؛ كي تحقق الأهداف المرجوة، من خلال عملية قياس، ومن ثم إصدار حكم على واقع مدارس ووحدات التعليم المهني المستهدفة من خلال أدوات الدراسة التي أعدت لهذا الغرض.

التعليم المهني اصطلاحاَ: يهدف إلى إعداد الطلبة معرفياً ومهاراتياً في مدارس ووحدات التعليم المهني، لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل من جهة، وتمكين الطلبة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، حيث يدرس الطالب الجانبين الأكاديمي في النصف الأول من المدة الدراسية، وفي النصف الثاني يقوم بدراسة مواد التخصص والتدريب العملي، وبالتالي إتقان جميع المهارات الخاصة والمرتبطة بالمهنة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

مدارس التعليم المهني: هي المدارس التي تقوم على تدريس التخصصات المهنية، والفنية، والتدريب التقني، ولها خصوصيتها في توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للتطبيق العملي أثناء التدريب، ويشرف على مدارس التعليم المهني وزارة التربية والتعليم العالي في الدولة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018).

المعلم هو: كل شخص يتولى التعليم، أو يقوم بخدمة تربوية متخصصة في أي مؤسسة تعليمية حكومية، تكون تابعة لوزارات التربية والتعليم (مزهر، 2017).

معلم التعليم المهني: بأنه الشخص الذي يتولى التدريس النظري للمواد المهنية، أو التدريب العملي للمهارات العملية، أو كليهما معاً، في نوع أو أكثر من أنواع ومستويات التعليم الذي يتعلق بالإعداد لممارسة المهنة (عاشور، 1996: 244)

وتعرفه الباحثة إجرائياً: هو ذلك الشخص الذي يقوم بعملية نقل، وفرز، وتوضيح المعلومات للطلبة، سواءً من الجانب النظري، أو الجانب العملي، إضافةً إلى إكساب الطلبة المهارات المهنية، والفنية، والتقنية، التي يتضمنها المنهاج؛ من أجل إعداده لمهنة معينة لها دور فعال في مجال التنمية.

مدير التعليم المهني: هو ذلك الشخص القائد، والموجه، والمشرف، والمخطط، والمتابع للعملية التعلمية، والمسؤول داخل مدارس التعليم المهني.

المشرف التربوي: هو المسؤول عن تطوير أداء المعلمين، باعتبارهم محور العملية الإشرافية، وإن اختلفت الأنماط والأساليب، وتوفير الجو الديمقراطي القائم على الاحترام المتبادل، والاهتمام بحاجات المعلمين، مما ينعكس إيجابياً على تحسين العملية التعليمية (وزارة التربية والتعليم العالي، ص 11، 2016).

وتعرفه الباحثة إجرائيا: وفق ما تضمنته الدراسة، هناك نوعان من المشرفين: مشرف مهني يشرف، ويدعم، ويتابع، ويوجه معلمي المواد المهنية في المدرسة، ومشرف أكاديمي يدعم، ويوجه، ويتابع معلمي المواد الأكاديمية: كالرياضيات، والفيزياء، وغيره.

الوحدات المهنية: عبارة عن تخصص مهني واحد، أو أكثر في إحدى مدارس التعليم العام، ينفذ فيها متطلبات المدارس المهنية، بالإضافة إلى المواد الدراسية الأكاديمية، وتكون مدة الدراسة فيها سنتين دراسيتين، يحصل الطالب بعدها على شهادة ثانوية عامة تمكنه من الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو الالتحاق بالجامعات والكليات (دليل المسار المهني، 2018\2019).

الواقع: لغةً تعني الحاصل، والكائن، والقائم وعلى الاستقبال.

الواقع اصطلاحاً: ما يحيط بالإنسان والجماعة من حال، ومجال، وعصر يؤثر فيهما، وهي عبارة عن أفكار، وقيم، ومعتقدات، وخصائص، وسمات ضمن مجالات حياته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وفق مرحلة تاريخية وتشكلها صيرورة الزمن المعاش (الجوفان، 2009).

تعرفه الباحثة اجرائياً: هو كل ما يحيط، أو يتعلق بالمدرسة المهنية من معلمين مهنيين، وأكاديميين، ومتعلمين، وإدارة، ومقرر دراسي، بما يشتمل من: كتب دراسية، وأنشطة تعليمية، ومخططات، وبنية تحتية، بما تتضمنه من: مشاغل، وأجهزة، وأدوات، ومعدات، وأبنية، ومختبرات، والتبادل أو التفاعل الحادث بين هذه لعناصر المكونة لمنظومة التعليم المهني.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

تناولت الباحثة التعريف بالتعليم المهني، والمفاهيم المهنية المرتبطة به، ونشأته، وأهدافه، وأهميته، ومراحله المختلفة، والمدارس المهنية، ومعوقات التعليم المهني، وسبل تطويره، كما تناولت الباحثة في هذا الفصل الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة.

أولا: الأدب النظري:

التعليم حاجة ملحة وحق كل إنسان، والشعب الفلسطيني يسعى بكل قوته إلى التمسك بهذا الحق، والتميز به تاريخياً كونه المتجذر حضارياً لآلاف السنين، وزاد الاهتمام بعد أن أحتلت أرضه وتم تشريده من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد بدأ الاهتمام بالتعليم المهني في فلسطين منذ نشأة الحضارة ولجوء الإنسان للزراعة، ومروراَ بالعصور الإسلامية التي أنشئت العديد من المدارس ومروراً بعهد العثمانيين الذين أسسوا أول مدرسة بالمفهوم الحديث عام (1856)، عندما تمَ السماح للسكان الخاضعين للحكم العثماني بإنشاء المدارس المناسبة لهم، فانتشرت المدارس سواء العربية، والإسلامية والتبشيرية الأجنبية، وكان من بينها مدرسة دار الأيتام السورية والتي عُرفت بمدرسة "شنلر"، وقد اهتمت بالتدريب المهني، والحرفي، واليدوي، وأنشئت فيما بعد عدة مشاغل للتدريب كالخياطة، وتجليد الكتب، والطباعة، وصناعة الأحذية، والفخار، وكان الهدف إكساب الأيتام مهنة لإعالة أنفسهم، ومن ثم نشأت مدرسة الساليزيان في بيت لحم عام 1863 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011).

وفي عهد الانتداب البريطاني تمّ إنشاء مدارس صناعية، وجمعيات، منها مدرسة دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922؛ لتحقق نفس أهداف مدرسة شنلر، ولكنها خصصت للذكور فقط، ومدرسة خضوري الزراعية عام 1930 في طولكرم، لتدريب الطلبة بعد إنهائهم المرحلة الابتدائية على أسلوب الزراعة العامة، ولمدة سنتين، وفي عام 1933، تم إنشاء أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا (الرمحي، 2005). وقد ذكرت هلال (2011)، أنَ التعليم المهني ارتبط بواقع فلسطين التاريخي، فبعد حرب 1948 (النكبة) تأسست الكثير من المراكز الحرفية والمهنية في سبيل تحسين

أوضاع الناس السيئة، قدمت الأونروا خدمات للتدريب المهني، ولكنها اقتصرت على الذكور دون الإناث. وعندما تسلمت الحكومة الأردنية الضفة الغربية، بدأ التدريب المهني في المرحلتين: الثانوي، وما بعد الثانوي، وتم افتتاح مركز لتدريب المعلمين في رام الله عام 1952، وفي عام 1962 تأسست مدرستين في القدس ونابلس، وعام 1964 تأسست مدرسة العروب الزراعية للذكور في الخليل (عفونة، 2015).

أما في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فقد تراجع التعليم والتدريب المهني، وتمّ إنشاء مراكز مهنية تقليدية تنظم دورات لا تزيد عن (8) شهور، وكانت تهدف إلى خدمة اقتصاد الاحتلال؛ بهدف استقطاب الخريجين كأيدي عاملة بأجور متدنية (الحداد، 2009).

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح للتعليم المهني اهتماماً من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية، وتمّ افتتاح مراكز مهنية تقدم تخصصات مهنية مختلفة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وكانت تخضع للمتابعة والإشراف من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية (خليفة وعبد العزيز، 2010).

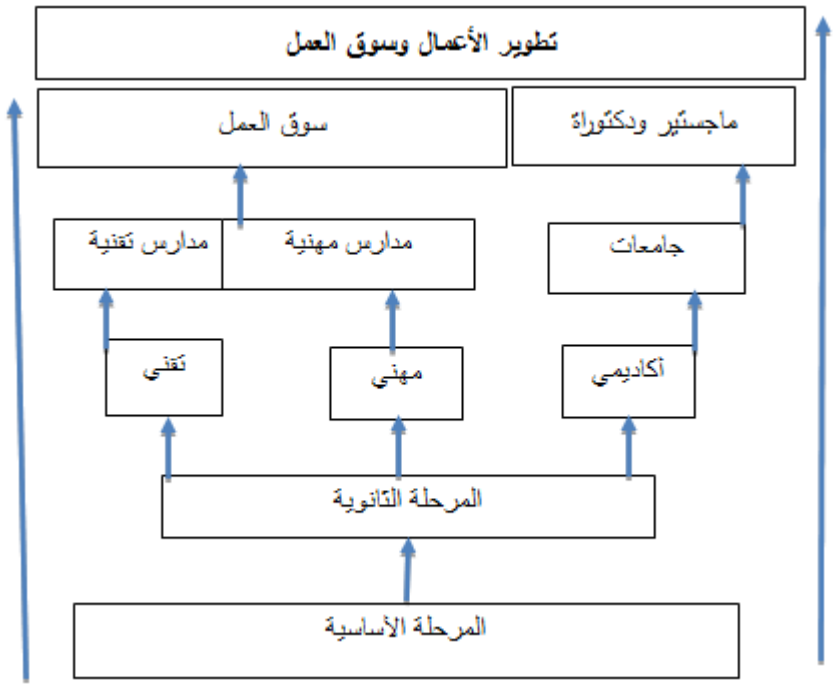

شكل (1): خارطة توضح موقع التعليم المهني، (وزارة التربية والتعليم، 2019).

وتمّ وضع استراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني عام 1999، وتمّ تحديث هذه الاستراتيجية بهدف خلق القوى العاملة التي تتميز بالكفاءة والقدرة والدافعية والإبداع، بهدف الحد من مستويات الفقر، وتطوير عملية التنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بتوفير تعليم وتدريب تقني ومهني بجودة عالية يتوافق مع متطلبات العمل (وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، 2010: 10).

ويتبين مما سبق أنَّ التعليم المهني في فلسطين قد تأثر بالظروف السياسية، والتاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية كما ترى الباحثة، وتأكد أهميته من خلال حرص الوزارة على وضع الاستراتيجيات في سبيل تطوير التعليم المهني.

مفهوم التعليم المهني:

عرفه القرعان (2009) بأنه: عملية تربوية يقصد به إعداد الفرد لمهنة ما بما يتوافق مع قدراته، وامكانياته، واستعداداته، وهو عملية مستمرة من العمل العلاجي القائم على المعلومات في الخصائص العامة مثل: القابلية الفكرية، والتقدم الفكري والتعليمي.

أما حلبي (2012، ص407) فقد عرفه أنه ذلك النوع من التعليم النظامي، يهدف إلى إعداد الطلبة تربوياً وإكسابهم مهارات معرفية مهنية، من خلال مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الزراعية والصناعية والتجارية والصحية، قادرون على التنفيذ والإنتاج.

بينما ذكر أحمد (2013) بأن منظمة اليونسكو حددت التعليم المهني على أنه نوع من التعليم يشمل جميع ميادين العملية التربوية، تتضمن دراسة التقنيات، والعلوم المرتبطة على اختلافها، واكتساب الاتجاهات، والمهارات، والمعارف المتسمة بالطابع العملي في القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، وهو جزء لا يتجزأ من التعليم العام، وهو من أنواع التربية المستديمة.

ومنهم من يرى أنه ذلك التعليم الذي يتم تطبيقه في مدارس التعليم المهني؛ بهدف إعداد طلبة مؤهلين ومدربين معرفياً، وفنياً، ومهارياً، ليتمكنوا من الانخراط بسوق العمل (وزارة التربية والتعليم، 2018).

ويعد التعليم المهني عملية تعليمية وتدريبية، تشرف عليها المؤسسات التعليمية؛ وذلك بهدف تهيئة الطالب معرفياَ ومهارياً، في سبيل تأهيلهم للانخراط بسوق العمل، وتدريبه على إتقان المهارات المتعلقة بالمهنة، وقد شملت برامج التعليم المهني في المدارس المهنية والضفة الغربية، وقطاع غزة (21) برنامج، تمَ تقديمها في (14) مدرسة مهنية حكومية، وصنفت إلى أربع مجموعات: برامج التعليم الثانوي الصناعي، والثانوي الزراعي، والثانوي التجاري، والفندقي، ومدة الدراسة سنتان، ويلتحق بها الطلبة بعد إنهاء الصف العاشر الأساسي بنجاح، وتقدم هذه المدارس العديد من التخصصات المهنية للذكور والإناث (وزارة التربية والتعليم العالي، 2015).

ومن منظور عالمي هو ذلك التعليم الذي يعمل على تأهيل المتدربين لوظائف مختلفة من التجارة الحرفية أو الهندسة، أو المحاسبة أو الإدارة، أو الطب، أو الفنون، إضافة إلى تدريس جملة من الخبرات التطبيقية، ويكون في المرحلة الثانوية، وما بعد الثانوية، ويرتبط بنظام تعلم فترة التدريب المهني، وله عدة مستويات ما بين الحرف اليدوية إلى الأعمال المعرفية العليا (الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2017).

وترى الباحثة أنَ التعليم المهني يسهم في الإعداد لأفراد المجتمع بمختلف المجالات العملية في الحياة، من خلال إكسابه المهارات العلمية والمعرفية والتقنية والفنية والقدرات اللازمة للإنتاج بحيث توفر طاقم من الكفاءات تلبي احتياجات سوق العمل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والذي يؤدي بدوره إلى التنمية المستدامة، وأنه جزء لا يتجزأ من التعليم العام.

وفي ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة كان من الجدير بمدارس التعليم المهني أن تتحول من مدارس تقليدية إلى مدارس تكنولوجية صناعية متطورة، ومواكبة لعصر المعلومات في مجال العمل؛ وذلك لقلة جودة الأساليب التقليدية، وعدم كفاءتها في توفير احتياجات سوق العمل من الكوادر البشرية، خاصة في ظل عصر التكنولوجيا سريع التغير، (أحمد، 2013).

والتعليم المهني والتقني لم ينل في السابق الاهتمام الكافي من الحكومات المحلية، والمؤسسات والمنظمات الدولية؛ لارتباطه بفكرة الفشل الدراسي، وأنه غير قادر على تأمين المستوى الاجتماعي والدخل المادي المرغوبين، ومؤخراً سعى المخططون بشكل عام بالاهتمام بهذا النوع من التعليم، ولذلك علينا أن نولي هذا القطاع الهام والأساس في التنمية الاقتصادية الاهتمام الأكبر، وذلك من خلال توفير بيئة العمل الصالحة، واستخدام استراتيجية تطوير جادة، وشاملة عن طريق تغيير بعض الهيكليات، والحلقات المتخلفة المعيقة، والتي ساهمت بشكل مباشر في إيصال هذا الجانب العلمي الحيوي إلى هذا الوضع المتدني، ولا ننسى النظرة الدونية من قبل المجتمع للتعليم المهني حيث لا يلتحق به سوى ذوي التحصيل الدراسي المتدني، والتي بدورها لا تمكّن التعليم المهني من تحقيق أهدافه بالتنمية؛ لأن هذا الجانب يحتاج إلى قدرات عقلية مرتفعة من أجل التفكير والإبداع في العمل والتطوير في المشاريع المتاحة، واكتساب المهارة في تشغيل المعدات، والأجهزة، والاحتفاظ بالخبرات، والمعلومات؛ للتخفيف من الاستعانة بالخبراء الأجانب والذي يكلف الدولة في استدعائه لتشغيل الأجهزة المتطورة، هذا ما أوضحته دراسة (القزاز وقطب، 2015).

الأهداف الاستراتيجية للتعليم المهني: وزارة التربية والتعليم العالي (2017، ص 153-160)

وضعت وزارة التربية والتعليم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المنظومة في استراتيجيتها والتي جاءت كما يأتي:

1- زيادة نسبة الالتحاق إلى التعليم المهني من (2.1%)، من مجمل طلبة المرحلة الثانوية في عام 2015، إلى أن تصل في عام 2019 (5.0%)، وذلك من أجل إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة التي تمتلك الدافعية والقدرة على التكيف، والإبداع، والتميز؛ للمساهمة في الحد من الفقر، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال ربط التعليم المهني بجميع قطاعات الاقتصاد.

2- تطوير وتقويم برامج ومناهج التعليم المهني، بحيث تتناسب مع احتياجات سوق العمل واحتياجات الطلبة، وتطوير البنية التحتية ومرافق التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع في الحصول على هذا النوع من التعليم.

3- رفع الوعي المجتمعي لأهمية التعليم المهني من خلال توضيح دوره في تنمية القدرة والمهارة على استخدام الموارد الطبيعية بصورة أكثر استدامة، وربط التعليم المهني بأهم موارد التنمية الاقتصادية في المجتمع، كالقطاع الزراعي، والصناعي، والتجاري والتكنولوجي.

4- تفعيل الترابط والتشبيك بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية، وغير الحكومية، والمؤسسات المحلية في سوق العمل، من خلال تحقيق التماسك بين الجهات والأطراف الفاعلة، وذات العلاقة في نظام التعليم والتدريب المهني.

5- زيادة نسبة استخدام الوسائل التكنولوجية التربوية الحديثة في العملية التعليمية التعلمية من الوسائل التعليمية الرقمية والوسائل غير الرقمية، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة التكنولوجية في مؤسسات التعليم المهني، بحيث تلبي الاحتياجات المحلية والقدرات المتوافرة.

6- تخصيص ميزانية للمؤسسات المهنية أسوة بغيرها من الجامعات، وتوفير تمويل دائم لنظام التعليم المهني والتقني، إضافةً إلى أنظمة موحدة وذات كفاءة عالية، من حيث الهيكل التنظيمي والتكلفة.

7- تطوير وإصلاح نظام الإشراف والمتابعة في المدارس المهنية، من خلال تطوير الموارد البشرية اللازمة لنظام التعليم المهني، من خلال توفير إدارة فعالة ومنفذة للنظام.

وترى الباحثة أن الأهداف الاستراتيجية للتعليم المهني تحتاج لمزيد من البحث لمعرفة مدى التقدم بها، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات والتقارير مثل (تقرير المتابعة والتقييم 2017، ص 71- 78)، حيث كانت نسبة الزيادة في الدخول للتعليم المهني من كلا الجنسين لا تتجاوز 2.99%، وأما فيما يتعلق بنسبة مواءمة المناهج لاحتياجات سوق العمل فكانت عام 2017 (11.1%)، وفي عام 2019 وصلت إلى (44.4%)، وهذا يؤشر على أن هناك قلة في التخصصات والمناهج بما يتناسب مع سوق العمل.

وفيما يتعلق بجانب استخدام الوسائل التعليمية كانت نسبة استخدام وسائل التعليم الرقمية (47.2%)، وغير الرقمية (45.1%)، والتخصصي (56.9%)، من الملاحظ أن هناك ضعف وأن استخدام الوسائل التعليمية لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة خاصة في عصر التقدم التكنولوجي والتطور المعلوماتي السريع ما بين عام 2015 وعام 2017.

إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية سابقة الذكر كما هو مخطط لها يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة، والتطور في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها. ولكن نلاحظ أن الأهداف لم تتطرق إلى زيادة عدد المدارس في الوقت الذي يتم فيه إنشاء مدارس أكاديمية بوتيرة متزايدة، وعدد المدارس المهنية يبقى دون المستوى المطلوب ودون الأهداف المنشودة، وقد يعزى ذلك لعدم توفر الموارد الكافية نظراً للتكلفة المادية العالية لإنشاء المدرسة، وهذا يتطلب مزيد من الاهتمام بزيادة عدد المدارس مستقبلاً، وقد يكون دمج الوحدات التعليمية المهنية في المدارس الأكاديمية كخطوة نحو إنشاء مدارس مهنية مستقبلا.

أهمية التعليم المهني:

يرى حلبي(2012) أنَّ التعليم المهني والتقني هو الأكثر ارتباطاً بسوق العمل فهو وسيلة انخراط في القطاعات المهنية، ويساهم بشكل فعَّال في عالم العمل، وهو يشمل التعليم والتدريب مدى الحياة، وييسر على الأفراد الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل، ويساهم بفعالية في الحياة العملية، أداة تساعد في نمو وتقدم وتطور دائم للمجتمع، ويعمل على تخريج الأيدي العاملة بكفاءات عالية مدربة وماهرة، بمختلف التخصصات التي تحتاجها مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخريج أعداد كافية من الكوادر المؤهلة في التخصصات المختلفة؛ لسد العجز في سوق العمل، ورفع المستوى العلمي للأفراد في مجال، أو أكثر من مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية إلى مستوى التخصص بين المستوى الثانوي، والمستوى الجامعي، تحقيقاً لرغباتهم في مواصلة التعليم وتنمية كفاياتهم، كما يسهم التعليم المهني من خلال المراكز، والمؤسسات المهنية في تقديم برامج تطويرية تدريبية للقوى العاملة؛ لزيادة قدراتهم ومهاراتهم، ودمجهم في مؤسسات التعليم التقني عن طريق ترسيخ مفهوم الثقافة التقنية لديهم، وهذا بدوره يقود إلى التعاون الإيجابي

بين مؤسسات التعليم التقني والمؤسسات الإنتاجية، والخدماتية ذات العلاقة، وتقديم برامج إعادة التأهيل، والتدريب وذلك بهدف الحد من البطالة.

ويرى كل من الشويخ (2007)، والعوضي (2015)، أن التعليم المهني والالتحاق ببرامجه أصبح ضرورة يحفز الخريجين على القيام بمشاريع صغيرة خاصة به، كما ترى أبو عصبة (2003)، أنَّ التعليم المهني يُنمي الاتجاهات الإيجابية نحو العمل، باعتباره مصدر القيم الرئيسة لتوجهات المجتمع ونموه وتطوره، كما يساعد الفرد على النمو المتوازن للقدرات الجسدية، والعقلية، والوجدانية، والقيم الأخلاقية والجمالية لديه، كما تسهل عليه امتلاك المهارات؛ لتلبية حاجاته ورغباته، مما يتيح لهم فرص واسعة للعمل، ويعمل على تحقيق المواءمة بين متطلبات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وحاجات المجتمع، من خلال المهارات التي يحصل عليها الطالب عن طريق التعليم المهني، وكذلك المواءمة بين الحاجات القائمة والمتوقعة، وبين برامج الإعداد المهني بشكل عام، وتعزيز قدرات الدارس على فهم المبادئ العلمية، والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والإنتاج، كما تمكن الطالب من الفهم للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتعده للاندماج والتفاعل في الحياة العملية في مختلف مجالات العمل.

ويرى القزاز والقطب (2015)، أنَّ التعليم المهني يسهم في تحسين المجتمع ورفع مستواه الاقتصادي، والاجتماعي، وأنه كان سبباً رئيسياً في نهضة المجتمعات وتقدمها، ويرى العاجز (2008)، أنه يعمل على ربط التعليم بالحياة العملية، من خلال توثيق الصلة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، والتركيز على الجانب التطبيقي للمعرفة، والربط بين جوانب التعليم النظري والتطبيقي، ومن خلال ممارسة الطلبة للأعمال والمهارات ذات الطابع التكنولوجي، والمضمون الاقتصادي، فتنمو في نفوسهم حب العمل، وتقدير العمل المتقن، والمفيد واحترام العاملين، وتمكين الطلبة من أساسيات العمل المهني، بإكسابهم الخبرات والمهارات، والمفاهيم ذات الصلة بعالم العمل، كما أنه يفسح المجال للطلبة للكشف عن مواهبهم، وميولهم، واستعداداتهم العلمية والعملية وتنميتها، ويعمل على تنمية القدرات الإبداعية، والنشاط الابتكاري في المجالات العملية، وتنمية شخصية الطالب بشكل متكامل، مما يساعده على استخدام كافة قدراته وحواسه، وتنمي لدى المتعلم روح المثابرة، والتعلم والجد واستغلال الوقت، وتوسيع آفاق التعليم بجعله مدخلاً إلى عالم العمل

من خلال دراسة المواد، والأساليب التقنية والمهنية، وعملية الإنتاج والتوزيع، وتوجيه الدارسين نحو التعليم المهني، وتمكين الطلبة المتسربين من مزاولة مهنة معينة، والتحاقهم بالعمل من خلال مواصلة تدريبهم المهني وتعلمهم الشخصي.

ويرى المصري (1993)، أنَّ التعليم المهني يعمل على تزويد الرجال والنساء بالحد الأدنى من المهارات اللازمة لهم، وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم، وإيقاظ الاهتمام لديهم بالمعرفة وجعلهم ناقدين، وتعزز الاتصال بينهم وبين الإنجازات الثقافية، والأخلاقية للجنس البشري، وتدريبهم على تقديرها وتفهمها.

وترى الباحثة أنَّ الحاجة ماسة للاهتمام بمدارس التعليم المهني لدورها في تأهيل أفراد المجتمع للاعتماد على الذات في الانتاج من خلال تطوير الكفايات والمهارات، والمعارف، والتوجهات، والخبرات، والقدرات التي تناسب شخصيتهم، وتشجعهم، على الابتكار والإبداع، مما يتيح لهم فرصة المشاركة الفعالة في بناء الوطن في شتى الميادين.

مراحل التعليم المهني

يرى رشدي (2014) أنَّ التعليم المهني له عدة مراحل هي كالآتي:

أولاً: مرحلة الثقافة المهنية، وتبدأ من مرحلة الروضة والمرحلة الابتدائية، يتم في هذه المرحلة عرض مجموعة خبرات ومعلومات تشجعهم على اكتشاف عالم العمل والمهنة، وتنمية وعيهم بأهمية العمل، وإدراك الفوائد الاجتماعية، والاقتصادية لمختلف المهن، والتعرف على مهن الوالدين وتعليمهم، وإيجاد الحلول للمشكلات.

ثانياً: مرحلة الاكتشاف المهني، وتبدأ من المرحلة الأساسية (المتوسطة)، وتركز على إتاحة الفرصة للطلبة لاكتشاف الواقع الفعلي، والممارسة المباشرة لبعض المهن.

ثالثاً: مرحلة التحضير للعمل المهني، وتبدأ مع بداية المرحلة الثانوية ويهدف إلى تزويد الطلبة بالمعلومات، والمهارات، والمعارف التي تؤهلهم للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو لتوفير فرصة عمل، ومن الأهمية ملاحظة أن هذه المراحل لا تمثل سلماً تعليمياً صارماً، فهي تتداخل فيما بينها، ونشاطات مرحلتي الوعي والاستكشاف المهني تستمر كجزء من برنامج مرحلة التحضير للمهنة.

وأشار عوض (2015) إلى ارتفاع نسبة تشغيل خريجين وخريجات التعليم والتدريب المهني ومساهمتهم في سوق العمل مقارنةً بأقرانهم من الشباب، وعلى الرغم من العوائد الاقتصادية والمجتمعية المختلفة فان التعليم المهني بشكل عام ومدارس التعليم المهني بشكل خاص لا تتلقى الدعم التطويري الكافي لسد فجوة المهارات الكمية والنوعية في سوق العمل، وهو مكلف مقارنةً مع التعليم الأكاديمي، إضافة إلى أن مسؤولية تمويله تقع في الغالب على عاتق مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وهناك سوءاً وتراجعاً في جودة مخرجات التعليم المهني والتقني، يرجع ذلك إلى عدم تلاؤم معايير التدريب مع متطلبات سوق العمل.

فالعامل المؤهل والمدرب تكون انتاجيته أعلى ويكون أقدر على التعامل مع تقنيات الإنتاج الحديثة مما يسهم في زيادة إنتاجية المؤسسة ورفع مستوى تنافسيتها (خليفة، 2010)، وإنها سبباً في نهضة بعض الدول، حيث أعطت الأولوية لمدارس التعليم المهني، وخصصت حوالي 7% من الدخل للإنفاق على التعليم المهني كالأرجنتين، والدنمارك والنرويج كما ورد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2014, P: 224)، وجعلت(60%) من إجمالي الشباب يعملون في قطاع التعليم والتدريب المهني بينما في فلسطين تصل نسبة انخراط الشباب في هذا القطاع 6% فقط، و(94%) يلتحقون ببرنامج التعليم الأكاديمي (وزارة التربية والتعليم ،2012).

التعليم المهني في فلسطين:

تعود نشأة مدارس التعليم المهني في فلسطين كما جاء في مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وزارة التربية والتعليم، 2019) إلى ما قبل 144 عام وكانت أول مدرسة أنشئت عام 1856، وفي عام 1860، أنشأ شنلر مدرسة دار الأيتام السورية، وفي عام 1863، أنشئت مدرسة الساليزيان في بيت لحم، وفي عام 1922، أنشئت مدرسة دار الأيتام الإسلامية في القدس.

وفيما يلي موجزاً لتطور مدارس التعليم المهني في فلسطين لغاية عام 2019:

مدرسة جنين الثانوية الصناعية: تأسست المدرسة سنة 2004، وتضم أربعة تخصصات، وفي عام 2009، أنشئ مبنى جديد ضم خمسة تخصصات جديدة، حيث أصبح إجمال التخصصات في المدرسة تسعة تخصصات للذكور.

مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية: تأسست سنة 1976، وأعيد بناؤها سنة 2007، بعد أن دمرها الاحتلال سنة 2001، وتدرس المدرسة عشر تخصصات للذكور وتخصصين للإناث.

مدرسة سيلة الظهر الثانوية الصناعية: تأسست المدرسة عام 1992، تضم ثمانية تخصصات للذكور.

مدرسة نابلس الثانوية الصناعية المختلطة: تأسست عام 1961، بالتعاون مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية، ضمت سبعة مشاغل، وفي عام 1984، ضم افتتاح مشغلين آخرين، وفي عام 1986، أضيف مشغل التبريد والتكييف، إلى أن أصبح عدد التخصصات عشرة، وفي عام 2001، أضيف مشغل آخر وهو الاتصالات، وفي عام 2013، أضيف قسم الإناث للتعليم المهني.

مدرسة قلقيلية الثانوية الصناعية: تم افتتاح هذه المدرسة عام 2005، وتضم خمسة تخصصات.

مدرسة سلفيت الثانوية الصناعية: تأسست عام 2004، وتضم أربعة تخصصات.

مدرسة دير دبوان الثانوية الصناعية في رام الله: تأسست عام 1976، بدأت المدرسة في ثلاثة تخصصات ثم وصلت إلى عشرة تخصصات.

مدرسة اليتيم العربي في القدس: تأسست عام 1965، بدأت في أربعة تخصصات، وازداد ليصبح ثمانية تخصصات، وبإمكان الطلبة استكمال دراسته العليا في الجامعات المحلية والدولية.

مدرسة الساليزيان الثانوية بيت لحم: تأسست عام 1991، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ويشمل أربعة تخصصات.

العروب الزراعية الثانوية المختلطة: تأسست عام 1965، وهي المدرسة الزراعية الوحيدة في الضفة الغربية وتدرس تخصصات الزراعة للإناث والذكور.

مدرسة بنات دورا الثانوية المهنية: أنشئت عام 2004، وتضم أربعة تخصصات.

مدرسة الخليل الثانوية الصناعية: أنشئت عام 1993، وتضم تخصصين للإناث وستة تخصصات للذكور.

مدرسة بيت حانون الثانوية الزراعية: تأسست عام 1954، كانت تشرف عليها وكالة الأمم المتحدة ثم انتقلت إلى الإشراف الحكومي، تدرس تخصصات الزراعة للإناث والذكور.

مدرسة بنات غزة الثانوية المهنية: تأسست سنة 2003، تضم ثلاثة تخصصات.

مدرسة دير بلح الثانوية الصناعية: تأسست سنة 2000، يدرس فيها ثماني تخصصات للذكور.

وجدت الباحثة أن معظم المدارس اشتملت على التخصصات الآتية: صيانة أجهزة الحاسوب، الاتصالات، الإلكترونيات الصناعية، صيانة الآلات المكتبية، كهرباء استعمال، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، تكييف وتبريد، أدوات صحية، وتدفئة مركزية. كما أن معظم المدارس ركزت على الذكور ونسبة قليلة منها للإناث، وعدد المدارس قليل مقارنةً بمدارس التعليم الأكاديمي.

جدول رقم (1): مؤشرات برنامج التعليم المهني والتقني وفقاً للأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم في فلسطين لعام 2018 وزارة التربية والتعليم (2019، ص 70 – 79).

الرقم	مؤشرات الأداء	النسبة المئوية
1	نسبة الدخول للمرحلة الثانوية المهنية (الحادي عشر).	2.99%
2	نسبة طلبة الصفوف المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية (10-12).	2.3%
3	معدل الدخول للصف العاشر مهني.	1.70%
4	عدد الطلبة ذوو الاعاقة الملتحقين في المدارس المهنية والكليات التقنية.	15%
5	عدد المدارس المهنية والمشاغل التي تم صيانتها.	3%
6	عدد المدارس المهنية المستحدثة.	0%
7	عدد المشاغل الجديدة (في المدارس والوحدات المهنية).	6%
8	نسبة الدخول للكليات التقنية.	13%
9	عدد التخصصات التقنية في فلسطين (المعترف بها من هيئة الاعتماد والجودة في الكليات).	99%
10	عدد التخصصات المهنية والتقنية المستحدثة.	1%
11	نسبة حصص مشاغل التعليم المهني والتقني التي يتم فيها استخدام وسائل تعليمية.	47.2-56.9%
12	نسبة مدارس التعليم العام المؤهلة لإدخال التعليم المهني (الدمج).	2%
13	نسبة الطلبة في المدارس المهنية الذين يتدربون في سوق العمل.	22%
14	نسبة الانجاز الفعلي مقارنة بما هو مخطط وفق الخطة السنوية لتقويم وتعديل ومواءمة مناهج التعليم المهني والتقني حسب احتياجات سوق العمل.	11.1-22.2%
15	عدد التخصصات ذات المناهج المطورة بناء على كفايات سوق العمل.	2%
16	عدد السياسات الجديدة فيما يتعلق بالتعليم المهني والتقني المعتمد سنويا.	2%
17	عدد الانظمة والتعليمات الصادرة عن الوزارة فيما يتعلق بالتعليم المهني والتقني.	0%

وتعد نسبة الالتحاق بالتعليم المهني منخفضة، حيث بلغت عام 2018 (2.99%)، من نسبة الدخول للمرحلة الثانوية، بينما معدل الدخول للصف العاشر المهني 1.70%، وكانت نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس التعليم المهني من ذوي الإعاقات مرتفعة، مقارنةً بغيرهم من الشباب، حيث بلغت 15%، وقد يعزو ذلك لإدراكهم لدور التعليم المهني بإعدادهم للحياة المستقبلية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

واقع التعليم المهني في فلسطين منذ نشأتها وحتى عام 2018

جدول رقم (2): يوضح تطور إعداد المدارس المهنية في فلسطين منذ نشأتها وحتى 2018.

العام الدراسي	عدد المدارس المضافة	عدد المدارس الكلي	التخصصات
1952 – 1959	سبع مدارس	7	7
1960 – 1964	تم إضافة ثلاث مدارس	10	7
1965 – 1978	تم إضافة مدرستين	12	8
1979 – 1992	تم إضافة مدرستان	14	10
1993–2000	تم إضافة مدرسة	15	10
2001–2018	تم بناء خمس مدارس	20	13

ورغم الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى التعليم المهني في فلسطين، إلّا أنه لم يحقق التقدم المطلوب، مقارنة بالتعليم الأكاديمي، فلم يلق إقبالاً بين الطلبة، وقد أثبتت ذلك دراسات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2009)، التي أظهرت بياناتها نسب الإقبال على الفروع التعليمية المختلفة، حيث وصلت النسبة المئوية لإقبال الطلبة على التخصصات المهنية بفروعها ما يقارب(6%)، وقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم المهني حوالي (1.72%)، حتى نهاية عام 2019، (وزارة التربية والتعليم، 2019)، وهذه نسبة ضعيفة جداً، وقد يعود ذلك الضعف إلى عدة أسباب منها: النظرة الدونية من قبل الأهالي، والطلبة والمجتمع المحلي للتعليم المهني، عدم توافق برامج التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل، ضعف البنية التحتية بما يتضمنه من مناهج وكوادر بشرية، وتجهيزات، ومعدات، وأنظمة، وأبنية؛ ما جعل نسبة البطالة بين الخريجين مرتفعة، نقص في الإشراف والمتابعة للجانب المهني في المدارس المهنية، تضارب سياسات الجهات الممولة وتعارضها (وزارة التربية والتعليم العالي،2017).

المعوقات التي تواجه التعليم التقني والمهني في فلسطين:

هناك معوقات كما يرى الرمحي(2010)، تتعلق بتدني مستوى الأجر اليومي لخريجي التعليم المهني مقارنةً بغيرهم من الخريجين، بينما يرى جويلس (2011)، وجود المعوقات بين مؤسسات التعليم المهني والتقني، ومؤسسات الأعمال، وضعف التمويل في فلسطين، حيث يوجد العديد من المعيقات المرتبطة بتمويل قطاع التعليم والتدريب المهني، منها: تدني الاهتمام على المستوى

الوطني، وعدم القدرة على تفعيل العلاقة مع القطاع الخاص، وتشتت القطاع والممولين، مما يؤثر على إصلاحات التعليم والتدريب المهني والتقني، وضعف المتابعة والتقييم وأنظمة المسائلة، حيث لا يتم متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بهذا المجال ورفع التقارير عنها.

ومن المعوقات التي وردت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2011)، تتعلق بالجاذبية نحو التعليم المهني والتقني، والذي يعود إلى قلة الطلب من أرباب العمل، حيث يعزف أرباب العمل عن توظيف العمالة المهنية؛ ما يؤدي إلى ضعف سوق العمل، وقلة العائد الاقتصادي للتخصصات المهنية، ما يؤثر سلباً على الاقتصاد، لذا يجب دعم عناصر التعليم المهني، وتحفيز أرباب العمل لتمويل التعليم والاستمرار في تدريب واستيعاب الخريجين الجدد.

أما حلبي (2012) فيرى أنَّ هناك معوقات تتعلق بالنظرة الدونية لهم من قبل المجتمع؛ بسبب الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني، وأيضاً لا يوجد ارتباط وثيق بين المناهج الدراسية والواقع العملي للمهنة؛ أي عدم مواءمة البرامج التعليمية لسوق العمل، إضافةً إلى الجهل بماهية التعليم المهني والتقني، ودوره في بناء المجتمع، وقد ذكر سرحان(2015) أنَّ هناك معوقات تتعلق بنقص الجهود الحكومية، حيث تدعم الحكومة التعليم المهني معنوياً، وتركز على الجانب السياسي أكثر من الاقتصادي، والتي تصب في دعم التعليم المهني، والمطلوب من الحكومة تحسين نوعية التعليم، وبناء مناهج تساهم في تجويد التعليم المهني والتقني، وضعف في آليات التخطيط، وضعف بناء القدرات البشرية لكل من مؤسسات التعليم المهني والتقني.

ويرى مساد (2015)، أنَّ هناك معوقات تتعلق بتدني مستوى مناهج التعليم التقني والمهني، ضعف إعداد المعلمين، وإهمال عملية التدريب أثناء الخدمة، عجز المختبرات عن تلبية حاجات الطلبة إلى التدريب العملي، ضعف التحصيل العلمي للطلبة الملتحقين بالتعليم المهني.

ومن المعوقات الرئيسية التي تواجه التعليم المهني عدم توفر الأجهزة والأدوات الحديثة اللازمة، للتركيز على الجانب العملي التطبيقي، ما يجعل خريجي مدارس التعليم المهني غير مؤهلين مهنياً، وفنياً، ومعرفياً، في سوق العمل (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

وهناك معوقات تتعلق بإعداد معلم التعليم الثانوي الصناعي وتنميته المهنية، فإن نجاح العملية التعليمية يعتمد على كفاءة وإعداد وتدريب المعلم بشكل كبير، من أبرزها كفايات تكنولوجيا التعليم التي تمكنه من تدريب الطلبة للوصول بهم إلى المستوى المطلوب (وزارة التربية والتعليم، 2000).

ومن أهم الثغرات المتعلقة بإعداد المعلم كما يرى دسوقي (2010)، قلة المعلمين المؤهلين تأهيلاً تربوياً ومهنياً، ما يؤثر على كفاءة ونوعية الخريجين في الجانب المهني؛ وبالتالي تدهور العملية التعليمية بمواردها، وعدم إيجاد تناسق بين مصادر إعداد المعلم المختلفة، وعدم الاهتمام بتنمية الكفاية التكنولوجية لمعلم التعليم المهني؛ من أجل مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي؛ ما يؤدي إلى افتقارهم إلى استراتيجيات التدريس الحديثة والمتطورة، والكفايات التكنولوجية، إضافة إلى القصور بالإعداد التربوي لمعلمي المواد الفنية والتكنولوجية في كليات الهندسة، والتعليم الصناعي، وقصور في كفاءة المعلمين أكاديمياً لمعلمي التكنولوجية كما يرى عادل(2000)، ويرى نجاح (2001)، وجود فجوة عميقة بين ما يدرسه الطالب وبين الواقع الفعلي من تكنولوجيا حديثة ومعدات متطورة، إضافة إلى عدم الوعي بأهداف التعليم الصناعي.

تتعدد المشكلات المهنية التي تتعلق بالتعليم المهني من حيث الاختيار، والإعداد، والتوزيع، والاستقرار، والتوافق، ومن أبرز هذه المشكلات كما ذكرها الخالدي، سعد الدين، سالم (2011) فيما يلي:

الاختيار المهني: طبيعة المهنة التي يرغبها الشخص، وهنالك عدة عوامل يجب أخذها في الحسبان عند الاختيار منها: شخصية الفرد وإمكانياته، وميوله، ومتطلبات المهنة وظروف العمل، فكثيراً ما يحدث اختيار المهنة بطريقة الصدفة، وجهل الفرد بإمكاناته أو متطلبات المهنة، وقد يحدث الاختيار في ضوء بريق ومغريات المهنة، أو سمعتها، أو مكانتها الاجتماعية، أو عائدها المادي بصرف النظر عن حقيقة إمكانيات وقدرات الفرد الموضوعي للمهنة، وقد يكون الاختيار إجبارياً، كما يحدث في تحديد الأسرة لمهنة الولد وإجباره على الدخول في رغبات الأسرة، كما لدى النجارين، والحدادين، والأطباء، والمحامين، وغيرهم من العائلات التقليدية في عالمنا العربي.

مشكلة الإعداد المهني: والتي تتعلق بإعداد الفرد للمهن نفسياً، وتربوياً، وتدريبياً، على المستوى المناسب لأوضاعه.

مشكلة التوزيع المهني: والتي تؤدي إلى توزيع القوى العاملة على المهن المختلفة إلى خطأ في التوزيع نتيجة لعدم توافر الدراسات للقوى العاملة.

مشكلات الالتحاق بالعمل: وتتعلق بطرق التقدم إلى العمل، وكيفية ملء طلبات الالتحاق، ومقابلة أصحاب العمل.

مشكلة التعيين المؤقت: غير المستقر في المؤسسات، حيث يكون الفرد فيه قابلاً للتثبيت، إذا أثبت كفاءته والخلع إذا كان العكس.

سوء التوافق المهني الناتج عن عدم التوفيق، وعدم التكييف مع ظروف العمل، أو الرقابة، أو عدم الرضى عن الدخل، وينتج عن ذلك عدم الاستقرار في المهنة وضعف الإنتاجية.

الاحتياجات التدريبية:

فقد ذكر عبد الله، مصطفى (2016) أنَّ التخطيط يهدف لتنمية الموارد البشرية الذي يشمل التخطيط لتنمية القوى العاملة إلى دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ بغية خلق فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من السكان، والارتقاء بمستوى إعداد القوى البشرية؛ لتصبح أكثر قدرة على مواصلة العطاء بكفاءة وفاعلية.

ومن البديهي أنّ النمو الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى مستلزمات أساسية منها التخطيط الاقتصادي والمالي وتطوير قوانين وتشريعات ميسرة للاستيراد والتصدير، وتتطلب عملية التخطيط لتنمية القوى البشرية تحليل الرؤية المستقبلية لسوق العمل واحتياجات القوى العاملة الحالية والمتوقعة؛ بهدف العمل على تحقيق الموائمة بين الأفراد الراغبين في العمل من جهة ومواصفات العمل المتاح والمتوقع من جهة أخرى، وتحسين فرص هؤلاء الأفراد في الحصول على وظائف، وأدائها بشكل يسمح لهم الاستمرار فيها، وإكسابهم مرونة تعينهم في الانخراط في الحياة المهنية

والتقدم فيها، ويأتي هذا التحليل وتلك المواءمة كأسلوب ونتيجة لعملية تحديد الاحتياجات التدريبية ببعديها الكمي والنوعي.

كما تسهم نتائج تحديد الاحتياجات التدريبية في: التنمية المهنية للأفراد عن طريق تقديم خدمات التوجيه والإرشاد المهني للمؤسسة، والاطلاع على بيانات تعكس واقع سوق العمل وآفاقه المستقبلية، وتخطيط برامج الإعداد والتدريب المهني وتنويعها لتكون أكثر تلبية ومواكبة لسوق العمل ومتطلباته، ومواصلة ربط مخرجاتها بسوق العمل، وتحسين فرص الخريجين من الانخراط في الحياة المهنية (التشغيل)، والتقدم والتدرج المهني إلى مستويات أرقى عن طريق برامج التدريب المستمر.

وترى الباحثة أن التعليم المهني بشكل عام ومدارس التعليم المهني بشكل خاص تواجه الكثير من التحديات والصعوبات على مستوى الوطن العربي بشكل عام وعلى المستوى الفلسطيني بشكل خاص على مدخلات التدريب المهني (مدرب، متدرب، منهاج، البيئة التدريبية)، ما يؤثر سلباً على مخرجات مدارس التعلم المهني، التي بدورها تؤثر على جودة الإنتاج والعمل، إضافةً إلى ضعف التمويل اللازم لتوفير المعدات والأدوات اللازمة للتطبيق العملي، ما يدعو إلى وقفة جادة للعمل على مواجهة الصعوبات والتحديات، وإيجاد الحلول الفعالة لتلك المشكلات.

ومن الحلول المقترحة أيضاً تطوير البرامج التدريبية؛ لتتلاءم مع احتياجات القطاعات المختلفة في سوق العمل وتوقعات المتجهين للتعليم والتدريب المهني وذلك من خلال تغيير وتطوير التخصصات في مؤسسات التدريب والتعليم المهني؛ لتتناسب مع حاجات السوق والواقع الاقتصادي، أيضاً إضافة تخصصات جديدة لتسد النقص وتلبي الاحتياجات الكمية، وتطوير البرامج التدريبية للقيام بالأعمال المطلوبة، وتحويل بعض البرامج إلى برامج تلبي احتياجات سوق العمل، إضافة مهارات جديدة وإدماجها بالبرنامج التدريبي، والتركيز على المهارات العامة والخاصة في مجال العمل، وأن تتصف برامج التعليم المهني بالمرونة والشمولية (هلال، 2011).

توعية المواطنين على أهمية التعليم المهني؛ لكي يتمكن الالتحاق بسوق العمل والتخفيف من نسبة البطالة بين الشباب، وتوفير مؤسسات تقنية تسهل التحاق الطلبة المهنيين بها لإكمال تعليمهم الجامعي، وزيادة التركيز على التخصصات التي تعتمد على المهارات العملية والتي تواكب احتياجات سوق العمل، وإتاحة الفرصة للطلبة بإتقان جميع المهارات التطبيقية اللازمة للمهنة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016).

تحسين البيئة التعليمية التعلمية بحيث تكون محفزة متمركزة حول الطالب، آمنة وملبية للاحتياجات المجتمعية والتنموية، تحديث وتجديد الأبنية والتجهيزات للمشاغل التكنولوجية والغرف التخصصية من خلال التنسيق والتعاون مع الداعمين والمانحين، تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات سوق العمل وذلك من أجل تسهيل التعلم والتطبيق في بيئة العمل، تعديل وتطوير البرامج والمناهج بحيث تواكب التطورات التكنولوجية والمعرفية وتلبي احتياجات سوق العمل، وتطوير أساليب التشخيص والتقويم لجميع وسائل وبرامج التعليم والتدريب المهني، التوسيع في عملية دمج التعليم المهني والتقني في التعليم الأساسي؛ كي يتعرّف الطلبة على المهن والحرف في سوق العمل، وأخيراً إنشاء مكتبة متخصصة في التعليم المهني والتقني، بحيث تضم كتباً خاصة بمختلف تخصصات التعليم المهني والتقني (وزارة التربية والتعليم العالي، 2018).

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية خطوة مهمة من خطوات إعداد البحث العلمي؛ لذلك قامت الباحثة بمراجعة ما أمكن من الدراسات التي بحثت في موضوع التعليم المهني حول أهمية التعليم المهني، واحتياجات التعليم المهني، ومعيقات التعليم المهني، ودراسة بعض الحلول المقترحة، من خلال الاطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الدراسات العربية والأجنبية حول أهمية التعليم المهني:

قام الشمسي (2017)، بدراسة تبرز أهمية التعليم المهني من دوره المحوري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأهم أهداف هذه الدراسة تتمثل بتشخيص واقع التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن تشريعياً، ومؤسسياً، ووظيفياً، إضافةً إلى تحليل العلاقة بين مدخلات التدريب والتعليم والمهني ومخرجاته وتحديد أوجه القصور والاختلالات التي يعاني منها؛ للعمل على تلافيها مستقبلاً، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التعليم المهني لم يحظ بالاهتمام الكبير، والتركيز على التعليم العام الجامعي للحصول على الوظيفة الإدارية، وهناك بعض التوصيات أهمها تطوير برامج التعليم المهني والتقني.

وأضاف حمدان، بدر (2017)، بدراسته لقياس أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة (1995-2016)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي لتقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة: (العمالة التامة، اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، عدد خريجي التعليم التقني، عدد خريجي التدريب المهني)، مع التغير التابع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: إن زيادة العمالة التامة في قطاع غزة سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية، زيادة التدريب المهني سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وأوصت الدراسة: بتبني سياسة وطنية للتدريب المهني والتعليم التقني، من خلال خطط مدروسة تشارك بها كل الأطراف ذات العلاقة بالتعليم المهني.

أما دراسة عبد الناصر والتلة وأبو أمونة (2017) كان الهدف منها هو التعرف إلى أهمية التعليم المهني والتقني في تعزيز سوق العمل في غزة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لعينة طبقية عشوائية قدرها (275) عاملاً وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: إيجاد درجة رضا كبير ومرتفع الأبعاد تؤكد على وجود علاقة كبيرة ما بين التعليم التقني وسوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد التعليم التقني في الكليات؛ لأنها تخدم بشكل عام وكبير الطلبة في سوق العمل.

وهدف أحمد (2013) في دراسته للتعرف إلى واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيئة التدريسية حيث تبلور أهمية الدراسة المهنية في تلبية حاجات سوق العمل ودوره في تحقيق النهضة العلمية والتقنية باعتبارها مصدراً رئيسياً لإعداد العمالة المؤهلة، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم المهني ضعيف الارتباط بالتطورات التكنولوجية، وهو أقل استجابة للتطورات، نقص الأجهزة والمعدات اللازمة لمدارس التعليم المهني، لم تنل مدارس التعليم المهني الاهتمام المطلوب، أوصت الدراسة بضرورة رفد مدارس التعليم المهني بالتقنيات والأجهزة الحديثة، وإتاحة الفرص لإكمال الدراسة الجامعية بإنشاء الجامعات المهنية.

بينما أوضحت دراسة حلبي (2012) أن أهمية التعليم المهني والتقني كنوع من أنواع التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية؛ من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والصحية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والانتاج، أجريت دراسة ميدانية على مدارس التعليم المهني في محافظة ادلب (احدى المحافظات السورية)، اعتمد الباحث المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: لا ينتسب معظم طلبة التعليم المهني والتقني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة، وقناعة؛ لكونهم يشعرون بالحرج وذلك بسبب الفصل القسري بين التعليم العام (الأكاديميين)، والتعليم المهني من خلال درجات الشهادة الإعدادية، وأوصت الدراسة بضرورة رفع نسبة الخريجين الأوائل لطلاب التعليم المهني لدخول الجامعات بدل من أن تكون الخمسة الأوائل على مستوى كل محافظة.

وهدفت دراسة الحداد (2009)، التعرف إلى دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة– الأنروا، ودراسة محاور التدريب التقني والمهني وربط العوامل المؤثرة في تحديد هذه المحاور مثل: التخصصات المطروحة، المنهاج، المدربون، التقنيات، ومستلزمات التدريب الميداني، خدمات ما بعد التدريب، أو المرتبطة بالخصائص الشخصية للمتدرب مثل: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، سنة التخرج، المجال الدراسي، مكان العمل، طبيعة العمل، سنوات الخبرة، التخصص، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد

على جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها وتم استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي؛ لتحليل البيانات وتم استخدام الاستبانة لاستطلاع عينة الدراسة والمكونة من خريجي كلية تدريب غزة- الأونروا من العام (2003-2006)، والتي بلغ عددها(311) خريجاً من مجتمع الدراسة البالغ (1626)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من: التخصصات، المنهاج، المدربين، التقنيات والمستلزمات، التدريب الميداني، خدمات ما بعد التدريب وخلق فرص عمل للمتدربين في كلية تدريب غزة- الأونروا من العام(2003-2006)، وقد تبين أن محاور التدريب التقني والمهني التي اعتمدت في الدراسة كانت ذات مستويات مرتفعة فيما عدا خدمات ما بعد التدريب، والتي حصلت على أقل استجابات من المبحوثين، من توصيات الدراسة تحسين وتطوير التدريب التقني والمهني، وخلق فرص عمل في كلية التدريب بغزة من خلال دراسة التخصصات المطروحة.

وأما دراسة مجاجي (Magajim, 2015) ركزت على دور التعليم المهني والتقني من أجل تحسين الاقتصاد الوطني من أجل التنمية المستدامة ومسائل المناهج الدراسية، ويستند المنهاج إلى احتياجات سوق العمل، وتستجيب الحكومة لاحتياجات التعليم المهني والتقني من خلال التمويل الكافي وتوفير المرافق والمعدات والموارد الكافية، وقدمت توصيات لمزيد من التحسين. وستظل أهداف التعليم المهني والتقني في نيجيريا غير قابلة للتحقيق إذا لم تتحقق التحديات التي تفرضها الاحتياجات المعاصرة.

وهدفت دراسة (Stamper, 2015) الى استقصاء تصورات المديرين والمعلمين عن مجتمعات التعليم المهني لثماني عشرة مدرسة لمختلف المراحل الأساسية والمتوسطة والثانوية، في ولاية كنتاكي الأمريكية، استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تكونت من خمس مجالات، منها: القيادة المشتركة، والتعليم الجماعي، والرؤيا، والممارسات الداعمة للتعليم، تكونت عينة الدراسة من(322) معلماً ومعلمة، و(112) مديراً ومديرة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: من خلال متابعة القيمة المهنية ترك أثر إجابي على تعليم الطلبة، تمكن المعلمين من فهم أفضل لمجالات مجتمعات التعليم المهني، دعم المجتمعات بشكل مستمر، وتعاون إيجابي لمديري المدارس.

وأكدت دراسة سجاد وشوغاتي وأشقر(Sajjad& Chughtai, Asghar, 2015) على معرفة العلاقة بين التدريب المهني والتخفيف من وطأة الفقر، من خلال دور معتدل للصناديق الأجنبية، ويجري استخدام مليارات الروبية من قبل الجهات المانحة الدولية في التعليم التقني والمهني؛ لتعزيز مهارات الأفراد، وزيادة مستوى الدخل وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك دوراً هاماً للأموال الأجنبية في تعزيز ما يصل إليه من تعزيز المهارات والتدريب المهني، ما ساعد على التخفيف من حدة الفقر.

ومن الدراسات التي تناولت احتياجات التعليم المهني دراسة عاصي (2018)، والتي هدفت إلى الكشف عن الكفايات التربوية والفنية لإدارات التعليم والتدريب المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين من وجهة نظرهم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات التعليم والتدريب المهني البالغ عددهم(31) مديراً ومديرة في المحافظات الشمالية من فلسطين في الفصل الثاني للعام الدراسي 2018/2017م، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، أظهرت النتائج إلى أنّ الكفايات التربوية والفنية لإدارات التعليم والتدريب المهني من وجهة نظرهم موجودة بدرجة عالية، في حين جاءت الدرجة متوسطة في تنفيذ البحوث الإجرائية، وبناء مجتمعات التعلم المهنية عبر بيئات التواصل الالكتروني، وأوصت الدراسة تبني برامج تدريبية لتنمية وتطوير كفاءات مديري التدريب والتعليم المهني من قبل الوزارات.

دراسة الراشدي (2017)، هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى النضج المهني ومهارة اتخاذ القرار المهني لدى طلبة الصف العاشر الأساسي بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان لعام (2015–2016)، والعلاقة بين النضج المهني ومهارة اتخاذ القرار المهني، اعتمد الباحث المنهج شبه التجريبي وتكونت عينة الدراسة من (200 طالب وطالبة) من مدارس المحافظة، تم اختيار المدارس بالطريقة العشوائية، وأظهرت النتائج أنّ مستوى النضج المهني ومهارة القرار المهني لدى عينة الدراسة كان مرتفعا، من خلال ما أظهرته النتائج بوجود ارتباط دال إحصائياً بين مستوى النضج المهني ومهارة اتخاذ القرار المهني، وأوصت الدراسة: تعزيز النضج المهني لدى الطلاب، وتطوير مواد التوجيه المهني في كافة المراحل التعليمية.

دراسة الخواجا ودويكات (2017)، هدفت إلى تشخيص واقع خريجي المدارس المهنية ومسار الطلبة الخريجين، شملت خريجي المدارس المهنية الحكومية في الضفة الغربية لجميع التخصصات للأعوام من 2014\2015، كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تحديد نسبة البطالة حيث بلغت9.7%، وتحديد نسبة المشتغلين بسوق العمل في مجال دراستهم بلغت 21.4%، ونسبة الملتحقين بالتعليم العالي 50.8%، والعاملين في غير تخصصهم 18.1%، وبينت الفروقات بين التخصصات في جميع مجالات الدراسة، وتم استنتاج نتائج لمسار الطلبة حسب تخصصاتهم، وأوصت الدراسة فتح تخصصات تناسب الإناث كالتمريض وتصنيع الملابس، تعزيز الخطة الاستراتيجية لإتقان جميع المهارات اللازمة للمهنة، وخاصة المسار التطبيقي.

دراسة المؤسسة العربية الأوروبية للاستشارات والتدريب AEF (2015)، وزارة التربية والتعليم هدفت الدراسة للتعرف على احتياجات سوق العمل في مجال ميكانيك السيارات، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الميداني والتحليل الكيفي؛ من أجل المواءمة بين النتائج الكمية والكيفية، أدوات الدراسة: دراسة الأبحاث والأدبيات، جمع بيانات من إحصائيات ووثائق رسمية، الدراسة الميدانية من خلال المقابلات مع أصحاب العمل والمدارس الصناعية والخريجين، من نتائج الدراسة: وجود فجوة بين ما يتعلمه الطالب في المدارس من معارف ومهارات وتوجهات وما يحتاجه سوق العمل، وأوصت التركيز على الجانب العملي أكثر من النظري، والتركيز على المهارات الحياتية أثناء الدراسة.

ودراسة هلال (2011)، التي هدفت بشكل عام إلى تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية للقوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية للقطاعات والمجالات قيد الدراسة، بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل وأولويات الفئة المستهدفة وضمن الأهداف والاستراتيجيات الوطنية وواقع المحافظات المستهدفة (محافظة رام الله والبيرة، محافظة القدس، محافظة الخليل، محافظة نابلس)، وضمن واقع القطاعات المستهدفة المختلفة، وتبرز النتائج أنّ هناك نمواً متوقعاً وحاجةً كمية للقوى العاملة المدربة من كلا الجنسين للسنوات الثلاث القادمة وفي الأربع محافظات ضمن القطاعات المستهدفة، ومن أهم التوصيات توعية الخريجين بحاجات سوق العمل، وإضافة مادة تدريبية في مجال المهارات الحياتية.

ودراسة خليفة وعبد العزيز (2010)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتياجات التدريبية سواء الحالية أو المستقبلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومدى قدرة التعليم والتدريب المهني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على تلبية هذه الاحتياجات، وذلك من خلال التركيز على كل من جانب العرض وجانب الطلب، لتحقيق أهداف الدراسة، تم استعراض الإطار النظري، والاطلاع على كل من واقع التعليم والتدريب المهني في الأراضي الفلسطينية، وواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع الجهات الممثلة للتعليم والتدريب المهني، كما تم الاطلاع على تجارب الدول الاخرى، وأوصت الدراسة بتخصيص ميزانية كافية لتلبية احتياجات التعليم والتدريب المهني، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني.

وفيما يتعلق بمعوقات التعليم المهني بينت دراسة عقاد (2018)، مستوى الصعوبات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ممارسة التعليم التقني في جامعة فلسطين التقنية خضوري من وجهات نظرهم، وفقا للمتغيرات الاتية:(الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الكلية، مكان العمل) وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة فلسطين التقنية خضوري وفرعيها في (العروب ورام الله) خلال الفصل الدراسي الأول من عام(2017-2018)، حيث بلغ مجتمع الدراسة(298) عضواً هيئة تدريس، وكان حجم عينة الدراسة (198) من أعضاء الهيئة التدريسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تكونت من (42) فقرة، موزعة على خمسة مجالات، وتبين النتائج أن الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة فلسطين التقنية خضوري وقد جاءت بدرجة مرتفعة، وأنّ متغير سنوات الخبرة كان له الأثر الملحوظ في مستوى الصعوبات، فكلما زادت سنوات الخبرة قلت الصعوبات. ومن أهم التوصيات: عقد برامج تأهيلية وتدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية؛ لزيادة الخبرة مع مرور الوقت ودعم التعليم التقني مادياً ليتمكن من القدرة على توفير الإمكانات والتجهيزات التي تحتاجها العملية التعليمية والتقنية في الجامعة.

وفي مجال معيقات التعليم المهني، حدد زامل (2017)، بدراسته الحالية الوقوف على التجديدات التربوية في المدارس الفلسطينية في ضوء التطورات التي يشهدها القرن الحالي، من حيث تعرف التحديات التي تواجهها، وسبل مواجهتها، وتسليط الضوء عليها في المدارس

الفلسطينية وفقا لمجالين رئيسيين هما: بيئة التعلم، واستراتيجيات التدريس. واعتمد الباحث على المنهج الكيفي "النوعي"، من خلال تحليل الأدبيات الواردة في الوثائق، والتقارير، والدراسات، والتجارب المتخصصة في موضوع الدراسة، والمقابلة شبه المقننة، للإجابة على اسئلة الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ التجديد التربوي يحتاج إلى فهم متعمق لأهدافه ومكوناته، ويحتاج إلى مرتكزات ومسارات يمكن اعتبارها اطاراً مرجعياً نظرياً ورئيسياً لعملية التجديد التربوي في التعليم المدرسي، ومن أهم التحديات في المدارس الفلسطينية نقص الإمكانات المادية، وضعف الكفايات لدى الكوادر البشرية في المدارس وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة: التغلب على التحديات من خلال تبني سياسات تربوية تدعم التجديد التربوي، توفير بيئة تربوية وتعليمية غنية بالإمكانات المادية والبشرية المؤهلة، وكوادر بشرية مؤهلة في الموضوعات في البيئة المادية والشكلية والأدوات المساندة للتعليم.

وقامت عفونة (2017)، بدراسة تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم والتدريب المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء مقابلة واستبانة، بلغت العينة (433) طالباً وطالبة من مؤسسات التدريب والتعليم المهني، وخمسة عشر من عمداء ومدراء المؤسسات المهنية للمقابلة، أظهرت نتائج المقابلة أن البرامج والتخصصات المطروحة تناسب الإناث والإقبال على تخصصات التجميل والخياطة ما زالت أكبر، وهذا الإقبال يرتبط بثقافة المجتمع وأشارت نتائج الاستبانة إلى أن واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم المهني من وجهة نظر الطلبة لمجالات الدراسة كان بين المتوسط والكبير، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج والبرامج التدريبية لتكون مناسبة للنوع الاجتماعي.

وتناولت دراسة شرارة (2016)، البحث في دراسة الصعوبات التي تواجه التعليم الثانوي الصناعي نظامي السنوات الثلاث، والسنوات الخمس في مصر، من حيث إدارته، وتمويله، ونظام وسياسة الالتحاق والقبول والتدريب العملي، وإعداد وتدريب المعلم، والاستفادة من اتجاهات تطوير التعليم الفني الصناعي في كوريا الجنوبية، اعتمدت الباحثة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى: أنّ التعليم الثانوي الفني الصناعي في مصر غير قادر على الوفاء بمتطلبات سوق العمل

واحتياجاته؛ وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها: ضعف البنية التحتية، وقصور محتوى ومكونات المنظومة التعليمية من الفلسفة، وأوصت الدراسة المسؤولين عن التعليم الثانوي الفني الصناعي بمصر في تطوير بنيته وأساليبه ومحتواه كما يوجه اهتمام المؤسسات البحثية وواضعو السياسات التعليمية للتعليم الثانوي الفني الصناعي لتطويره وإصلاحه وربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية في مصر.

وهدفت دراسة بدرخان (2014)، التعرف إلى مستوى اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات وشملت العينة (707) طالبا وطالبة من طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الأساسية بالأردن، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وتمتعت أداة الدراسة بدلالة صدق وثبات مقبولين، وأظهرت النتائج أنّ اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الاردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني، بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي جاءت ضمن المستوى المتوسط، وأنّ هناك اختلافا في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني، يعزى لمتغير المستوى التحصيلي للطالب لصالح ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض، ومتغير مستوى تعليم ولي الأمر لصالح أبناء أصحاب المؤهلات التعليمية (ثانوية فما دون، دبلوم، بكالوريوس)، أوصت الدراسة بفتح تخصصات جديدة للمرحلة الأساسية، لتنمية اتجاهات إيجابية للتعليم المهني، إتاحة الفرصة لخريجي المدارس بإكمال دراستهم الجامعية.

وهدفت دراسة هلال (2013)، إلى تحديد وتحليل فجوة المواءمة، والاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية للقوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية، وذلك في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي ترتبط بمجالات التخصص ضمن المستويات الأساسية التي توفرها، أو من الممكن أن توفرها مؤسسات التعليم و التدريب المهني، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الميداني والتحليل الكيفي للمواءمة ما بين النتائج الكمية والكيفية المتعددة طبقت في جميع المحافظات الشمالية (محافظات الضفة الغربية)، كما شملت تحليلا لواقع الخريجين والمؤسسات ومواءمة النتائج، وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال دراسة الأدبيات والاحصاءات والدراسة الميدانية للمنشآت ومسح مؤسسات التعليم والتدريب المهني واجراء لقاءات جماعية نوعية لعناصر وشركاء نظام

التعليم والتدريب المهني، وقد شملت العينة المبحوثة من خلال البحث الميداني (3681) صاحب عمل، وشارك(163) شخصاً من شركاء التعليم والتدريب المهني، والمشغلين/ات والخريجين/ات، وصانعي القرار في القطاع في ثلاث لقاءات منطقية، ولقاء مركزي؛ للحصول على المعلومات النوعية، أوصت الدراسة صانعي القرار في وزارتي التربية والتعليم العالي والعمل، والداعمين، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، من مختلف الأنظمة الحكومية، وغير الحكومية، والدولية، والخاصة، إضافة الى صانعي سياسات التشغيل، وتطوير الموارد البشرية، ومقدمي خدماتها والعاملين في برامج الإرشاد، والتوجيه المهني، على اختلاف مستوياتها والعاملين مع الشباب والنساء، لتحسين مشاركتهم الاقتصادية، من خلال الاستفادة من نتائج الدراسة، وضرورة نشر الوعي حول دور المرأة وإمكاناتها، ودمج الإناث في التعليم المهني.

وهناك بعض الدراسات التي قامت بدراسة الحلول المقترحة لمشكلات التعليم المهني كدراسة عبد الله (2018)، وتهدف هذه الدراسة إلى اقتراح سياسات مستندة إلى الأدلة لمعالجة نقص وفجوة المهارات التي يعاني منها أرباب العمل في قطاع البناء والإنشاءات الفلسطينية، واعتمد الباحث المنهج التجريبي، من خلال اعتماد فريق البحث على المعلومات الأولية التي جمعها عن تجربة عينة عشوائية من الشركات العاملة في قطاع البناء، والإنشاءات في مختلف المحافظات الفلسطينية، وخاصةَ المكاتب الهندسية الاستشارية، والمقاولين المصنفين، يبين تحليل البيانات العديد من النتائج الهامة، وكان من بين أبرزها: أن هناك فجوة في المهارات المعرفية والحياتية للمتقدمين للوظائف العليا، ومن عدم توفر التعليم المستمر في جميع التخصصات الهندسية، وأن معظم الكوادر في هذه الفئة اكتسبت مهاراتها في أمكنة العمل. أوصت الدراسة بإيجاد إطار وطني لتصنيف، وتوصيف، وتنظيم الاعتراف بالمهن الوسطى وتمييزها قانونياً في السوق.

ودراسة مراس (2017)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى كفاءة المنظومة التعليمية في جمهورية مصر من حيث البرامج، والتخصصات، ونظم القبول، ونوعية المدخلات، والمعلمين، والمبنى وتجهيزاته، واللوائح المنظمة لهذا النوع من التعليم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي النوعي، حيث تم أخذ عينة منهم. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع مستوى نجاح المشروعات

القومية الجديدة ساهم في ارتفاع الطلب على التعليم الثانوي الفني الصناعي النوعي، والتخصصات المتوفرة في المدارس الثانوية الفنية الصناعية النوعية موزعة عشوائية بين المحافظات، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة إلى: ضرورة تبني وزارة التربية والتعليم تعميم المدارس الثانوية الفنية الصناعية النوعية؛ لاستيعاب كافة الطلاب على مستوى جمهورية مصر العربية.

دراسة السعودي (2017)، هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح للكفايات المهنية لمديري المدارس الثانوية الفنية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن في دراسة الكفايات في الوصف، والتفسير، والتحليل، والتنبؤ، حيث تم اعتماد الباحث المدارس الثانوية الفنية في الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وسنغافورة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: قلة اهتمام مدير المدارس الثانوية الفنية بحضور الدورات التدريبية، وجود مواطن ضعف في واقع الكفايات المهنية لمديري مدارس التعليم الثانوي الفني في مصر، وأوصت الدراسة بالاطلاع على الأساليب الإدارية المعاصرة.

دراسة الكامل (2017)، هدفت إلى بيان أهمية تطبيق الكفايات التقنية للمعلم والمتعلم في التعلم الأساسي في المدارس السودانية، حيث استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع العينة من(105) كفاية تعليمية فرعية، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أنّ الكفايات التعليمية على الرغم من أهميتها للمعلم والمتعلم، إلاّ أنّها تطبق بشكل ضعيف جداً، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة هو عقد برامج تدريبية، وتأهيلية للطالب، والمعلم التقني؛ من أجل تطوير الكفايات التقنية، وتأهيل معلمين تقنيين، وجعل التعليم التقني أساسي في الجامعات السودانية؛ لسد العجز في المعلمين التقنيين المؤهلين الذي يعاني منه المجتمع السوداني.

دراسة عبد الغني وعبد القادر (2017)، هدفت إلى معرفة ميزانية الدولة المنفقة على التعليم في السودان، يتكون مجتمع البحث من (350) من أساتذة التعليم التقني والتقاني، و(400) من خريجي التعليم التقني، وعينة عشوائية مكونة من (100) من معلمي التعليم التقاني والتقني، وعينة قدرها (100) من خريجي التعليم التقني والتقاني، كما اعتمد الباحث المنهج الوصفي. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها عدم استخدام القروض، والمنهج لتطوير التعليم ومؤسسات التعليم التقني

قديمة تحتاج لتطوير وإعادة تأهيل المعدات، وضعف الأجهزة والحاجة إلى تجديدها لسد الفجوة الكبيرة بين سوق العمل وبين ما يتلقاه الطالب من تعليم.

دراسة عبد الرحيم (2017)، وتنقيح التعليم التقني للصفين السابع والثامن وتقويم المنهاج من حيث الأهداف، والمحتوى، وطرائق التدريس، ومعرفة مواقف أولياء الأمور من التعليم في السودان، وأظهرت النتائج جملة من الأمور، منها: دور المنهج الإيجابي في تنمية التعليم التقني، واستيفائه المعايير المطلوبة بالطريقة التي ترضي المعلمين التقنيين وأولياء الامور، كما توصل إلى جملة من التوصيات وهي تحسين المناهج وإغنائها بأسئلة التقويم وإرفاقها بالأنشطة والوسائل التي تزيد من فاعلية المنهاج، والمناداة بتشجيع العمل اليدوي، وتدريب المعلمين لمواكبة التطور التقني.

وهدفت دراسة عفونة (2015)، التعرف إلى أسباب توجه الفتيات نحو المسارات المهنية، والتعرف إلى التخصصات التي ترغب الفتيات بالتوجه لها، وإلى التخصصات الجديدة، التي ترغب الفتيات بالالتحاق بها، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تصميم استبانتين، الأولى: موجهة للطالبات، والثانية لمديري المدارس، واتضح من النتائج أنّ الفرق في سبب التحاق الفتيات بتخصصات التعليم المهني من وجه نظرهن، حيث أنّ الفتيات يرغبن بالاتجاه نحو التخصصات التكنولوجية، والمرتبطة بسوق العمل وبدورها الانتاجي، أما المديرون فانهم يركزون على دور المرأة في وظائف تقليدية مثل التجميل، وصناعة الملابس والتي ترتبط بدورها الانجابي، ومن توصيات الدراسة: التنسيق بين الوزارات والجهات المسؤولة عن التعليم المهني والخروج من دائرة التشتت، وتخصيص ميزانية كافية للتعليم المهني.

وعن مدى مواءمة مخرجات التدريب المهني التابعة لوزارة العمل بقطاع غزة لمتطلبات سوق العمل المحلي قام عيسى، وائل (2011) بدراسة تتمحور حول: (أعداد الخريجين، كفاءة الخريجين، البرامج التدريبية، التخصصات المطروحة، التدريب الميداني) ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل المحلي. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها، وتم استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل البيانات، وتم استخدام الاستبانة لاستطلاع عينة الدراسة، والمكونة من خريجي مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل

بقطاع غزة من عام (2008)، حتى عام (2010)، والتي بلغ عددها (308) خريجاً، من مجتمع الدراسة البالغ (1397)، وبذلك تصبح نسبة عينة الدراسة (22%)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من: أعداد الخريجين، كفاءة الخريجين، البرامج التدريبية، التخصصات المطروحة، التدريب الميداني ومتطلبات سوق العمل المحلي في مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل بقطاع غزة، وقد تبين أنّ محاور التدريب المهني التي اعتمدت عليها الدراسة، كانت جميعها لها أثر إيجابي على متطلبات سوق العمل بنسبة جيدة، وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات، والتي من شأنها الارتقاء بمستوى مخرجات مراكز التدريب المهني؛ لتحقيق أعلى مواءمة مع متطلبات سوق العمل المحلي، وذلك من خلال دراسة التخصصات المطروحة، ودراسة السوق جيداً من حيث حاجاته للأعداد من التخصصات.

وهدفت دراسة الظريف (2010)، التعرف إلى واقع استراتيجيات التعليم في كليات إدارة الأعمال في سورية من جهة، والتعرف على المهارات المطلوبة في سوق العمل، من خريجي هذه الكليات من جهة أخرى، واستكشاف مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وماهية المشكلات التي تخلق فجوة بينهما، اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أنّ هناك اختلاف واضح بين المهارات التي ينظر إليها أصحاب القرار في مخرجات التعليم العالي من كلية إدارة الأعمال في سورية، وبين المهارات المطلوبة في سوق العمل، وقد اوصت الدراسة: بالعمل على تطوير المناهج التعليمية، وأساليب التدريس لإدارة الأعمال بتطبيق المهارات المطلوبة من خلالها، بوضع سياسة مشتركة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الخاص في سوق العمل.

وهدفت دراسة الرمحي (2010)، التعرف إلى تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية، وقد تركزت الدراسة حول درجة الارتباط والكفاءة التي يتمتع بها نظام التعليم المهني والتقني في فلسطين، ومدى توافقه مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وتشير الدراسة إلى التدني الشديد في معدلات التحاق الطلبة من كلا الجنسين في هذا المجال، وتقل هذه النسبة أكثر إذا ما تحدثنا عن الطلبة الإناث، ويمكن أن تعزى أسباب تدنى معدلات

الالتحاق إلى الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص والحكومي بدعم وتطوير هذا المجال.

أما دراسة أيون ميك وآخرون (Ayonmike and others , 2015) تهدف إلى التعرف إلى التحديات واستراتيجيات التحسين التي تواجه برامج التعليم والتدريب المهني والتقني ذات الجودة في نيجيريا، وتكونت عينة الدراسة من (160) من أعضاء الرابطة المهنية النيجيرية، استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، وأخذت العينة من أعضاء الرابطة المهنية النيجيرية حيث تكونت من (160) عضواً، ومن أهم النتائج: وصف التمويل، وصف الأساليب التقني كفاءة المعلمين، وأوصت الدراسة بتوفير الدعم المالي الكافي للتعليم المهني، وتوفير التدريب الكافي لمعلمي التعليم المهني والتقني.

وكذلك دراسة كلمنت وأبو ريحان (Celement, Abo Raihan, 2013)، هدفت للتعرف على المشكلات التي تواجه تطوير التعليم المهني والتقني لولاية كاتسينا، تكونت عينة الدراسة من (50) مديراً ومعلماً، تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقص الأجهزة والمعدات في المدارس المهنية، ونقص الكفاءة لدى المعلمين، وأوصت الدراسة بإنشاء الجامعات والكليات المهنية، وتوظيف الخبراء التقنيين والمختصين.

وبينت دراسة (Bellibas, Bulut, & Gedik, 2017)، أن إمكانية تطبيق مجتمعات التعلم المهنية في المدارس التركية من خلال التعرف على العوامل التي تؤثر على نجاح مجتمعات التعليم المهنية في تركيا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة مكونة من (492) عضواً، من أعضاء المجتمع المدرسي، موزعة ما بين مدير، ومعلم، ومساعد مدير، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ضعف الكفاءة المهنية للموارد البشرية، ونقص وضعف في الأدوات المادية، وبينت أن للخبرة عامل مؤثر بشكل كبير في تطبيق مجتمعات التعليم المهني.

وهدفت دراسة حماد، خليل (2008)، التعرف إلى مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين وبيان أثر متغيرات الجنس وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمنطقة الجغرافية، والتفاعل بينها على مشكلات التعليم المهني التي يواجهها المعلمون، واعتمدت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع معلمي ومعلمات التعليم المهني في محافظات غزة (مجتمع الدراسة) والبالغ عددهم(53) معلماً ومعلمة، واستخدمت لجمع معلومات استبانة خاصة تكونت من(31) فقرة خماسية التدرج، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة تصنف في خمسة مجالات رئيسية مرتبة حسب أهميتها كما يلي: المشكلات الشخصية، المشكلات الإدارية، المشكلات الاقتصادية، المشكلات التربوية، ومن توصيات الدراسة: تشكيل لجنة فنية من ذوي الخبرة؛ لدراسة مشكلات التعليم المهني من وجهة نظر المعلمين، وتحليلها ووضع المقترحات للتغلب عليها.

وهدفت دراسة العاجز (2008)، التعرف إلى أهم المشكلات التي تواجه معلمي التعليم المهني والتقني بمحافظات غزة، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية للتقديرات المتوقعة للمشكلات التي تواجه معلمي التعليم المهني والتقني، وفقاً لمتغير الجهة المشرفة، وسنوات الخدمة ومن ثم التوصل إلى سبل التغلب على المشكلات الأكثر شيوعاً. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة مكونة من (48) فقرة، موزعة على ثلاثة أبعاد، تم توزيعها على عينة قدرها (120) معلماً، من كلية تدريب غزة وكلية فلسطين التقنية وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أنّ قلة البرامج التشجيعية، وضعف المشاركة من قبل الطلبة في البرامج المقدمة، جاءت من أهم المشكلات المتعلقة بالمنهج، أما أكثر المشكلات المتعلقة بالطلبة فكانت الضعف العام في المواد العلمية واللغة الإنجليزية، وقلة توافر فرص العمل، وأما المشكلات الخاصة بالمعلمين فجاء غياب عامل التقدير المادي، والمعنوي للمعلم، وقلة الدورات التدريبية التي تساعد على تجديد مهارات المعلم في المراتب الاولى، وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة التعليم المهني في المجتمع، ورفع مستوى القبول للتعليم المهني والتقني، وتأهيل المعلمين.

وهدفت دراسة سيسي، أحاندو (2016)، إلى رصد الإطار الفلسفي، والأهداف لاستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني بالمرحلة الثانوية، واستعرض أبرز التوجهات العالمية، وتحديد أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، من خلال الرجوع إلى الأدبيات الوثائق والتقارير الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وقد أبرزت الدراسة أنّ أهداف استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني، ترمي إلى الإعداد

للحياة العملية، وتوفير الدعائم اللازمة لمزاولة مهنة منتجة ومرضية، وتوصلت الدراسة: إلى اهتمام معظم دول العالم بإصلاح نظمها التعليمية، من حيث إدراج المهارات التي تطلبها مهن المستقبل، وأوصت بناء منظومة تقوم على التجسير بين التعليم التقني والتعليم العالي، الاستعانة بالتجارب العالمية لتحسين مخرجات التعليم الثانوي.

ولقد أجرى كل من كيلر، وباركر، وشان (Keller, Parker & Chan, 2011) دراسة هدفت إلى بحث انطباعات الطلبة الاستراليين حول مهارات التوظيف ونظم المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (23) طالباً من خريجي جامعة دياكين (Deakin) في استراليا، وبينت نتائج الدراسة أن برنامج نظم المعلومات انعكس إيجاباً على مهارات التوظيف، وأسفرت هذه الدراسة في تعزيز الجانب النظري للمهارات الوظيفية: كمهارات الاتصال، العمل الجماعي، حل المشكلات والإدارة الذاتية، وأظهرت هذه الدراسة أن البرامج الدراسية لا تعزز المهارات الوظيفية، وأوصت الدراسة بإجراء العديد من الأبحاث في المدارس، والجامعات؛ لاستكشاف هذه المهارات، وأخذ وجهات نظرهم بها.

هدفت دراسة أبو عصبة (2005)، التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، إضافة إلى تحديد أثر المتغيرات: (النوع، والتخصص، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمحافظة) بالنسبة للمعلمين المهنيين، وأثر المتغيرات (النوع، والصف، والفرع المهني والمحافظة) بالنسبة للطلبة على تحديد درجة مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية.

ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المعلمين المهنيين قوامها (132) معلماً/ ومعلمة تشكل (48.5%) من المجتمع الأصلي، وعلى عينة عشوائية طبقية من الطلبة في المدارس الثانوية المهنية قوامها (479) طالباً/وطالبة تشكل (9.4%) من المجتمع الأصلي، وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانتين، الأولى تتعلق بالمعلمين المهنيين مكونة من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات، أما الاستبانة الثانية فتتعلق بالطلبة في المدارس المهنية مكونة من (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين المهنيين كانت كبيرة، وكان مجال تمويل قطاع التعليم المهني في المرتبة الأولى، بينما كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة، ومن وجهة نظر الطلبة، وكان مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الأولى.

وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها أوصت الباحثة بعدة توصيات أهمها:

– ضرورة تطوير نظام التعليم المهني من خلال خطط وطنية تتبنى سياسات تطويرية من قبل كافة الجهات المعنية تشمل الإدارة والمناهج والمعلمين.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما سبق تبين أن تقييم واقع التعليم المهني في الوطن العربي والدول النامية يتراوح ما بين المتوسط والضعيف، بينما في الدول الصناعية المتقدمة كان تقييمه مرتفعاً، وأن واقع التعليم المهني والتقني المرتفع في الدول الصناعية والمتقدمة كان سبباً في تقدمها وتطورها، وبالمقابل فإن واقع التعليم المهني والتقني المتوسط في الوطن العربي يعد من أسباب انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي؛ يعزى ذلك إلى مستلزمات واستحقاقات هذا النوع من التعليم المكلفة، ولكن هناك بعض الدول العربية كدول الخليج لديها القدرة على توفير تلك المستلزمات والاستحقاقات إلّا أنّها تعاني كباقي الدول من ضعف التنمية الصناعية، ويعزى ذلك لاعتمادها الكلي على النفط كمصدر دخل كافي لها، وفلسطين كغيرها من الدول التي تعاني من واقع دون المستوى المطلوب وتحاول الدراسة الحالية تحديد المشكلات المرتبطة بالتعليم المهني في مجالات، المتعلمين، والمقررات الدراسية، والهيئة التدريسية، والمجتمع المحلي، والبنية التحتية، وكذلك الإدارة المدرسية.

وتوافقت أهداف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، بأنها تناولت مشكلات التعليم المهني كما جاء في دراسة عقاد (2018)، عبد الله (2018)، وزامل (2017)، عفونة (2017)، الراشدي (2017)، مراس (2017)، عبد الغني (2017)، راضي (2017)، شرارة (2016)، هلال (2015)، وبدرخان (2014)، دراسة أحمد (2013)، وهلال (2012)، زامل (2011)، حلبي (2012)، الرمحي (2010)، والظريف (2010)، حماد، خليل (2008)، العاجز (2008)، Ayonmike and other (2015)، Celement, Abo Raihan (2013)، أبو عصبة، مي (2005).

استفادت هذه الدراسة من توصيات الدراسات السابقة المتعلقة في البحث في مشكلات التعليم المهني والتقني وسبل تطويره كما في دراسة: عاصي (2018)، ومراس (2017)، والسعودي (2017)، الشمسي (2017)، سيسي، أحاندو (2016)، معالي (2014)، عفونة (2015)، الكامل (2017)، ومجاجي (2015، Magajim)، ودراسة سجاد وشوغاتي وأشقر (2015) الخواجا ودويكات (2017)، ودراسة المؤسسة العربية للاستشارات والتدريب AEF (2015)، ودراسة كيلر وباركر وشان (Keller,Parker,&Chn،2011)، عيسى، وائل (2011)، البلوشي (2010)، خليفة وعبد العزيز (2010)، عبد الرحيم (2017)، وميدينا (Medina،2010)، وهيلي (Healy،1991)، وحداد (2009)، stamper(2015)، Bellibas, Bulut, & Gedik (2017).

وتم الاستفادة من الدراسات السابقة خاصة التي اتبعت نفس المنهج البحثي، وهو المنهج الوصفي بمنحييه الكمي والنوعي، وهذا ما تتفق به مع دراسة عفونة (2015)، ودراسة هلال (2013)، ودراسة هلال (2011)، ودراسة زامل (2017)، ودراسة المؤسسة العربية الأوروبية للاستشارات والتدريب (AEF) (2017)، التي تميزت عن بقية الدراسات باستخدام أكثر من أداة، وتنوعت ما بين التحليلين الكمي الاستدلالي والنوعي الاستقرائي.

وكذلك الاستفادة في بناء أدوات الدراسة وتحديد مضمونها، وعناصرها الأساسية، وآلية المناقشة واستخراج النتائج.

وتميزت الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات أنها ركزت على تقييم واقع التعليم المهني بكافة جوانبه، وتحديد المشكلات وسبل التطوير، في حين نجد الدراسات الأخرى وقد تناولت مجالاً محدداً فمنها من ركز على المشكلات وأخرى على سبل التطوير، وتم استخدام أربعة أدوات مختلفة للدراسة، في حين نجد الدراسات الأخرى استخدمت أداتين وكذلك استهداف مجتمع الدراسة كاملاً، في حين نجد الدرسات السابقة وقد استهدفت عينة من المجتمع.

كما تم مراجعة الأدب النظري، ومراجعة الأبحاث، والدراسات، والكتب التي بحثت بمشكلات وسبل تطوير مدارس التعليم المهني، وتوضيح أهمية التعليم المهني للفرد والمجتمع على حد سواء، وكذلك في بناء فقرات الاستبانة مثل (المصري، 1993) و(وزارة التربية والتعليم، 2019) و(أسيد، 2016)، ولتحديد مجالات العملية التعليمية التعلمية، تم الاطلاع على دراسة (زامل، 2017)، وللتعرف على آلية تحليل الواقع واستخدام أسلوب تحليل المقابلات ومناقشتها تم الاطلاع على دراسة (عفونة، 2015).

وبناء على ما سبق يتضح أن التعليم المهني يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين، خاصة بالسنوات الأخيرة من قبل وزارة التربية والتعليم، وبالرغم من الاهتمام الكبير بهذا الجانب من التعليم، إلا أن التعليم المهني يواجه العديد من المشكلات، وأكدت معظم الدراسات على سبل تطوير التعليم المهني، من خلال تعزيز النظرة الإيجابية من قبل المجتمع والطلبة لهذا المسار من التعليم، وإثارة دافعية الطلبة ذوي التحصيل المرتفع من الإقبال على التعليم المهني؛ من أجل الوصول لخريجين يتمتعون بكفاءة عالية تناسب تطورات سوق العمل واحتياجاته.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المقدمة.

منهج الدراسة.

مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة.

أدوات الدراسة.

متغيرات الدراسة.

إجراءات الدراسة.

المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة، وكذلك أدوات الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأدوات وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي بمنحييه الكمي والنوعي في إعداد البحوث حيث استخدمت عدة أدوات لجمع البيانات، وتم الدمج بين المنهجين؛ للتغلب على نقاط الضعف لكل منهج، لزيادة دقة البيانات، وتمثلت بتحليل الوثائق الرسمية الخاصة في التعليم المهني والتقني، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، ومدارس التعليم المهني والتقني، ومديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية المتعلقة بالسياسات وخطط التطوير.

واستخدم المنهج النوعي الذي يقوم على البحث باستكشاف المواقف، والسلوكيات، والخبرات، باستخدام عدة أدوات: كالمقابلة، والمجموعة البؤرية، ودراسة الوثائق الرسمية، ويهدف هذا البحث إلى دراسة عمق الظاهرة، حيث يعود بالأشخاص إلى الماضي، ولا يهتم بالنتائج، بل يركز على الظاهرة نفسها، كما يُعرف بأنه: العملية التفاعلية بين الباحث وعينة الدراسة، حيث تقدم عينة الدراسة معلومات للباحث تساعده على الوصول إلى النتائج الجيدة، وللبحث النوعي مجموعةً من الخصائص، كوصف الظاهرة وصفاً دقيقا، ويعرف المنهج الكيفي بالآتي: هو جمع، وتحليل، وتفسير البيانات بشكل سردي ومنطقي؛ لأجل فهم ظاهرة محددة، يعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة في الميدان الطبيعي للحياة الاجتماعية، وقد يدعم ملاحظته المباشرة بجمع بعض الوثائق والمستندات، أو يجري مقابلات غير مقننة، إذ ليس للباحث أي سيطرة مسبقة على أي من متغيرات وأساليب جمع المعلومات، وإن الباحث يتجنب اللجوء إلى الطرق الإحصائية التي تميز البحوث الكمية (الغزاوي، 2016).

وتكون المنهج الكيفي (النوعي) من خلال المقابلات الفردية للمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، ومقابلة المسؤول عن متابعة مدارس ووحدات التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجموعات البؤرية لمشرفي الجانب الأكاديمي في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، وجمع معلومات وبيانات حول المدارس، والوحدات من مصادر ووثائق رسمية.

البحث الكمي: هو تفسير الظواهر وتحليلها بواسطة جمع البيانات الكمية، وتحليلها بواسطة الطرق التي تستند على الإحصاء، عيفين ليزا (2008)، وذلك من خلال استخدام الباحثة للاستبانة التي تكونت من 57 فقرة، موزعة في أربعة مجالات، تم توزيعها على المديرين والمعلمين في تلك المدارس والوحدات، وتحليلها إحصائيا بواسطة الرزم الإحصائية.

مجتمع الدراسة:

تم تطبيق هذه الدراسة في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددها (6) مدارس، و(11) وحدة تعليمية: (مدرسة نابلس الثانوية الصناعية، مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية، مدرسة سيلة الظهر الثانوية الصناعية، مدرسة قلقيلية الثانوية الصناعية، مدرسة جنين الثانوية الصناعية، مدرسة سلفيت الثانوية الصناعية، أما الوحدات المهنية فكانت في المدارس الآتية: مدرسة ذكور اليامون، مدرسة بنات الخنساء الثانوية، مدرسة بنات طوباس، ومدرسة ذكور طوباس الثانوية، مدرسة بنات طمون الثانوية، ذكور جماعين، بنات جماعين، مدرسة ذكور عرابة الثانوية، ذكور عقربا الثانوية، وبنات عقاب المفضي، مدرسة بورين الثانوية للذكور)، في الفصل الأول من العام الدراسي (2019\2020).

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المكلفين بمتابعة أمور التعليم المهني في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددهم (8) مكلف ومكلفة، وكذلك جميع المشرفين الأكاديميين الذين يشرفون على الجانب الأكاديمي بمعدل (5–7) مشرفين في كل مديرية والبالغ عددهم (48) مشرفاً ومشرفة، ومسؤوليْن في وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وجميع مديري ومعلمي مدارس ووحدات التعليم المهني، في محافظات شمال

الضفة الغربية، والبالغ عددهم (17) مديراً ومديرة، والمعلمين والمعلمات والبالغ عددهم (376) معلماً ومعلمة، وفق الإحصائيات التي توصلت إليها الباحثة من خلال الجولة الميدانية في المدارس والوحدات المهنية في محافظات شمال الضفة الغربية، للعام الدراسي 2019\2020.

والجدول(3): يوضح توزيع مجتمع الدراسة المتعلق بالاستبانة، حسب البيانات الشخصية للمبحوثين. جدول (3: أ) توزيع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الأساسية.

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	280	74.1%
	إناث	98	25.9%
المجموع		378	100%
طبيعة الوظيفة	مدير	14	3.7%
	معلم	175	46.3%
	معلم مهني	189	50%
المجموع		378	100%
عدد سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	125	33.1%
	من 5 إلى 10 سنوات	77	20.4%
	أكثر من خمس سنوات	176	46.6%
المجموع		378	100%
المؤهل العلمي	دراسات عليا	51	13.5%
	بكالوريوس	283	74.9%
	دبلوم	44	11.6%
المجموع		378	100%
التخصص	علمي	241	63.8%
	إنساني	77	20.4%
	مهني	60	15.8%
المجموع		378	100%
الموقع الجغرافي	مدينة	271	57.4%
	قرية	161	42.6%
المجموع		378	100%
عدد الدورات التدريبية	أقل من 5 دورات	167	44.2%
	من 5–7 دورات	74	19.6%
	أكثر من 7 دورات	137	36.2%
المجموع		378	100%

أدوات الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة أربع أدوات وهي:

1. بطاقة الملاحظة المدرسية؛ لتقييم واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني، وهنا كانت وحدة المعاينة هي المدرسة.

2. استبانة لتقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني، من وجهات نظر مديريها ومعلميها، وهنا كانت وحدة المعاينة المدير والمعلم.

3. إطار أسئلة مقننة للمقابلة الفردية؛ للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني، ومقترحات لسبل تطويرها من وجهات نظر المكلفين بمتابعة التعليم المهني، وهنا كانت وحدة المعاينة المشرف المكلف بمتابعة معلمي الجانب المهني، ومسؤولين في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

4. إطار أسئلة مفتوحة للمجموعات البؤرية؛ للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني ومقترحات لسبل تطويرها من وجهات نظر المشرفين الأكاديميين على معلمي التعليم المهني، وهنا كانت وحدة المعاينة المشرف الأكاديمي على معلمي المواد الأكاديمية.

الأداة الأولى: بطاقة الملاحظة المدرسية؛ لتقييم واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني، والتي اشتملت على بيانات تتعلق بالمعلمين، والمتعلمين، والمشاغل، والتخصصات، إضافةً إلى تقييم البيئة الفيزيقية للمدرسة، والتي قام بتعبئتها مديرو ومديرات مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

الأداة الثانية: استبانة؛ لتقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

تعد الاستبانة من أهم الأدوات التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات، وتضم مجموعة من الفقرات والأسئلة، بحسب البيانات المطلوبة، يقوم بها الباحثون باستقصاء آراء ومقترحات،

وملاحظات المبحوثين حول موضوع معين أو محدد، من خلال توزيع الاستبانة والإجابة عليها، وتظهر أهميتها في استخدامها في الحياة العملية واتساع التعامل بها، سواء كان أسلوب جمع البيانات يتم بالمقابلة الشخصية، أو بالمراسلة (المشهداني، والعبيدي، 2014).

استخدمت الباحثة الاستبانة أداة لدراستها، فقامت الباحثة ببنائها كأداة لجمع المعلومات في هذه الدراسة، وذلك وفقا للخطوات الآتية:

1- مراجعة الأدب النظري المتعلق بالتعليم المهني، وأهدافها ومجالاتها، وأهميتها في التنمية البشرية، ومشكلاتها، والحلول المقترحة لتطويرها.

2- مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة التي درست التعليم المهني واقعه واحتياجاته، ومن هذه الدراسات دراسة العاجز (2008) ودراسة شرارة (2016).

وتكونت الأداة من أربعة أجزاء:

الجزء الأول: ويتكون من البيانات الشخصية عن المبحوث الذي قام بتعبئة الاستبانة.

الجزء الثاني: يتكون من (57) فقرة، موزعة في (4) مجالات، تمت الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال مقياس ليكرت الخماسي (الدرجة مرتفعة جداً وتعطي (5) درجات، ثم المرتفعة وتعطي (4) درجات، ثم المتوسطة وتعطي (3) درجات، ثم المنخفضة وتعطي درجتين، وينتهي بالمنخفضة جداً وتعطى درجة واحدة فقط).

جدول (3-ب): يوضح توزيع فقرات الاستبانة على مجالاتها:

الرقم	المجال	الفقرات
1	الهيئة التدريسية	(1-18)
2	المقررات الدراسية	(19-35)
3	الإدارة المدرسية	(36-46)
4	المتعلمون	(47-57)

الجزء الثالث: هو عبارة عن سؤال مفتوح عن المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

الجزء الرابع: هو عبارة عن سؤال مفتوح عن مقترحات سبل تطوير مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

تم توزيع الاستبانة على جميع المديرين والمعلمين في جميع مدارس التعليم المهني، والبالغ عددها سبع عشرة مدرسة ووحدة تعليمية، حيث بلغ عدد المديرين (17) مدير ومديرة، وعدد المعلمين (376) معلم ومعلمة.

الأداة الثالثة، أسئلة المقابلة: وهي التي تتم بشكل شخصي ووجهاً لوجه بين شخصين، أو أكثر، أحدهم الباحث، وتهدف إلى التعرف إلى رأي الشخص الذي تتم مقابلته، من خلال إجابته عن أسئلة الباحث، بغرض جمع المعلومات اللازمة للدراسة، وتعتبر من أهم طرق جمع البيانات والمعلومات وأكثرها صدقاً، حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وانفعالات المقابلة وجهاً لوجه، وكذلك اتجاهاته وميوله من القضية البحثية، والتعبير عن أفكاره وآرائه، وتعد المقابلة أداة للتعبير والتفاعل الديناميكي (الخرابشة، 2012).

للمقابلة عدة أنواع، إلا أن الباحثة اعتمدت نوع المقابلة شبه المنتظمة (المقننة)؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وجمع المعلومات المتعلقة بمشكلات وسبل تطوير مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر المكلفين بمتابعة أمور التعليم المهني في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، تم اختيارهم بشكل قصدي، وعددهم ثمانية مسؤولين، إضافة إلى مدير الإدارة العامة للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومدير الإدارة العامة للتعليم التقني في وزارة التعليم العالي، بمدة تراوحت من ساعة إلى ساعة ونصف وتم اللقاء مع المكلفين في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية ومع المسؤولين كلاً في مكتبه في الوزارتين وذلك في الفترة ما بين شهري (10-12/ 2019).

قامت الباحثة ببناء أداة المقابلة بعد اطلاعها على الدراسات السابقة، والأدب التربوي الذي يتعلق بموضوع الدراسة، وقد صيغت المقابلة على شكل أسئلة، بحيث بلغ عدد أسئلة المقابلة ستة أسئلة، وهي كالآتي:

1. برأيكم ما أهم المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؟

2. برأيكم ما سبل التطوير المقترحة لمدارس التعليم المهني؟

3. في ضوء الآراء حول سبل تطوير مدارس التعليم المهني المطروحة في السؤال السابق ما اقتراحاتكم لتطبيقها؟

4. رسالة تودون توجيهها للمسؤولين فيما يخص مدارس التعليم المهني بكافة عناصرها: الهيئة التدريسية، المقررات الدراسية، البيئة المادية، الإدارات المدرسية، والمتعلمين.

5. هل توجد علاقة بين المستوى الأكاديمي والمستوى المهني للطلبة؟

6. ما تأثير هذه العلاقة بين الجانبين على المستوى المهني للمتعلمين؟

الأداة الرابعة: أسئلة المجموعات البؤرية: وهي أسلوب يلتقي فيها الباحث مجموعات محددة، وصغيرة من الفئة التي تستهدفها، ويناقش معهم قضية معينة بصورة مكثفة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة، والاستماع إلى إجاباتهم، وهي نقاش مركز حول موضوع جديد يراد الاتفاق حوله، وإصدار أحكام توافقية تمثل رأيا يمكن الاعتماد عليه، وتعطي المشاركين فيها الشعور بأنهم جزء من التخطيط وتبني الحلول (جبران، 2006).

وقد استخدمت الباحثة هذه الأداة لجمع بيانات حول واقع مدارس ومعدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، من خلال طرح أسئلة نوقشت مع المشرفين، وتم إصدار الحكم على نتائج النقاش، وطبقتها الباحثة مع ثماني مجموعات بؤرية من مشرفي الجانب الأكاديمي، وعددهم (40- 56) مشرف ومشرفة على الجانب الأكاديمي تكونت المجموعة من (5-7) مشرفين، موزعين على مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، بعد الحصول على كتاب تسهيل

مهمة بحثية، وبعدها تم تجميع المشرفين، لمناقشة موضوع واقع المدارس ووحدات التعليم المهني في مديريات التربية والتعليم، ومشكلاتها وسبل تطويرها، واعتماداً على تناول الخبرات الحقيقية وطرح الأداة، والتعبير عن المشاعر والاتجاهات من قبل مشرفي الجانب الأكاديمي للمعلمين في المدارس والوحدات المهنية في محافظات شمال الضفة الغربية، من خلال المجموعة البؤرية، حيث تكوّن عدد أفراد المجموعة البؤرية ما بين (5–7) مشرفين، في كل مديرية، وتم اللقاء مع مشرفي كل مديرية على حدة، إذ بلغ عدد المجموعات البؤرية ثماني مجموعات وفق عدد المديريات، بمدة تراوحت من ساعة إلى ساعتين مع المجموعة البؤرية، وتم اللقاء في مديريات التربية والتعليم والبالغ عددهم ثمانية، في الفترة ما بين شهري (10–12/ 2019).

صدق الأدوات:

الصدق الظاهري:

تم عرض أدوات الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في التربية، والهندسة، والإدارة من العاملين في الجامعات الفلسطينية، أو في مديريات التربية والتعليم، وذلك لإبداء الرأي في فقرات الاستبانة، من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، وكذلك بتعديل الصيغة اللغوية لبعض الفقرات، وإعادة صياغة فقرات أخرى مناسبة، وكان عدد المحكمين (15) محكماً، ينظر الملحق(3)، وكان الهدف من التحكيم التحقق من درجة مناسبة صياغة الفقرات لغوياً، ومدى انتماء الفقرة إلى المجال الذي وردت فيه، ومدى قياسها لذلك المجال الذي ينتمي إليه، وبعد استرجاع الأدوات من المحكمين، قامت الباحثة بتفريغ نتائج التحكيم، تم تعديل الفقرات التي أجمع على تعديلها معظم المحكمين، كاستبعاد بعض الفقرات التي تقيس العنصر ذاته بأكثر من صيغة، وذلك للحد من البنود المتكررة، وكذلك إعادة صياغة بعض الفقرات، وبذلك تم التحقق من الصدق الظاهري لأدوات الدراسة، حيث تم طرح سؤالين من أسئلة المقابلة، وإجراء تعديل على السؤال الأول والثاني بتناسق مع السؤالين المفتوحين في الاستبانة، وفي بطاقة المدرسة تم تعديل بعض الفقرات، وحذف بند عدد الأجهزة والأدوات لكل مشغل، أما فيما يتعلق بالاستبانة، كانت عدد

الفقرات الأصلية (50) فقرة، موزعة على خمسة مجالات، بعد الحذف والتعديل أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية مكونة من (57) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، ينظر للملحق رقم(4).

ثبات الأداة (الاستبانة)

يعرف الثبات بأنه الدّقة في تقدير العلامة الحقيقية للفرد على السمة التي يقيسها الاختبار وثبات أداة الدّراسة التي استخدمتها الباحثة، بحسب معامل الثبات على جميع فقرات الاستبانة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا فكان (0.90)، وهو مناسب للتحليل الإحصائي ولأغراض الدراسة، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع أداة الدّراسة بدرجة ثبات عالية، ومقبولة تربوياً وعلمياً، وأنّها تفي بأغراض الدّراسة، والجدول (3-3) يبين معامل الثبات لفقرات كل مجال من مجالات الدّراسة، بعد تصميم الأداة تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach,s Alpha، وذلك لقياس الاتساق الداخلي للمجالات.

جدول (4): نتائج معامل الثبات لمجالات الدراسة

الرقم	المجال	عدد فقرات المجال	معامل الثبات
1	أعضاء الهيئة التدريسية	18	0.66
2	المقررات الدراسية	17	0.93
3	الإدارة المدرسية	11	0.93
4	المتعلمون	11	0.65
المجال الكلي		57	0.90

إجراءات الدراسة

***مرحلة إعداد أدوات الدراسة**

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي؛ لتقييم درجة واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني، وهو مقياس طول الفئة وفق المعادلة الآتية:

مدى التقدير= (أكبر درجة – أصغر درجة) مقسوماً على (3) = (5–1) /3 = 1.33 ووزعت على ثلاثة فئات تقدير:

(3.68 – 5) = مرتفع.

(2.34 – 3.67) = متوسط.

(1 –2.33) = منخفض.

وقامت بالإجراءات الآتية:

1– عمل مراجعة أدبية للأدب التربوي، والدراسات السابقة، والنماذج العالمية؛ لاستخلاص مضمون الواقع لمدارس التعليم المهني بكافة عناصره التعليمية التعلمية في أماكن ومواقع مختلفة، ووضعها في مسودة لمراجعتها من قبل الخبراء في هذا المجال.

2– وزعت الباحثة المسودة على مجموعة من أهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال، وتم إجراء مقابلة ومحاورتهم وجرت نقاشات حول المجالات: نوعها، وعددها، وعدد الفقرات للمجال الواحد، ووضوحها، وحول الواقع الخاص بالمدارس المهنية، والمشكلات التي تواجهها، ومقترحات لتطوير مدارس التعليم المهني، ينظر ملحق (3).

3– إعداد أدوات الدراسة بصورتها النهائية: (الوثائق الرسمية، اسئلة المقابلة الفردية، والمجموعات البؤرية، والبطاقة المدرسية، والاستبانة) إذ تضمنت الاستبانة (57) فقرة، لقياس الواقع التعليمي في المدارس المهنية، وتوزيعها في (4) مجالات، وهي عناصر العملية التعليمية، ينظر ملحق (4).

4– تحديد مجتمع الدراسة، وهم جميع المكلفين بمتابعة أمور التعليم المهني في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددهم (8)، وجميع المديرين والمديرات والبالغ عددهم (17)، وجميع المعلمين والمعلمات، والبالغ عددهم (376)، في جميع مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، والبالغ عددها (17) وحدة ومدرسة مهنية، والمشرفيين الأكاديميين

وعددهم (48) مشرف ومشرفة، ومسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

5- تم تقديم طلب للحصول على كتاب تسهيل مهمة تطبيق الدراسة في مدارس ووحدات التعليم المهني، ومديريات شمال محافظات شمال الضفة الغربية، ملحق رقم (1) من عمادة كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، مقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وثم الحصول على كتاب من مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، بالموافقة على تنفيذ الدراسة في مدارس ووحدات شمال الضفة الغربية، تم الحصول على كتب تسهيل المهمة بتواريخ مختلفة، تراوحت ما بين شهري 10 و12 من عام 2019م ، ينظر ملحق رقم (2) يوضح ذلك.

* **مرحلة التنفيذ:** نفذت الاجراءات البحثية خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2019-2020، وفق الآتي:

1- توزيع الأداة على مجتمع الدراسة، والبالغ عددها (393) استبانة، في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2019\2020م، والإجابة عليها أثناء تواجد الباحثة معهم.

2- جمع الاستبانات الموزعة على أفراد العينة، والبالغ عددها (388) استبانة، وهناك (10) استبانات لم يتم تعبئتها بسبب السفر والإجازات لبعض المستهدفين، واستبعاد بعض الاستبانات التي يظهر عدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي الحصول على العدد النهائي للاستبانات المدخلة، والبالغ عددها (378) استبانة.

3- جمع معلومات حول البنية التحتية، والبيئة الفيزيقية للمدارس، والوحدات المهنية في محافظات شمال الضفة الغربية، من خلال تعبئة البيانات المطلوبة في البطاقة المدرسية، وفق الوثائق الرسمية التي بحوزة المدرسة من قبل الإدارة المدرسية.

4- إجراء المقابلات الفردية للمكلفين بمتابعة التعليم المهني لمدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، وجرت المقابلة في مكاتب مديريات التربية والتعليم كل بمفرده،

وللمسؤولين في وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلٌّ في مكتبه، حتى يجد المبحوث أمامه الحرية الكافية للتعبير عن وجهة نظره دون أي مؤثرات خارجية.

5- المجموعات البؤرية: عقد لقاءات مع المشرفين الأكاديميين، الذين يشرفون على معلمي المواد الأكاديمية في مدارس ووحدات التعليم المهني، وتم عقد ثماني مجموعات بؤرية في مكاتب مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، وطرحت أسئلة حول المشكلات، وسبل التطوير المتعلقة بمدارس ووحدات التعليم المهني، اعتماداً على تبادل الخبرات الشخصية، وطرح الآراء حول تقييم واقع مدارس ووحدات التعليم المهني.

*** مرحلة التحليل والتوصيات للنتائج**

1- تم إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً، باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

2-جمع معلومات وبيانات حول مدارس التعليم المهني من الوثائق الرسمية في وزارة التربية والتعليم، ومديريات التربية والتعليم، ومدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، وتحليلها والتعقيب عليها من قبل الباحثة.

3- بعد جمع البيانات من خلال الجولة الميدانية من قبل الباحثة، تم تدوينها وتصنيفها كل في مجاله وإطاره، وفهرست البيانات في جدول وتفسيرها، وتوضيح العلاقات والعناصر المرتبطة بمشكلة البحث.

4- تحليل البيانات النوعية والتي قامت الباحثة بجمعها من خلال المقابلات الفردية، والمجموعات البؤرية، باستخدام التحليل الاستقرائي للبيانات للوصول للمفاهيم والتعميمات، وتبويبها وتصنيفها، من خلال ترميز البيانات؛ ليتم الحصول على معلومات نوعية، ومقارنتها بالنتائج الكمية والتي تم التوصل إليها ومناقشتها، وتلقت الباحثة الإجابات المباشرة، وتم تدوينها وتصنيفها كل في مجاله وإطاره، وتم فهرسة البيانات في جدول وتفسيرها، وتوضيح العلاقات والعناصر المرتبطة بمشكلة البحث.

5- استخراج النتائج، وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة:

- الجنس، وله مستويان: (ذكر، أنثى)

- عدد سنوات الخبرة، ولها ثلاثة مستويات: (أقل من 5سنوات، 5-10 سنوات، أكثر من 10سنوات).

- المؤهل العلمي، وله ثلاث مستويات: (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)

- مجال التخصص، وله ثلاث مستويات: (علمي، إنساني، مهني)

- الموقع الجغرافي، وله مستويان: (مدينة، قرية)

- الوظيفة، وله ثلاث مستويات: (مدير، معلم مهني، معلم)

- عدد الدورات التدريبية في مجال التعليم المهني، ولها ثلاث مستويات: (أقل من 5 دورات، من (5-7) دورات، أكثر من 7 دورات).

ب- المتغير التابع:

- وجهات نظر المبحوثين حول واقع مدارس ووحدات التعليم المهني.

- وجهات نظر المبحوثين حول تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية.

- وجهات نظر المبحوثين حول المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني.

– وجهات نظر المبحوثين حول سبل تطوير مدارس ووحدات التعليم المهني.

المعالجات الاحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، وتم علاج البيانات إحصائياً، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

أ– التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية؛ لتقييم واقع العملية التعليمية التعلمية لمدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، من وجهات نظر مديريها ومعلميها، وتم تقييم استجابات المبحوثين باستخدام نظام ليكرت الخماسي.

جدول(5): المقياس الوزني لتقدير مستوى امتلاك المدرسة للمهارات التعليمية التعلمية.

الرقم	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الدرجة
1	1	2.33	منخفض
2	2.34	3.67	متوسطة
3	3.68	5	مرتفع

ب – استخدام معادلة كرونباخ – ألفا لإيجاد معامل الثبات لكافة مجالات الدراسة.

2– استخدام تحليل المحتوى لتحليل البيانات في البطاقة المدرسية.

3– كتابة تقرير حول ملاحظات الباحثة:

* بعد إجراء الجولة الميدانية في مواقع الدراسة، ومشاهدة الحصص الأكاديمية، والمهنية النظرية والعملية في مدارس التعليم المهني، تم تسجيل الملاحظات على المحاور المطروحة في نموذج المشاهدات، والتي أعدت من قبل الباحثة.

4- تحليل الأسئلة المفتوحة في الاستبانة، باستخدام حساب التكرارات لكل فقرة من فقرات استجابات المبحوثين وتصنيفا في مجالات بحيث تتوافق مع مجالات وأسئلة الدراسة، ثم إيجاد النسب المئوية لكل مجال من مجالات الدراسة.

5- استخدام عملية الاستقراء والاستدلالات؛ لتحليل نتائج المقابلات والمجموعات البؤرية لكل سؤال، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف حول كل سؤال؛ لمعرفة أسباب الاختلاف والاتفاق، ثم توضيحها فيما بعد ضمن نتائج الدراسة، وعمل مقارنة مع نتائج المجموعات البؤرية، والأسئلة المفتوحة بالاستبانة، ومناقشتها ومقارنتها مع نتائج القياس الكمي لفقرات الاستبانة الدالة على تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية، والتوصل إلى نتائج عامة.

6- تفسير النتائج بناء على رأي الباحثة والمكلفين بمتابعة التعليم المهني، واقتراح التوصيات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤال الأول.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة

تمهيد:

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة، وبيان الاختلافات في تحديدها من خلال استجابة أفراد المجتمع لأداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها.

نتائج أسئلة الدراسة:

نتائج السؤال الأول للدراسة، ونصه:

*** ما واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها؟**

للإجابة على هذا السؤال، تم الاطلاع وتحليل البطاقة المدرسية التي تضمنت معلومات حول المعلمين وتخصصاتهم، والمواد التي يدرسونها، وعدد المشاغل، والتخصصات، وعدد الطلبة، والشعب، وتقييم واقع البيئة الفيزيقية للمدرسة، حيث قام بتعبئتها مديرو ومديرات المدارس والوحدات المهنية، والجدول (6 – أ) يوضح البيانات التي تم جمعها، وفيما يأتي نتائج تحليل سؤال الدراسة:

الجدول (6–أ): يوضح البيانات المتعلقة بمدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية.

الرقم	المدرسة	عدد المعلمين المهنيين		عدد المعلمين الأكاديميين		عدد طلبة الصف(11)		عدد طلبة الصف (12)		عدد التخصصات	عدد المشاغل
		ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث		
1	مدرسة نابلس الثانوية الصناعية	51	16	19	8	366	101	301	87	28	26
2	مدرسة طولكرم الثانوية الصناعية	28	0	17	0	180	54	136	55	17	17

3	مدرسة سيلة الظهر الثانوية الصناعية	16	7	10	5	115	50	103	43	11	9
4	مدرسة قلقيلية الثانوية الصناعية	14	0	7	0	99	0	80	0	7	7
5	مدرسة سلفيت الثانوية الصناعية	11	2	5	1	66	0	76	0	6	6
6	مدرسة جنين الثانوية الصناعية	20	0	10	0	152	0	136	0	10	
7	مدرسة الخنساء	0	2	0	10	0	25	0	0	2	2
8	ذكور الشهيد ابو جهاد الثانوية	4	0	8	1	24	0	26	0	1	1
9	بنات الدكتور عقاب مفضي الثانوية	0	5	0	7	24	0	0	17	2	2
10	ذكور طوباس الثانوية	2	0	7	0	10	0	0	0	1	1
11	عقربا الثانوية للبنين	4	0	14	0	9	0	0	0	1	1
12	بنات جماعين الثانوية	0	3	0	0	0	19	0	12	1	1
13	بنات طوباس الثانوية	0	4	0	10	0	35	0	35	1	1
14	بنات طمون الثانوية	0	3	0	6	0	16	0	0	1	1
15	جماعين الثانوية للبنين	2	0	5	0	0	0	11	0	1	1
16	بورين الثانوية للبنين	3	1	7	1	42	0	26	0	2	3
17	ذكور اليامون الثانوية	5	0	9	0	25	0	20	0	2	2
المجموع		160	43	118	49	1112	300	915	249	94	160

يلاحظ من الجدول (6–أ) أن نسبة الطلبة الذكور تفوق نسبة الطالبات الإناث في مدارس ووحدات التعليم المهني، وكذلك عدد المعلمين الذكور يفوق عدد المعلمات، ويلاحظ أن لكل تخصص مشغل واحد على الأكثر، ومن خلال الاطلاع على تخصصات المعلمين المهنية والمواد التي يدرسونها، لوحظ وجود توافق ما بين التخصص والمواد بنسبة 100% في الجانب المهني، بينما في الجانب الأكاديمي لوحظ أن نسبة التوافق حوالي 99%، حيث وجد حالة واحدة في إحدى المدارس المهنية تدرس مادة لا تتناسب مع تخصصها، ينظر ملحق رقم (6).

وفيما يتعلق بجانب البيئة الفيزيقية لمدارس ووحدات التعليم المهني تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البطاقة.

الجدول (6 – ب): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع البيئة الفيزيقية لمدارس ووحدات التعليم المهني من وجهة نظر مديريها.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تتوافر في مرافق المدرسة شروط السلامة والصحة المهنية.	4.5	0.71	90	مرتفعة
2	توفر المدرسة معدات وأدوات السلامة.	4.0	0.86	80	مرتفعة
3	تتناسب تجهيزات ومعدات المشاغل مع المقررات الدراسية والمراسم حسب المواصفات.	2.6	0.70	52	متوسط
4	تتناسب مساحات الغرف الصفية مع أعداد الطلبة.	3.2	1.0	64	متوسط
5	يتوافر في الغرف الصفية جوانب الراحة المادية (الفيزيقية) للطلبة.	3.3	0.78	66	متوسط
6	يتوافر في القاعات التدريسية مصادر التعلم والأجهزة التقنية اللازمة لعملية التعلم.	2.9	0.65	58	متوسط
7	يتوافر المدرسة الاضاءة الصحية المناسبة للغرف الدراسية.	4.2	0.46	84	مرتفع
8	يتوافر في المدرسة الاضاءة الصحية المناسبة في المشاغل.	4.6	0.55	92	مرتفع
9	يتوافر في المشاغل تهوية مناسبة.	3.9	0.65	78	مرتفع
10	يتوافر في المعدات والأجهزة وسائل السلامة.	3.4	0.87	68	متوسط
11	يتوافر في المدرسة مكتبة تشمل المصادر والمراجع المناسبة للطلبة.	2.4	0.87	48	متوسط
الدرجة الكلية		3.5	0.30	70	متوسط

يلاحظ من الجدول السابق (6- ب) أن درجة تقييم واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني جاءت **متوسطة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.5)، والانحراف المعياري (0.30)، وكانت الفقرة (1) التي نصت على " تتوافر في مرافق المدرسة شروط السلامة والصحة المهنية" قد حصلت على أعلى درجة، وكانت مرتفعة أي بمتوسط حسابي (4.5)، وبانحراف معياري (0.71)، بينما حصلت الفقرة (11) التي نصت على " يتوافر في المدرسة مكتبة تشمل المصادر والمراجع المناسبة للطلبة " على أقل درجة بمتوسط (2.4)، وبانحراف معياري (0.87).

نتائج الإجابة على السؤال الثاني والذي نصه:

*** ما واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها؟**

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال استبانة وزعت على مديري ومعلمي مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية لمجالات الدراسة والدرجة الكلية، ولاتخاذ القرار حول واقع مجالات الدراسة، اعتمدت الباحثة تقدير الفئات الثلاث فجاءت درجات تقدير المبحوثين كما في الجدول الآتي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية حسب مجالات الدراسة.

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.32	0.39	86.4	مرتفع
2	المقررات الدراسية	3.50	0.62	70.1	متوسط
3	الإدارة المدرسية	4.03	0.70	80.6	مرتفع
4	المتعلمون	3.40	0.54	68.1	متوسط
الدرجة الكلية		3.81	0.41	76.3	مرتفع

تشير نتائج الجدول (7) أن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني، من وجهات نظر مديريها ومعلميها، قد أتى بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.41)، على الدرجة الكلية للمجالات، وهذا يدل على **درجة تقييم مرتفعة لواقع العملية التعليمية التعلمية**، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة على المجالات بين (3.40 –4.32)، وهي متوسطات استجابات تدل على أن درجة التقييم جاءت ما بين المتوسط والمرتفع.

وفيما يتعلق بترتيب المجالات فقد حصل مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية على الترتيب الأول وبمتوسط حسابي(4.32)، بينما حصل مجال الإدارة المدرسية على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.03)، ومجال المقررات الدراسية على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.50) وترتيبه الثالث، وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المتعلمين، الذي حصل على درجة متوسطة أي بمتوسط حسابي (3.40)، وقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وتحديد درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية لفقرات كل مجال من مجالات الدراسة على النحو الآتي:

المجال الأول: أداء أعضاء الهيئة التدريسية

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق امكانيات الطلبة المتاحة	4.13	0.65	82.6	مرتفع
2	يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق المهارات المطلوبة لسوق العمل	4.05	0.69	81.0	مرتفع
3	يعد المعلم خطة سنوية للمادة التدريسية.	4.68	0.51	93.6	مرتفع
4	يضع المعلم خطة سنوية تتضمن الأهداف العامة للمادة الدراسية.	4.52	0.61	90.4	مرتفع
5	يعد المعلم الخطة الفصلية وفق امكانيات المدرسة	4.26	0.67	85.2	مرتفع
6	يعد المعلم الخطة الفصلية وفق المادة التدريبية.	4.56	0.57	91.2	مرتفع
7	يجيب المعلم عن أسئلة الطلبة باستمرار	4.52	0.60	90.4	مرتفع
8	يختار المعلم وسائل تعليمية تتناسب مع المادة التعليمية المقررة.	4.39	0.66	87.8	مرتفع
9	يوظف المعلم المادة النظرية في التدريبات العملية.	4.39	0.62	87.8	مرتفع
10	يلتزم المعلم بالوقت المخصص للحصة الدراسية بدايةً ونهايةً.	4.35	0.69	87.0	مرتفع
11	يلتزم المعلم بالوقت المخصص للتدريب بدايةً ونهايةً.	4.23	0.69	84.6	مرتفع
12	يعرض المعلم المادة العلمية بشكل منطقي متسلسل	4.38	0.56	87.6	مرتفع
13	يستخدم المعلم أمثلة متنوعة لتعزيز فهم الطلبة	4.37	0.65	87.4	مرتفع
14	يستخدم المعلم التقنيات والمصادر التعليمية المناسبة للمادة الدراسية المقررة.	4.07	0.80	81.4	مرتفع
15	يربط المعلم موضوعات الدرس بخبرات الطلبة الشخصية السابقة	4.08	0.74	81.6	مرتفع
16	يخصص المعلم جزءاً من درجات الطلبة للأنشطة العملية.	4.18	0.75	83.6	مرتفع
17	يمتلك المعلم كفاءة في مجال تخصصه العلمي.	4.49	0.59	89.8	مرتفع
18	ينوع المعلم في تطبيق استخدام الأهداف التربوية في المجالات الثلاث (المعرفية، والوجدانية، والمهاراتية).	4.15	0.69	83.0	مرتفع

تشير نتائج جدول (8) أن درجة **تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية كانت مرتفعة على فقرات مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية**، وكذلك الدرجة الكلية للمجال، وحصلت الفقرة رقم (3) (يعد المعلم خطة سنوية للمادة التدريسية) على أعلى متوسط حسابي (4.68)، وحصلت الفقرة رقم (2)، وهي(يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق المهارات المطلوبة لسوق العمل، على أقل متوسط (4.05).

المجال الثاني: مجال المقررات الدراسية.

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال المقررات الدراسية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال المقررات الدراسية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	النسبة المئوية	المستوى
19	تتسم المقررات الدراسية بوضوح اللغة المستخدمة فيها.	3.91	0.75	78.2	مرتفع
20	يرتبط محتوى الكتب المقررة بالأهداف المحددة للمادة	3.81	0.77	76.2	مرتفع
21	تتوافق المقررات الدراسية مع المستجدات والمتغيرات التكنولوجية	3.55	0.88	71.0	متوسط
22	ترتبط المقررات الدراسية بالواقعية.	3.49	0.89	69.8	متوسط
23	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات الطلبة .	3.34	0.92	66.8	متوسط
24	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات المجتمع.	3.42	0.92	68.4	متوسط
25	تتلاءم المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.	3.35	1.01	67.0	متوسط

26	تتوفر في المقررات الدراسية عنصر الجاذبية والتشويق.	3.37	0.92	67.4	متوسط
27	تراعي المقررات الدراسية التسلسل المنطقي في عرضها.	3.54	0.83	70.8	متوسط
28	تربط المقررات الدراسية بين النظرية والتطبيقية.	3.68	0.81	73.6	مرتفع
29	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات التفكير الناقد .	3.37	0.89	67.4	متوسط
30	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات الاستقصاء والتحليل .	3.39	0.88	67.8	متوسط
31	يتناسب حجم المقررات مع عدد الحصص المقررة لها	3.30	1.09	66.0	متوسط
32	تتضمن المقررات مواقف تطبيقية متنوعة وشاملة	3.49	0.96	69.8	متوسط
33	تتسم المقررات بتنوع أسئلة التقويم الذاتي وشموليتها	3.54	0.99	70.8	متوسط
34	ينسجم محتوى المقررات مع محتوى المواد الدراسية الأخرى ذات الصلة بالتخصص	3.49	0.92	69.8	متوسط
35	تنسجم المادة التدريبية مع منهجية المواقف التعليمية.	3.60	0.86	72.0	متوسط

تشير نتائج جدول (9) أن درجة **تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية كانت متوسطة على جميع فقرات مجال المقررات الدراسية،** وكذلك على الدرجة الكلية للمجال عدا الفقرتان الأولى والثانية والعاشرة كانت مرتفعة، حيث حصلت الفقرة رقم (19)، وهي (تتسم المقررات الدراسية بوضوح اللغة المستخدمة فيها) على أعلى متوسط حسابي (3.90)، بينما حصلت الفقرة رقم (31) وهي (يتناسب حجم المقررات مع عدد الحصص المقررة لها) على أقل متوسط (3.30).

وفي المجال الثالث: الإدارة المدرسية: قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال الإدارة المدرسية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال الإدارة المدرسية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	النسبة المئوية	المستوى
36	يعد المدير الخطط المدرسية وفق الإمكانات المتاحة.	4.16	0.77	83.2	مرتفع
37	يسعى المدير لتهيئة البيئة المناسبة للتدريب المهني.	4.14	0.88	82.8	مرتفع
38	يوفر المدير المناخ المناسب للطلبة.	4.16	0.79	83.2	مرتفع
39	يوفر المدير المناخ المناسب للعاملين في المدرسة.	3.98	0.92	79.6	مرتفع
40	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأدوات.	4.07	0.87	81.4	مرتفع
41	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأنشطة المختلفة.	3.91	0.87	78.2	مرتفع
42	يلبي المدير احتياجات العاملين من الأجهزة والأدوات اللازمة.	4.01	0.90	80.2	مرتفع
43	يوفر المدير وسائل الإرشاد المهني في المدرسة.	3.94	0.92	78.6	مرتفع
44	يدعم المدير أعمال الطلبة بالتحفيز المادي والمهني	3.94	0.96	78.6	مرتفع
45	يدعم المدير أعمال (احتياجات) العاملين ويحفزهم للعمل باستمرار.	4.04	0.97	80.8	مرتفع
46	يمتلك المدير مهارات الإشراف على التعليم المهني.	4.01	0.96	80.2	مرتفع

تشير نتائج جدول (10) أن درجة **تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية كانت مرتفعة على جميع فقرات مجال الإدارة المدرسية**، وكذلك المستوى الكلي للمجال، حصلت الفقرة رقم (38) وهي (يوفر المدير المناخ المناسب للطلبة) على أعلى متوسط حسابي (4.16)، بينما حصلت الفقرة رقم (41) وهي (يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأنشطة المختلفة.) على أقل متوسط حسابي (3.91).

وآخر المجالات المتعلمون: حيث قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال المتعلمين في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

جدول (11): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مجال المتعلمين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
47	يتعاون المتعلمون مع المدرسين في تنفيذ المهام المطلوبة.	3.82	0.85	76.4	مرتفع
48	يوجد اتجاهات إيجابية لدى المتعلمين نحو التعليم المهني.	3.65	0.89	73.0	متوسط
49	يرغب المتعلمون في المدرسة ويقبل عليها.	3.40	0.98	68.0	متوسط
50	يتعاون المتعلمون فيما بينهم لتلبية احتياجات المدرسة.	3.45	0.98	69.0	متوسط
51	يواجه المتعلمون مشكلات في التطبيق العملي.	3.25	1.02	65.0	متوسط
52	يخفق المتعلمون بالجانب العملي لقلة الأجهزة المتاحة للتعلم.	3.13	1.09	62.6	متوسط
53	يتاح للمتعلمين التطبيق العملي في مؤسسات خارج المدرسة.	3.28	1.12	65.6	متوسط
54	يعد المتعلمون أبحاث علمية مصغرة حول ما يتعلمونه.	3.22	0.99	64.4	متوسط
55	يبدع المتعلمون في الجانب العملي أكثر من النظري.	4.08	0.80	81.6	مرتفع
56	يقبل المتعلمون ذوو التحصيل العلمي المرتفع على التعليم المهني	2.44	1.12	48.8	متوسط
57	يوجد تصور مسبق لدى المتعلمين لا يتناسب مع واقع التعليم المهني	3.75	0.88	75.0	مرتفع

تشير نتائج جدول (11) أن درجة **تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية كانت متوسطة على معظم فقرات مجال المتعلمون** وكذلك الدرجة الكلية للمجال، وحصلت الفقرة رقم (55)، وهي (يبدع المتعلمون في الجانب العملي أكثر من النظري) على أعلى متوسط حسابي (4.08)، بينما جاءت الفقرة رقم (56) وهي (يقبل المتعلمون ذوو التحصيل العلمي المرتفع على التعليم المهني) على أقل متوسط حسابي (2.44).

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث والذي نصه:

هل تختلف تقديرات استجابات أفراد المجتمع باختلاف المتغيرات الديموغرافية؟

أولا: الجنس. قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (12) يوضح النتائج.

جدول (12): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير الجنس.

الرقم	المجال	ذكر ن=280		انثى ن = 98	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.32	0.39	4.33	0.37
2	المقررات الدراسية	3.53	0.64	3.43	0.57
3	الادارة المدرسية	4.04	0.70	4.00	0.68
4	المتعلمون	3.39	0.52	3.42	0.60
المستوى الكلي		3.82	0.41	3.80	0.40

من خلال نتائج هذا الجدول (12) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على مجالات الدراسة كافة وكذلك المجال الكلي بين الذكور والإناث حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، في تقديرات استجابات أفراد المجتمع أي أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين استجاباتهم تبعاً لمتغير الجنس.

ثانياً: الوظيفة. قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية تبعاً لمتغير الوظيفة، والجدول (13) يوضح النتائج.

جدول (13): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير الوظيفة.

الرقم	المجال	مدير ن = 14		معلم مهني ن =175		معلم ن =189	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.16	0.33	4.34	0.42	4.31	0.36
2	المقررات الدراسية	3.60	0.41	3.54	0.64	3.47	0.26
3	الإدارة المدرسية	4.41	0.34	4.05	0.69	3.98	0.72
4	المتعلمون	3.44	0.44	3.40	0.51	3.39	0.58
المستوى الكلي		3.97	0.47	3.83	0.41	3.79	0.41

من خلال نتائج جدول (13) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على مجالات الدراسة كافة وكذلك المجال الكلي بين مدير ومعلم مهني ومعلم حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، في تقديرات استجابات أفراد مجتمع الدراسة، أي لا توجد اختلافات جوهرية بين استجاباتهم باختلاف متغير الوظيفة بين مدير ومعلم مهني ومعلم.

ثالثاً: سنوات الخبرة. قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة للمبحوث، والجدول (14) يوضح النتائج.

جدول (14) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة:

الرقم	المجال	أقل من 5 سنوات ن = 125		من (5–10) سنوات ن =77		أكثر من 10 سنوات ن =176	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.36	0.49	4.30	0.33	4.30	0.33
2	المقررات الدراسية	3.56	0.63	3.40	0.65	3.51	0.60
3	الإدارة المدرسية	4.09	0.65	4.17	0.63	3.92	0.74
4	المتعلمون	3.50	0.49	3.38	0.50	3.34	0.59
المستوى الكلي		3.87	0.41	3.81	0.39	3.77	0.41

من خلال نتائج جدول (14) يلاحظ أنه هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على المجال الكلي لسنوات الخبرة، وكذلك مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية، والمقررات الدراسية، والمتعلمون، بينما وجد هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في مجال الإدارة المدرسية بين المبحوثين الذين لهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات، وبين الذين سنوات خبرتهم من 5–10 سنوات، وكذلك بين المبحوثين الذين سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات، حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، وكانت هذه الفروق لصالح المبحوثين الذين سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات، ما يشير إلى وجود اختلاف في تقديرات استجابات أفراد المجتمع باختلاف عدد سنوات الخبرة، لصالح المبحوثين الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات

رابعاً: المؤهل العلمي قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية حسب المؤهل العلمي الذي يمتلكه المبحوث، والجدول (15) يوضح النتائج.

جدول (15) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	المجال	دراسات عليا ن=51		بكالوريوس ن =283		دبلوم ن =44	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.25	0.30	4.33	0.41	4.31	0.35
2	المقررات الدراسية	3.40	0.59	3.47	0.62	3.81	0.59
3	الإدارة المدرسية	4.13	0.66	3.97	0.71	4.32	0.56
4	المتعلمون	3.31	0.54	3.38	0.55	3.66	0.45
المستوى الكلي		3.77	0.39	3.79	0.41	4.03	0.36

من خلال نتائج جدول (15) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على المجال الكلي للمؤهل العلمي وكذلك مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية، بينما وجد هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في مجال المقررات الدراسية والمتعلمون والإدارة المدرسية بين المبحوثين الذين مؤهلاتهم العلمية دراسات عليا، وبين الذين مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس، وكذلك بين المبحوثين الذين مؤهلاتهم العلمية دبلوم، حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، وكانت هذه الفروق لصالح المبحوثين الذين مؤهلاتهم العلمية دبلوم، ما يشير إلى وجود اختلاف في تقديرات استجابات أفراد المجتمع باختلاف مؤهلاتهم العلمية للمبحوث لصالح الدبلوم .

خامساً: التخصص قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية، والمجال الكلي تبعاً لمتغير التخصص، والجدول (16) يوضح النتائج.

جدول (16) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير التخصص

الرقم	المجال	علمي ن = 241		انساني ن =77		مهني ن =60	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.30	0.39	4.33	0.42	4.39	0.31
2	المقررات الدراسية	3.47	0.63	3.51	0.60	3.65	0.63
3	الإدارة المدرسية	3.96	0.74	4.19	0.54	4.09	0.68
4	المتعلمون	3.34	0.56	3.48	0.52	3.52	0.50
المستوى الكلي		3.77	0.40	3.88	0.40	3.91	0.41

من خلال نتائج جدول (16) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على المجال الكلي للتخصص وكذلك في مجال أداء أعضاء الهيئة التدريسية، والمقررات الدراسية، والمتعلمون، بينما وجد هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية في مجال الإدارة المدرسية بين المبحوثين الذين تخصصهم علمي، وبين الذين تخصصهم إنساني، وكذلك بين المبحوثين الذين تخصصهم مهني، حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، وكانت هذه الفروق لصالح المبحوثين الذين تخصصهم علمي، ما يشير إلى وجود اختلاف في تقديرات استجابات أفراد المجتمع باختلاف تخصصات المبحوثين، لصالح تخصص العلمي في مجال الإدارة المدرسية.

سادساً: الموقع الجغرافي. قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الكلية تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي، والجدول (17) يوضح النتائج.

جدول (17) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي.

الرقم	المجال	مدينة ن=217		قرية ن = 161	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.34	0.39	4.28	0.38
2	المقررات الدراسية	3.48	0.64	3.53	0.60
3	الإدارة المدرسية	3.99	0.77	4.08	0.59
4	المتعلمون	3.39	0.51	3.42	0.58
المستوى الكلي		3.80	0.42	3.83	0.38

في الجدول (17) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على مجالات الدراسة كافة، وكذلك المجال الكلي بين مدينة، وقرية، حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، في تقديرات استجابات أفراد مجتمع الدراسة باختلاف متغير الموقع الجغرافي لعمل المبحوثين بين مدينة وقرية، ما يشير إلى تقارب تقديرات استجابات أفراد المجتمع تبعاً لمتغير الموقع الجغرافي لمكان عمل المبحوثين في مجالات الدراسة كافة، بين مدينة وقرية.

سابعا: الدورات التدريبية. قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

جدول (18) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة، والمجال الكلي تبعاً لمتغير الدورات التدريبية.

الرقم	المجال	أقل من 5 دورات ن = 167		من (5-7) دورات ن =74		أكثر من 7 دورات ن =137	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أداء أعضاء الهيئة التدريسية	4.30	0.45	4.3	0.34	4.31	0.33
2	المقررات الدراسية	3.50	0.62	3.4	0.60	3.51	0.65
3	الإدارة المدرسية	4.03	0.65	4.1	0.66	3.98	0.78
4	المتعلمون	3.40	0.47	3.3	0.58	3.40	0.61
المستوى الكلي		3.80	0.39	3.8	0.41	3.80	0.43

في الجدول(18) يلاحظ أن هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية، على مجالات الدراسة كافة، وكذلك المجال الكلي بين المبحوثين الذين التحقوا بدورات (أقل من 5)، وبين المبحوثين الذين التحقوا بدورات ما بين (5 – 7) دورات، وبين المبحوثين الذين التحقوا بدورات أكثر من 7 دورات، حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها، في تقديرات استجابات أفراد مجتمع الدراسة باختلاف متغير الدورات التدريبية للمبحوثين بين عدد الدورات (الأقل من 5 دورات)، وعدد الدورات من (5–7)، وعدد الدورات الأكثر من 7 دورات، ما يشير إلى تقارب تقديرات استجابات أفراد المجتمع تبعاً لمتغير عدد الدورات التدريبية للمبحوثين في مجالات الدراسة كافة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي نصه:

ما أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها ومشرفيها؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع تم استخدام سؤال مفتوح في الاستبانة وإجراء مقابلات فردية للمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات شمال الضفة الغربية، وكذلك مقابلة مسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومقابلة المشرفين الأكاديميين لمدارس ووحدات التعليم المهني من خلال المجموعات البؤرية، وفيما يأتي نتائج تحليل السؤال المفتوح في الاستبانة والذي نصه:

أ) ما أهم المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؟

والجدول (19): يوضح نتائج تحليل السؤال المفتوح من خلال حساب التكرارات للفقرات وإيجاد النسب المئوية للمجالات

الرقم	المشكلات	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة الإمكانيات من معدات وأجهزة للتدريب المهني.	109	البنية التحتية
2	عدم توفر جامعات يؤدي إلى الإحباط.	47	
3	قلة الغرف الصفية وعدم استقلاليتها.	40	
4	الكلفة العالية للتعليم المهني ما يؤدي إلى قلة المدارس.	31	
5	المباني والبيئة غير المناسبتين.	29	
6	صعوبة المواصلات إلى المدارس المهنية وقلتها.	28	
7	عدم توفير بيئة صحية وتهوية وتكييف،	25	
المجموع والنسبة المئوية		309	97%
8	الجهل بأنظمة التعليم المهني من قبل شرائح المجتمع	104	المجتمع المحلي
9	عدم مساندة المجتمع المحلي بالشكل الكافي للتعليم المهني.	86	
10	الأفكار الخاطئة لدى الطلبة والأهل المتعلقة بالتوجه إلى التعليم المهني ومعرفة أهميته.	70	
11	عدم وعي المجتمع بأهمية التعليم المهني	45	
المجموع والنسبة المئوية		305	95%
12	تدني تحصيل الطلبة السابق في الصف العاشر وبالتالي صعوبة رفع مستواهم في التعليم المهني.	105	المتعلمين
13	زيادة عدد الطلبة.	39	
14	سوق العمل غير مفتوح يعتمد على ذات صلة القرابة ولا يوجد شركات للخريجين.	36	
15	نقص في إمكانية توفير تدريب واقعي في مواقع العمل للطلاب.	35	
16	النظام والقوانين لصالح الطالب والإترنت دون ثقافة.	31	
17	النظام والقوانين لصالح الطالب والإنترنت دون ثقافة.	31	
18	عدم ملاءمة المادة مع مستوى الطلبة.	30	
المجموع والنسبة المئوية		307	96%
19	عدم ترابط منهاج العاشر مع الحادي عشر والتوجيهي.	60	المقررات الدراسية
20	عدم توفر خطط مدرسية وعدم التنسيق بين الأقسام المختلفة مثل المناهج مع الإدارة العامة للتعليم المهني	60	
21	لم يتم إعداد المناهج من قبل متخصصين.	56	
22	احتواء المادة المهنية على مقتطفات بسيطة عن بعض المهن المتوفرة في السوق ما يؤدي إلى عدم الواقعية.	46	

23	عدم التركيز على الجانب النظري الأكاديمي والتعليم المهني لا يتناسب مع الأكاديمي.	40	
24	النظرة والتعامل الموحد مع فروع وتخصصات هذا التعليم وعدم أخذ خصوصيات كل تخصص على حدة.	25	
25	وقت التدريب طويل وحصص كثيرة.	15	
المجموع والنسبة المئوية		302	94%

من الجدول (19) يلاحظ بأن (مجال البنية التحتية في المدارس المهنية) حصل على أعلى نسبة مئوية حيث بلغت (97%) وكان ترتيبها الأول بينما حصل (مجال المقررات الدراسية) على أقل نسبة مئوية (94%) فمن الواضح أن المشكلة الأكبر التي تواجه مدارس التعليم المهني هي مشكلة نقص الأجهزة والمعدات في تلك المدارس، والتي حصلت على أعلى تكرار (109).

ب) وفيما يلي نتائج الإجابة عن سؤال الدراسة الرابع من خلال المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية:

تم ترميز البيانات النوعية وتصنيفها تبعاً للمجالات الستة:

البنية التحتية، والمجتمع المحلي، والهيئة التدريسية، والمتعلمون، والمقررات الدراسية، والإدارة المدرسية، حيث تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية، بعد ذلك تم تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من الأداتين عن طريق ترميزها وتصنيفها إلى مشكلات موزعة في ستة مجالات وهي على النحو الآتي:

*** برأيكم ما أهم المشكلات التي تواجه التعليم المهني؟**

أشارت استجابات المقابلين أن مشكلات التعليم المهني تمحورت حول ستة مجالات منها ما يتعلق بالبنية التحتية، وأخرى تتعلق بالمجتمع المحلي وهناك ما يتعلق بالهيئة التدريسية، والمتعلمون، والإدارة المدرسية.

المجال الأول: مشكلات تتعلق بالبنية التحتية

اتفق (95%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بالمجال الخامس وهو (البنية التحتية)، تمحورت حول البيئة المادية، فيما يخص الميزانية والتمويل، والموارد والتجهيزات، والأبنية.

فيما يتعلق بجانب الميزانية والتمويل أشار مكلف: (1) إلى "محدودية مصادر التمويل"، وأشار آخر مكلف: (3) إلى "عدم وجود الدعم المادي الكامل"، وأشار آخرون إلى "عدم توفر الإمكانات المادية في الوقت المناسب" وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية فأشار أحد أفراد المجموعة: (1) بالقول: "نقص التمويل لأن هذا البرنامج يحتاج إلى تمويل كبير"، وأشار آخر في مجموعة: (4) إلى "اعتماد التمويل على المجتمع المحلي"، وآخرون أشاروا إلى نقص الميزانية الخاصة بالمدرسة التي تقوم بدعم الوحدات المهنية، وإلى عدم وجود موازنة للإنفاق على المنهاج.

أما حول الموارد والتجهيزات:- فقد أشار المكلف: (2) إلى" قلة الموارد للأجهزة والأدوات"، وأشار مكلف: (4) إلى "صعوبة توفير التجهيزات"، وأشار آخرون إلى أن الإمكانات المادية والتجهيزات لا يفيان بالغرض لمتطلبات التعليم المهني، وعدم توفر البنية التحتية، لتنفيذ ما يلزم المنهاج، وكذلك عدم تحديث المعدات بما يتناسب مع التطور التكنولوجي وسوق العمل، أما المجموعات البؤرية أكدت على نقص الموارد والأجهزة بقول أحد أفراد مجموعة(1): " توفير وحدات دون توفير أدوات ومشاغل وأجهزة"، وأما مجموعة: (7) أجمعت على: عدم الاستمرار في التحديث والتطوير في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات التكنولوجية، وأكدت المجموعات الأخرى على قلة توفر السلامة للأفراد والأجهزة، وكذلك قلة الوسائل والمصادر التعليمية المستخدمة في الجانب الأكاديمي، وأن هناك نقص التجهيزات والأدوات في الوحدات المهنية، وأنه لا يوجد مشاغل للتعليم المهني في الوحدات المهنية، وأجمعت مجموعة: (8) بأن هناك نقصاً في مختبرات الفيزياء والكيمياء في المدارس المهنية، ونقصاً في الغرف الصفية للجانب الأكاديمي" وأوضح مسؤول في وزارة التربية والتعليم على أن النقص في التجهيزات والأدوات لمدارس التعليم

المهني يعود لحاجة المدارس المهنية إلى ميزانية كبيرة يصعب توفيرها بالاعتماد على الوزارة وأن تلك المدارس بحاجة إلى تضافر كل الجهود في القطاعات كافة؛ من أجل توفير مستلزماتها.

وفيما يختص ببناء المدارس والجامعات: – أشار المكلف: (4) إلى أن "عدد المدارس غير كافية"، وأشار مكلف آخر: (6) إلى " عدم وجود مدرسة ذات مساحات كبيرة وتخصصات متنوعة لتخدم جميع فئات الطلبة، وأنها تفتقر للبيئة الخضراء"، وأوضح مسؤول في وزارة التربية والتعليم أن "بناء مدرسة مهنية يحتاج فترة زمنية طويلة لأنها تحتاج إلى بنية تحتية مكلفة من حيث المباني والتجهيزات المطلوبة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل". وكذلك تسعى الوزارة إلى تغطية جميع محافظات الوطن بتوفير مدارس مهنية، فهناك بعض المحافظات تخلو من المدارس المهنية، وعلى الرغم من ذلك تمكنت الوزارة من توفير تمويل لبناء (15) مدرسة موزعة على جميع محافظات الوطن منها مدرستين زراعيتين.

وتدل النتائج على أن درجة تقييم المشرفين الأكاديميين والمكلفين بمتابعة مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بدرجة منخفضة، نظرا للكلفة المادية والميزانية العالية لتلك المدارس.

المجال الثاني: مشكلات تتعلق بالمجتمع المحلي

اتفق (90%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بالمجتمع المحلي هي النظرة الدونية كما أشار مكلف: (4) بالقول: "النظرة السلبية نحو التعليم المهني، النظرة الدونية عند الأهل للتعليم المهني"، وأشار مكلف: (6) إلى " ضعف الإقبال بسبب النظرة العامة إلى التعليم المهني، وميل الثقافة السائدة واتجاهها لا يحبذان التعليم المهني"، وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية بقولها: – "نظرة أولياء الأمور الدونية نحو التعليم المهني، النظرة الدونية للتعليم المهني والتقني".

وفيما يختص بالسياسات التربوية: – أشار المكلف: (1) إلى " ضعف ومحدودية الاستفادة من الخدمات والنتاجات التي تقدمها المدارس المهنية"، بينما أشارت مجموعة: (6) إلى " غياب التنسيق بين وزارتي التربية والعمل"، وأشار الجميع إلى غياب الإعلام والتوعية من قبل المستوى الرسمي، وعدم وضوح الهدف الرئيسي للتعليم المهني عند أولياء الامور، بقول أحدهم: " عدم الوضوح بأهداف التعليم المهني، وعدم وجود حوافز للقطاع الخاص تشجع عقد شراكات مع القطاع العام، وعدم دعم المؤسسات الوطنية والمحلية للتعليم المهني بشكل عام".

وفيما يتعلق بقلة الوعي بأهمية التعليم المهني: أشار جميع المكلفين إلى "قلة الوعي المجتمعي للتعليم المهني" وأكدت عليه المجموعات البؤرية بقولها: " نقص الوعي بأهمية التعليم المهني لدى الطلبة وأولياء الامور والأهالي، وقلة الوعي بأهمية التعليم المهني، وقلة وعي الأهالي بأهمية التعليم المهني"

وأشار المقابلون إلى نقص الدوافع والمشجعات كإحدى مشكلات المجتمع المحلي: فأشار أحد المكلفين مكلف: (2) بالقول: "قلة المؤسسات الصناعية والورش الصناعية في الوطن" وأكدت عليه معظم المجموعات فأشارت المجموعة: (1) إلى ذلك بقول أحدهم: " سوق العمل غير مشجع إلا بتخصصات نادرة الوجود في المدارس المهنية".

المجال الثالث: الهيئة التدريسية.

اتفق (90%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تواجه التعليم المهني فيما يتعلق بالهيئة التدريسية تدور حول محورين: المحور الأول نقص الكفاءة المهنية والمختص وافتقار المعلمين إلى الدافعية، أما المحور الثاني فيتعلق بالسياسات التربوية، حيث أشار المكلفون بمتابعة التعليم المهني أثناء المقابلات الفردية حول مشكلات الهيئة التدريسية بالآتي:

حيث أشار المكلف (6) بالقول: "الكفاءة المهنية بحاجة إلى صقل وهناك ندرة في الخبرات"، وأكد آخر بقوله: إن هناك " نقصاً في الكفاءة المهنية في المعلمين المهنيين"، بينما اتفقت المجموعات البؤرية وأكدت على تلك المشكلات بالآتي:– قلة توافر الكادر الأكاديمي أحياناً

والمختص، وهذا ما أجمعت عليه مجموعة(1)، كما أوضحت ذلك بقول أحدهم: " العاشر مهني يقوم بتدريسه تخصص هندسة أو معلم محاسبة وهذا لا يتناسب مع مضمون المنهاج وقد يصل للطلبة معلومات خاطئة ومفاهيم خاطئة"، واتفقت المجموعات الأخرى على أن عدد المعلمين المختصين قليل جداً، وتوزع الحصص على معلمين من تخصصات مختلفة، في الجانب المهني والأكاديمي، ففي إحدى المدارس المهنية معلمة الفيزياء تدرس رياضيات وهنا سألت الباحثة عن مدى تحقيق الأهداف المرجوة من مادة الرياضيات؟ فأوضح أحدهم أن "معلم الفيزياء غير مناسب لتدريس الرياضيات، خاصة أن مستوى الطلبة الأكاديمي متدنٍ مقارنة بغيرهم من الفروع الأخرى".

وأشار بعضهم في إحدى المجموعات البؤرية (6) قائلاً:" أن من يفشل في التدريس في المدارس الأكاديمية يتم تحويله للمدارس المهنية، وأحياناً يطلب هو النقل للمدارس المهنية، ومنهم من أشار إلى "شح الدورات التدريبية التخصصية للمدرسين والمدربين"، والتي هي من أسباب نقص الكفاءة المهنية.

وأوضح آخرون إلى تبعات اختيار معلمين غير أكفاء لمدارس التعليم المهني ودون معايير واضحة ومحددة في الاختيار، وافتقار المعلمين للدافعية والحرص على التطور بحجة ضعف مستوى الطلبة.

وفيما يتعلق بالسياسات التربوية: أجمعت المجموعة (1) على أن التصحيح للمرحلة الثانوية، يعتمد على معلمي الجانب العلمي، وكذلك أجمعت على آلية اختيار معلم العاشر مهني، كقول أحدهم:

" اختيار أعلى معدل في المتقدمين لتدريس عاشر مهني دون الاهتمام بالتخصص المناسب"، واتفقت المجموعة (2) على أن هناك نقصاً في مشرفي الجانب المهني لمدارس الصناعة، واتفقت المجموعة (7) على وجود مشكلة بتعدد الجهات المشرفة على التعليم المهني، بالإضافة إلى قلة المتابعة والدعم الفني المقدم لمعلمي مدارس التعليم المهني، وهناك مشكلات تتعلق بالإدارة المدرسية كصعوبات التواصل: كما أشارت المجموعة (3) بالإجماع إلى وجود عدد من المعلمين للجانب الأكاديمي، ولكن لا يوجد وحدة تجمعهم بسبب تباعد المباني؛ أي صعوبة الاتصال

والتواصل بين معلمي التخصص الواحد؛ ما يؤدي إلى بلبلة في المادة المقطوعة خصوصاً أن النائب أو المدير لا يستطيعان المتابعة.

وهذا يدل على أن تقييم واقع الهيئة التدريسية في مدارس التعليم المهني من وجهة نظر المشرفين الأكاديميين والمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات شمال الضفة الغربية، جاءت بدرجة ما بين المتوسط والمنخفض.

المجال الرابع: المشكلات المتعلقة بالمتعلمين

اتفق (98%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بمجال المتعلمين تدور حول خمسة جوانب هي: عدد الطلبة، وتدني التحصيل، وعدم الوعي، الجانب الأكاديمي، والسياسات التربوية.

أما عدد الطلبة فقال أحدهم: "الأعداد المتزايدة للطلبة الذين يودون الالتحاق بالتعليم المهني ومحدودية الاستيعاب داخل المشاغل بالمقابل هناك عدم إقبال للطلبة على التعليم المهني" وترى الباحثة أن المقصود من هذا القول أن هناك ارتفاعاً في نسبة الإقبال على بعض المدارس المهنية، ما جعل تلك المدارس غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، بسبب نقص الإمكانات المادية كالمشاغل، وعلى النقيض من ذلك هناك تدنٍ في نسبة الإقبال على مدارس التعليم المهني، في محافظات أخرى.

وفيما يتعلق بتدني التحصيل: أشار المكلف(3) إلى "تدني تحصيل الطلبة في المدارس المهنية"، وأفاد آخر مكلف(4): " أن الجانب المهني بحاجة إلى طلبة مميزين بالجانب النظري من أجل التعامل مع المعدات الجديدة والقدرة على استيعابها"، وأشاروا أيضاً إلى أن "طبيعة الطلاب المنتسبين للتخصص وتدني مستوى تحصيلهم، من حيث متوسط العلامات بحيث يكون مجمل علامات الطلبة تحت المتوسط" وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية حيث أشارت المجموعة(1) بقول أحدهم: "تتراوح مستويات الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني بين العلامات المتوسطة والمقبولة وهناك القليل من العلامات المرتفعة"، وأشار آخر إلى أن" مستويات الطلبة تختلف باختلاف

التخصص، ونوعية الطلبة من ذوي التحصيل المتوسط والمتدني غالباً، هو سبب ضعف التحصيل لدى الطلبة".

كما أكد المسؤول التي تمت مقابلته في وزارة التربية والتعليم أن تدني المستوى الأكاديمي للطلبة الملتحقين بالتعليم المهني يعيق تخريج كفاءات عالية في الجانب المهني وهذا أيضاً يحتاج إلى جهد مضاعف ووصفه بأنه يصعب ضبطه.

وأشارت المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية إلى وجود مشكلات عند الطلبة تمثلت فيما يأتي: قلة وعي الطلبة لأهمية هذا الفرع، والانضباط الصفي كما في كثرة الغياب، واعتقاد الطلبة بأن التعليم المهني يعتمد على الجانب المهني فقط، وأشارت المجموعة (1) بقول أحدهم: "هناك تصوراً مسبقاً لدى الطلبة أن التخصص المهني يخلو من الجانب الأكاديمي وأنه يعتمد فقط على الجانب العملي والمهني التطبيقي فقط"

أما فيما يتعلق بالجانب الأكاديمي: أشار معظم المكلفين إلى: أن العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والمهني علاقة متينة وقوية وطردية باتجاه واحد فالتعليم المهني يحتاج إلى التعليم الأكاديمي فدراسة تخصص النجارة يحتاج إلى معرفة القياسات والأشكال والزوايا في مادة الرياضيات؛ ما يؤثر إيجابياً أو سلباً على الجانب المهني، كما أوضح مكلف(2) أيضاً إلى "إهمال الطلبة للجانب الأكاديمي في المدرسة المهنية نتيجة الضعف في الجانب الأكاديمي" وكذلك أشاروا إلى أن، أثر ضعف المستوى الأكاديمي قد يشكل عائقاً أمام الطالب في إكمال دراسته الجامعية، أو أمام إتقان بعض المهارات العلمية، فعندما يكون المستوى الأكاديمي ضعيف يقلل من مستوى كفاءة الخريجين لأنه القاعدة الأساسية بما يشمله من معلومات هامة تغذي هذا الجانب، وأكدت على ما سبق المجموعات البؤرية عدا المجموعة الثانية التي عارضت وجود علاقة بين الجانبين.

وأضافت المجموعات البؤرية أيضاً إلى: "أن كثرة غياب الطلبة في أيام الدراسة للجانب الأكاديمي، وأن مستوى الطلبة الأكاديمي في مدارس التعليم المهني أقل من مستويات الطلبة بالفروع الأخرى، فبعض الطلبة يتفوق في الجانب العملي دون أن يتفوق أكاديمياً، وأوضحت وجود فرق شاسع في التحصيل العلمي لمستويات الطلبة الأكاديمية والمهنية، ويرجع ذلك لضعف مستوى

الطلبة الأكاديمي، الذي يوفر المهارات الأساسية للتخصص ولذا نجد المخرجات بالكفاءة غير المطلوبة، كما أشاروا إلى وجود فجوة كبيرة بين المستويين المهني والأكاديمي للطلبة لصالح الجانب المهني، وأوضحت أن الضعيف أكاديمياً لا يعني بالضرورة أنه يصلح للتعليم المهني، وبينت أن سبب الضعف الأكاديمي في بعض الأحيان هو: "محاولة الطالب امتهان مهنة فقط فيهمل الجانب الأكاديمي، ما يؤثر سلباً على الجانب المهني ويضعفه، كما أن المستوى الأكاديمي للمتعلمين دون المتوسط، ما يؤثر سلباً على المستوى التعليمي الأكاديمي بشكل عام، ويزداد التأثير عندما يتم التركيز على المسار المهني في المجال النظري، لذا نرى أن المستوى الأكاديمي المنخفض سيخلق أداءً منخفضاً في المسار المهني، والمستوى المهني للطلبة لا يؤثر على الجانب الأكاديمي فقد يتفوق مهنياً دون التفوق أكاديمياً".

وعلى صعيد السياسات التربوية: – فقد أشارت المجموعات البؤرية إلى هذا الجانب على النحو الآتي: " إن عدم التكامل بين التدريب في مواقع العمل والتدريب في المؤسسة التعليمية، والتحويل والنقل من تخصص إلى تخصص دون دراسة الصف الحادي عشر، واقتصار التخصصات على الذكور دون الإناث، واكتظاظ الصفوف في الحصص الأكاديمية نتيجة جمع أكثر من تخصص مهني في حصة واحدة؛ ما يؤدي إلى عدم الانسجام".

بناء على ما سبق يتبين أن تقييم واقع المتعلمين في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المكلفين بمتابعة التعليم المهني والمشرفين الأكاديميين جاءت ما بين المتوسطة والمنخفضة، وهذا يتوافق مع نتائج تقييم واقع المتعلمين من وجهات نظر المديرين والمعلمين فيها.

المجال الخامس: المشكلات المتعلقة بالمقررات

اتفق ما نسبة (95%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تتعلق بالمقررات الدراسية تدور حول أربعة جوانب منها ما يتعلق بالوقت وآخر يتعلق بالمادة التعليمية، والتخصص، والسياسات التربوية.

حيث اتفق الجميع بالإشارة إلى الوقت الدراسي بالآتي: طول عدد الحصص المقررة بالمدرسة، ومدة الدوام وعدد الحصص الأسبوعية كبير، بالمقارنة مع باقي الفروع بالنسبة للوحدات المهنية، بينما أشار أحدهم بالمجموعة (3) إلى أن "عدد حصص اللغة الإنجليزية غير كافٍ وهي (3) حصص أسبوعياً، وكذلك تأخير الحصص الأكاديمية."

وأما حول المنهاج التعليمي: فقد أشار أحد المكلفين "بعدم تطوير المادة التعليمية العملية بما يتناسب ومؤهلات سوق العمل" وأشار آخر إلى "قلة الربط بين المادة العملية والمادة التدريبية الحقيقية التي يحتاجها سوق العمل" كما اتفقت المجموعات البؤرية على وجود مشكلات حول المادة التعليمية كقول أحدهم في المجموعة(4): أن "بعض المواد التعليمية لا تتناسب مع مستوى الطلبة التعليمي وتخصصاتهم خاصة منهاج الرياضيات والفيزياء والكيمياء"، وقول آخر في مجموعة (6): إن "المادة التعليمية لا تتناسب مع مستوى الطلبة لأن مستوى طلبة المهني ضعيف حيث يتراوح ما بين المتوسط والمتدني"، وقول آخر: إن "بعد المادة التعليمية في الجانب الأكاديمي عن تخصص الطلبة كمادة الكيمياء بعيدة عن تخصص الاقتصاد المنزلي، وكذلك دروس العلوم بعيدة عما يحتاجونه في التعليم المهني، وهناك وحدات لا علاقة لها بالتعليم المهني" ومن أهم المشكلات التي تواجه المقررات الدراسية فيما يتعلق في المنهاج قول أحدهم في المجموعة(8): "إن الفصل بين المواد الأكاديمية والمواد المهنية لا يعزز الترابط والتكامل بين الأكاديمي والمهني، فمن المفترض بمادة اللغة الإنجليزية على سبيل المثال أن تطرح مصطلحات لها علاقة بالتخصصات المهنية".

أما حول التخصص: فأشار مكلف (7) بـ "أن التخصصات المهنية اليوم ليست كالسابق لأنه أصبح لديهم مادة الرياضيات والفيزياء وغيرها توازي مواد التخصص العلمي" وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية، وإضافة إلى ذلك اتفقت المجموعات البؤرية على: قلة التخصصات المواكبة للتقدم التكنولوجي الهائل في المهن المختلفة، واختلاف الكتب الدراسية بين التخصصات.

وفيما يختص بجانب السياسات التربوية: أجمعت المجموعات البؤرية على أن المساقات المختارة في الثانوية العامة غير متكافئة كالفيزياء مقابل الرسم، وأن الطالب يدرس وحدات مجمعة في الصف العاشر مهني وتختلف كلياً في الصف الحادي عشر والثاني عشر؛ أي يعود لدراسة

منهاج علمي، إضافة إلى ذلك أكدت مجموعة (4)، بقول أحدهم: "إن تأليف المنهاج الأكاديمي يعتمد على مشرفين ومعلمين أكاديميين فقط، وكذلك بالنسبة (7-6) لا يوجد كتاب مطبوع بل يوجد دليل معلم فقط ولا يوجد علامة بل تقدير (مرض أو غير مرض)".

ومما سبق توصلت الدراسة إلى أن تقييم واقع المقررات الدراسية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر المشرفين الأكاديميين والمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات شمال الضفة الغربية جاءت بدرجة ما بين المتوسط والمنخفض وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأكاديمي نظراً لمستوى الطلبة المتدني في الجانب الأكاديمي في تلك المدارس والوحدات.

المجال السادس: مشكلات تتعلق بالإدارة

اتفق (85%) من المبحوثين على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بمجال الإدارة المدرسية كانت على النحو الآتي:- أشارت مجموعة (1) إلى أن "التوسع الأفقي في المدارس يؤدي إلى صعوبة قيام الإدارة بمهامها الإدارية على أكمل وجه، والهم الأكبر الذي يقع على عاتق المسؤول هو جمع عدد أكبر دون النظر إلى تناسب قدرات الطلبة للتخصص،" وكذلك صعوبة تواصل المدير مع المعلمين، بسبب تعدد الأبنية وحجم المدرسة، والتركيز على الجانب المهني والابتعاد عن تفعيل الجانب الأكاديمي، أما المكلفون فأشاروا إلى الكفاءة المهنية كقول أحدهم: "نقص الكفاءة التربوية لمديري المدارس المهنية والكفاءة المهنية لمديري الوحدات" وأشار آخرون إلى قلة المتابعة والدعم الفني المقدم لمعلمي مدارس التعليم المهني.

واستدلت الباحثة من نتائج المقابلات أن تقييم واقع الإدارة المدرسية في مدارس ووحدات التعليم المهني، في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المشرفين الأكاديميين والمكلفين بمتابعة التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية جاءت بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تعارضت مع نتائج تقييم الإدارة المدرسية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر المعلمين والمديرين فيها.

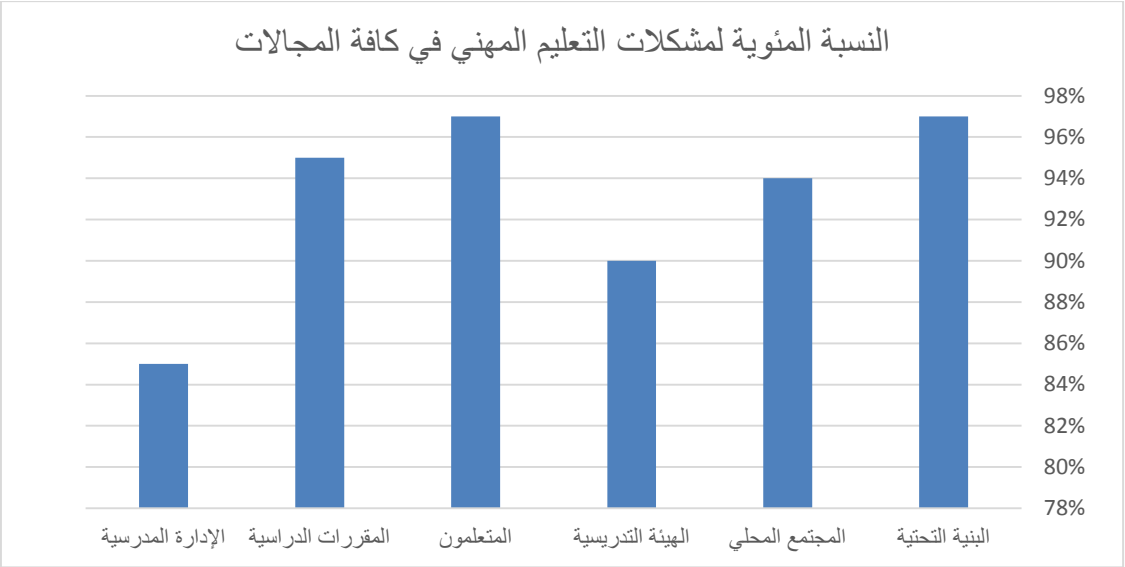

شكل (2): يوضح النسبة المئوية لمشكلات التعليم المهني في كافة المجالات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي نصه:

ما سبل التطوير المقترحة لمدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها ومشرفيها؟

للإجابة على سؤال الدراسة الخامس، تم استخدام أدوات الاستبانة والمقابلة والمجموعات البؤرية، من خلال سؤال مفتوح في الاستبانة، وطرح السؤال نفسه في المقابلة والمجموعات البؤرية، حيث كانت المقابلات الفردية للمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات شمال الضفة الغربية، وكذلك مقابلة مسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجموعات البؤرية لمشرفي الجانب الأكاديمي لمدارس ووحدات التعليم المهني ، وفيما يلي نتائج تحليل السؤال المفتوح في الاستبانة والذي نصه:

***برأيكم ما سبل التطوير المقترحة لمدارس ووحدات التعليم المهني؟**

الجدول (20): يوضح نتائج تحليل السؤال المفتوح الثاني.

الرقم	مقترحات سبل التطوير	التكرار	النسبة المئوية
1	توفير الأجهزة وتوفير الإمكانيات المادية والاحتياجات اللازمة.	86	محور البنية التحتية
2	توفير الدعم الخارجي والميزانية المالية.	79	
3	التطوير المستمر للأجهزة والمشاغل والمعدات.	66	
4	توفير مباني متخصصة كالمدارس والجامعات.	24	
5	زيادة عدد الغرف الصفية.	17	
المجموع والنسبة المئوية		272	85%
6	تقديم مساعدات حكومية وتخصيص الضرائب على الشركات التي تقدم المساعدة والتدريب للطلاب المهنيين.	120	المجتمع المحلي
7	التوعية لأصحاب الشركات والتجار بسوق العمل لاستيعاب طلاب التعليم المهني باستخدام وسائل الإعلام.	108	
8	الاهتمام من قبل الوزارة بالمدارس بشكل دائم وإنشاء وزارة مستقلة.	28	
المجموع والنسبة المئوية		256	80%
9	تأهيل المعلمين بدورات وبعثات خارجية تواكب التطور العلمي.	64	الهيئة التدريسية
10	مشاركة المعلمين في وضع المنهاج النظري مع معلمين.	45	
11	وضع قوانين تخدم المعلم وتعزز شخصيته.	41	
12	تحفيز العاملين والمعلمين	40	
13	توظيف معلمين متخصصين	38	
14	التنسيق بين معلمي التخصص الواحد.	34	
15	التركيز على العلاقة بين المعلم والطالب والمعلم والادارة.	26	
المجموع والنسبة المئوية		288	90%
16	وضع معايير لقبول الطلبة في المدارس الصناعية.	56	المتعلمون
17	ربط الطلاب مع سوق العمل.	54	
18	توفير دورات تطويرية للطلاب المهنيين ومتابعة الخريجين.	52	
19	توفير منح جامعية للتخصصات المهنية خاصة مع عقود عمل في الشركات.	37	
20	بناء شركات ومصانع حكومية تتبنى توظيف الطلاب المهنيين.	31	
21	عمل دورات تدريبية واسعة للتعليم المهني وتوعية التعليم.	30	
22	فرض القوانين ضابطة بحق المخالفين من التعليم.	24	
23	التركيز على العلاقة بين المعلم والطالب والمعلم والإدارة.	20	
المجموع والنسبة المئوية		304	95%
24	زيادة عدد التخصصات لتواكب سوق العمل.	110	المقر

25	وضع مقررات تتناسب مع مستوى الطلبة.	97	
26	زيادة عدد الحصص لبعض المواد.	56	
27	تخفيض عدد الحصص.	41	
المجموع والنسبة المئوية		304	95%
28	استقلالية التعليم.	98	الإدارة المدرسية
29	إيجاد إدارة بالتعليم المهني.	90	
30	التركيز على العلاقة بين المعلم والطالب والمعلم والإدارة.	40	
31	توفير دورات تدريبية لمديري مدارس التعليم المهني.	28	
المجموع والنسبة المئوية		256	80%

من الملاحظ حول نتائج تحليل السؤال المفتوح حول المقترحات التطويرية لمدارس التعليم المهني جدول (20) أن المقترح الذي يتعلق بجانب المتعلمين والمقررات الدراسية حصل على أعلى نسبة مئوية (95%) من بين المقترحات المطروحة وهذا ما أكدت عليه نتائج المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية، بينما حصل المقترح المتعلق بمجال الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي على أقل نسبة مئوية وهو(80%)، وهذه نتائج الدراسة للسؤال الخامس، الذي تمت الإجابة عليه باستخدام ثلاث أدوات: الأولى في الاستبانة، والثانية في المقابلات الفردية، والثالثة في المجموعات البؤرية.

السؤال الثاني: برأيكم ما سبل التطوير المقترحة لمدارس ووحدات التعليم المهني؟

أشارت استجابات المقابلين والمجموعات البؤرية أن سبل تطوير التعليم المهني تمحورت حول ستة مجالات، منها: ما يتعلق بالبنية التحتية، وأخرى تتعلق بالمجتمع المحلي، وهناك ما يتعلق بالهيئة التدريسية، والمتعلمون، والمقررات الدراسية، والإدارة المدرسية.

المجال الأول: سبل التطوير المقترحة حول البنية التحتية

فيما يتعلق بالمالية:- أشارت نتائج المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية إلى "زيادة ميزانية التعليم المهني"، مكلف (4)، "وتوفير الدعم المادي المناسب" مكلف (5)، وأوضح آخرون إلى أن التخصصات المهنية بحاجة الى دعم مادي متواصل لتطوير بيئتها التعليمية، وأن المدارس المهنية بحاجة إلى ميزانية كي تتمكن من توفير معدات توائم السوق المحلي، واعتبار المدارس مركز تعليم

مستمر من أجل الحصول على دخل لتحديث معداتها، واتفقت المجموعة(4) على: اعتماد تمويل الوحدات المهنية والمدارس المهنية من قبل وزارة التربية والتعليم، ومن ثم دراسة البنية التحتية للمدرسة من ناحية توفير مشغل مهني، وإضافة صفوف دراسية.

وفيما يتعلق بالأدوات والأجهزة :- أشار مكلف(8) إلى "تحديث المعدات بشكل مستمر؛ لتواكب التطورات في علم الاتصالات والسيارات وغيره من العلوم الأخرى" وأشار مكلف(1) إلى ضرورة "مواكبة السوق المحلي وتحسين الأجهزة، والأدوات، ودعوة المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تمويل قطاع التعليم المهني" وأشار آخرون سواء في المجموعات البؤرية أو الفردية إلى ضرورة توفير أجهزة وأدوات تواكب التطور في المهن المختلفة، وتحديث المشاغل، وتوفير التدريب اللازم للكوادر البشرية، وتحديث المعدات التدريبية في المدارس، وتوفير بيئة تدريبية مناسبة من حيث المساحة والبيئة، وكذلك تزويد المدارس بالتجهيزات اللازمة، وتخصيص موازنة مستقلة لدعم التعليم المهني، إضافة إلى تحسين نوعية الأجهزة والأدوات؛ لمواكبة السوق المحلي، واحتواء جميع الوحدات في بناء واحد (مدرسة مهنية)، والإسراع في تجهيز المشاغل بما يتناسب مع المنهاج الجديد". وأشارت مجموعة (1) إلى "توفير غرف صفية تخصصية، وبناء وحدات تعليم مهني في بعض المناطق التابعة للمديرية، بحيث يأخذ البرنامج في التعليم المهني ما يستحق من قبل الإدارة" وأشارت المجموعات الأخرى إلى "زيادة عدد الوحدات مع توفير ما يلزمها من أدوات وأجهزة ومشاغل، وميزانية تتناسب مع متطلبات المنهاج، ودعم المدارس بمختبرات، وتجهيزات ملائمة، ووسائل تعليمية" وأشارت أخرى المجموعة (3) بقول أحدهم:-" زيادة الوحدات المهنية في المدارس الأكاديمية مع توفير المستلزمات والأدوات والمشاغل والكادر المهني اللازم لها ما يشجع الطلبة على الإقبال على التعليم المهني وهذا ما نلمسه خلال السنوات القلة الماضية وخاصة على مستوى الإناث"، بينما أوضحت المجموعة (5) بقول أحدهم "زيادة في توفير الأدوات والأجهزة اللازمة للتدريب حسب التخصص لمحاكاة الواقع وتنظيم البناء المدرسي الجاذب وتطوير البنية التحتية والمختبرات" وأشارت المجموعات البؤرية إلى تطوير مشغل ميكانيك السيارات وأكثر من مشغل كهرباء سيارات، وفتح صفوف وشعب جديدة في الفروع المهني، وإنشاء وحدات مهنية في المدارس الأكاديمية، وتوفير المشاغل المجهزة بالأدوات والأجهزة للوحدات المهنية في

المدارس الأكاديمية، توفير مختبرات حاسوب في المدارس الصناعية، وتطوير البيئة التعليمية الشيقة والمشجعة كتوفير الأجهزة الإلكترونية في تعليم الجانب الأكاديمي، وتوفير ساحات تتلاءم مع عدد الطلبة، وتوفير بيئة صفية مناسبة للطلبة في الجانب الأكاديمي، ورفد المدارس بالأبنية اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة، مراعاة السلامة العامة في المشاغل.

ومن جانب السياسات التربوية: أشارت المجموعات البؤرية بقول أحدهم في المجموعة (8) إلى "تمكين المدارس الصناعية من زيادة دخلها عن طريق توفير الخدمات والأعمال الإنتاجية للمجتمع المحلي". وأشارت المجموعات إلى "تسهيل فتح ورش ومؤسسات صناعية، وبناء مدارس مهنية في المحافظات بما يتناسب من التخصصات اللازمة، والتوسع بالوحدات لتشمل مختلف المناطق في المحافظة، وأشارت إلى أهمية إنشاء جامعة خاصة للتعليم المهني، بعد الدبلوم أي شهادة جامعية، إنشاء قسم في الوزارة لغرض المتابعة، وإنشاء المزيد من الكليات المتوسطة التي تمنح شهادات لخريجي المدارس المهنية، وأن يكون هناك قاعدة أساسية للتعليم المهني أي توفير الاستحقاقات الخاصة للازمة للتعليم المهني، قبل التوعية والإرشاد للطلبة وأولياء الأمور إلى الاتجاه إلى ذلك التخصص، وأن يكون مبنى للأكاديمي ومبني مهني، وضرورة زيادة عدد المدارس وتوزيعها توزيعا مدروساً بحيث تحتوي القرى القريبة من بعضها على مدرسة واحدة، لتمكين الطلبة من دراسة الجانب المهني في القرى البعيدة، وتوفير جامعة للتخصصات المهنية للمدارس المهنية، ورفع مخصصات التجمعات المهنية في المدارس وإعطاء حرية أكثر في عمليات الشراء.

وفيما يتعلق بدور الإدارة المدرسية:- أشار المكلف (6) إلى "رصد الإمكانيات وفق خطة قابلة للتنفيذ وعمل خطة استراتيجية لرفد المدارس ببطاقة التجهيزات الضرورية"، وأكد على ذلك المجموعات البؤرية بقول أحدهم في المجموعة (3) إلى "التخطيط المسبق لأي عمل يمكن القيام به قبل الخروج للتنفيذ وتوفير ميزانية كافية للتعليم المهني"، وأشار آخرون إلى "رفد المدارس بتخطيطات مناسبة من قبل المهندسين، وعمل خطة استراتيجية طويلة لرفد المدارس بالاحتياجات والبناء على الموجود سنويا؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة ، والعمل على توفير جميع المعدات الحديثة، والمتطورة للتطبيق العملي".

المجال الثاني: سبل التطوير المقترحة حول المجتمع المحلي

كانت نتائج تحليل المقابلات الفردية للمكلفين حول جانب التوعية:- أشار المكلف (1) بقوله:- "تحسين النظرة نحو التعليم المهني من خلال التوعية للطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي"، وأشار آخر، مكلف (2) بالقول: "زيادة الوعي المجتمعي للتعليم المهني"، وأشار آخرون إلى "تغيير النظرة الدونية عن التعليم المهني في المجتمع من خلال التوعية المهنية، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع باستخدام مختلف وسائل الإعلام، توعية تركز على قصص النجاح عبر وسائل الإعلام، وهناك من أشار إلى ضرورة تفعيل دائرة الإعلام التربوي ووزارة الإعلام في بث البرامج التوعوية في مجال التعليم المهني، وتفعيل برامج تعاونية مع الدول المتقدمة، وعقد ندوات توعوية إلى الأهالي وتحسين نظرة المجتمع المحلي إلى التعليم المهني"، وأكدت المجموعات البؤرية على ذلك كإشارة إحدى المجموعات، مجموعة (6) بقول أحدهم: "تشكيل فرق عمل توعوية في القرى والمدن بالتعاون مع البلديات، والمجالس القروية، وغرفة التجارة والصناعة ومجلس التشغيل؛ لتوضيح أهمية التعليم المهني في دعم الاقتصاد الفلسطيني"، وأشارت أخرى، بقول أحدهم في مجموعة (7) : "توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم المهني وتغيير النظرة السوداوية لهذا الفرع"، وأكدت أيضا على أن يكون هناك إرشاد وتوجيه للتوجه للتعليم المهني.

وفيما يتعلق بدور المؤسسات المجتمعية المحلية:- أشار المكلف(1) إلى " دعوة القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في تمويل قطاع التعليم المهني" بينما أشار مكلف (2) إلى "تقديم الدعم الوطني والمجتمعي للتعليم المهني" وأكد آخرون بالإشارة إلى" وضع خطة وطنية والاهتمام بالتعليم المهني وتوفير احتياجاته، وإلى التعاون مع المجتمع المحلي لفتح وحدات مهنية تخصصية في مدارس أكاديمية، وأيدت نتائج المجموعات البؤرية أهمية الشراكة الفاعلة مع المؤسسات المجتمعية كإشارة أحدهم في مجموعة (5) إلى" تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص"، وأكد آخرون بأن ذلك يقع على عاتق المجتمع والدولة في تيسر هذا الجانب للطلبة.

وفيما يتعلق بالسياسات التربوية:- أشار مكلف (1): إلى أهمية "الشراكة الفاعلة والمستمرة مع المجتمع المحلي"، وأشار مكلف (6) إلى دورهم في "المتابعة من خلال وضع قسم خاص في مكاتب التربية يكون مسؤولاً ومتابعاً إضافة إلى اعتماد هيئة وطنية مستقلة تعنى بالتعليم المهني بكل جوانبه" بينما أشارت المجموعة (5) بقول أحدهم " تفعيل وسائل الإعلام؛ من أجل رفع نسبة الوعي حول أهمية التعليم المهني وتدريب المعلمين على التعليم المهني" وأشارت مجموعات أخرى إلى أهمية "التعاون مع الدول المتقدمة، وعمل حملات توعية لأهمية التعليم المهني والتقني بالتعاون مع البلديات، والمجالس الضرورية ومجلس التشغيل، وأكدت على تنسيق منظومة متكاملة ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موضحةً أهمية ذلك في تسهيل عملية توظيف مخرجات التعليم المهني، والتواصل من مؤسسات التعليم للتنسيق معها لصياغة منهاج فيه تكامل مع ما يأخذه في المرحلة الثانوية والجامعة، تبادل الخبرات مع الجامعات"، وكذلك أشارت مجموعة(1) بقول أحدهم: "اعتماد شهادة المدرسة المهنية كشهادة يمكن الاستفادة منها في سوق العمل ومتطلب للتوظيف، أو منح رخص عمل"، وهناك من أشار إلى أهمية "إدخال تخصصات تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي، وتواكب التطورات العالمية في مجال التعليم المهني، والتوعية للمجتمع من خلال توفير شاشات إلكترونية في مراكز المدن تبث معلومات عن أهمية التعليم المهني، وتخصيص برامج إذاعية وتلفزيونية توضح أهمية هذا القطاع، وتهيئة سوق العمل لاستقبال الطلبة الخريجين من خلال التعاون مع المؤسسات والشركات، وأشارت مجموعة (6) بقول أحدهم وإجماع الآخرون "المتابعة من قبل الوزارة"، وأشارت المجموعة (8) بالاتفاق مع قول أحدهم "الاهتمام بالجانب المهني؛ لأهميته في تطوير وتنمية المجتمع".

المجال الثالث: سبل التطوير المقترحة حول الهيئة التدريسية

اتفق (90%) من المبحوثين على المقترحات الآتية المطروحة لسبل تطوير وعلاج مشكلات الهيئة التدريسية، فيما يتعلق بالكفاية المهنية والتأهيل أشار المكلفون إلى" عمل برنامج تعليمي شامل للمعلمين، وتكثيف الدورات التدريبية التي توائم السوق المحلي والعالمي للمدربين، وتدريب طاقم مؤهل للتعليم المهني، واعتماد توصيف وظيفي لكل مهنة"، وأوضح مكلف(7) أهمية تلك الدورات بالقول: " إعطاء المعلم المهني دورات تخصصية بشكل مستمر لاطلاعه على مستجدات

التطور في المهنة"، وأشار المكلف (1) إلى "العمل على التطوير المهني المستمر للمعلمين على مستوى الحرفي، أو استراتيجيات التدريس وإدارة البيئة والمنهاج الصفي"، وأشار آخرون إلى "تدريب الهيئة التدريسية على الأساليب الحديثة والتكنولوجيا، وإرساله بعثات تدريبية للدول الصناعية أو داخل المؤسسات الصناعية، والاستمرار في تدريب وتطوير مهارات المعلمين، وإعطاء دورات تخصصية بشكل مستمر للهيئة التدريسية، وضرورة تكثيف الدورات التدريبية التخصصية كلا في مجاله، وتبادل الخبرات بين المهندسين في مدارس التعليم المهني، بحيث يكون هناك اجتماعات دورية لمهندسي التخصص نفسه؛ ليتباحثو فيما بينهم ويخرجوا بتوصيات من أجل أبنائنا الطلبة"، بينما أشارت المجموعات البؤرية حول تلك المشكلات في مجال الكفاءة المهنية بالمقترحات الآتية:

"تأهيل الكادر التعليمي المهني فنياً وتربوياً قبل استقبال الطلبة من خلال بعثات تدريبية إلى دول صناعية؛ لتمكين المدرسين فنياً إضافة إلى الجانب النظري، وعقد ورشة عمل تعريفية لمعلمي الجانب الأكاديمي؛ للتعرف على الجانب المهني في المدرسة، حتى يتم ربط المادة الأكاديمية مع المادة المهنية، وتأهيل وتدريب المعلمين في صياغة الأسئلة والتقويم"، وركزت أيضاً على أهمية التدريب بالقول:" تنظيم دورات تدريبية تخصصية متقدمة للمدربين في المدارس وسوق العمل، لتدريبهم على تنفيذ الأنشطة المهنية واستخدام الأجهزة، وكذلك تدريبهم على الاستراتيجيات لمواجهة الضعف الأكاديمي، وعلى كيفية استخدام الأجهزة والأدوات"، وذكروا في المجموعات البؤرية تأهيل المعلم المهني بالإشارة إلى" أن يكون لدى معلم الجانب المهني خبرة عملية في الميدان، بمعنى المهندس الميكانيكي أن يكون قد عمل بسوق العمل، وأن يكون ذلك أثناء الخدمة خاصة بالجانب المهني، وأن لا يكون خلال فترة الدوام وإنما خلال الإجازة الصيفية حفاظاً على المسيرة التعليمية، وذلك من خلال عقد دورات متقدمة سنويا تتناسب مع التقدم التكنولوجي العالمي، وأن يكون التأهيل للمعلمين المهنيين تربوياً وأكاديمياً" وأكد مسؤول في وزارة التربية والتعليم على أهمية الدورات للمعلمين خاصة الجدد في التعليم المهني بقولها:" قريباً سيكون هناك برنامج أوسع للتطبيق العملي، والتركيز على بناء قدرات المعلم والدور الذي يقوم به حسب مستويات الطلبة، وكذلك أشارت إلى الدور الذي تقوم فيه الوزارة بتدريب المعلمين بشكل مستمر، إضافة إلى تفريغ المعلمين الجدد يوم في الأسبوع، من أجل الاطلاع على خبرات المعلمين الآخرين في المدارس

المجاورة والاستفادة منها، إضافة إلى وجود برامج تدريبية مقننة ومخصصة في التدريب العملي"، " أما فيما يتعلق بالإشراف فقد أوضحت أن " الإشراف الحالي أولى، بما يتوافق مع المسمى الوظيفي، وأن المتابعة تتم من خلال مديرية التربية والتعليم، وأن المكلفين بمتابعة التعليم المهني يشرفون على معلمي الجانب المهني، ويعزو نقص المشرفين المهنيين إلى نقص الميزانية".

وفيما يخص بجانب السياسات التربوية أشار المكلفون إلى:- "أن يكون المعلم مهني في المجال الذي يدرسه؛ أي نظري وعملي، والاهتمام بالخبرة العملية عند التعيين، وكذلك عمل برنامج تدريبي مهني تربوي، وإعطاء دبلوم مهني تربوي لهم مع الأخذ بعين الاعتبار التطور ومواكبته سنوياً، واختيار الأكفاء لهذا الفرع"، أما المجموعات البؤرية فأشارت إلى عملية التصحيح بالثانوية العامة كقول أحدهم في مجموعة (3) "أن يكون المصحح في الثانوية العامة ممن يدرسون المنهاج"، وركزت معظم المجموعات البؤرية على مشكلة العاشر مهني بقول أحدهم: "توفير متخصص مهني مناسب في تدريس تخصص المهني عاشر"، وتطرق آخرون إلى :"تخصيص مشرفين مهنيين لمتابعة المهندسين، وتوفير مشرف متخصص من الوزارة متوافق مع التخصصات المطروحة أو إعداد طاقم إشراف مركزي لكل تخصص مشرف على مستوى الوطن ، وأن يكون هناك معايير محددة لاختيار المعلمين لهذه المدارس، وتوفير معلمين ذوي كفاءة مهنية إلى جانب الكفاءة الأكاديمية، إضافة إلى توضيح أهمية توفير مرشد مهني، وأن يكون المعلمون ذا كفاءة تناسب مستوى الطلبة، وتطرقت المجموعات البؤرية إلى التخطيط بالآتي: "وضع خطط متجددة من الإدارة العامة للتعليم المهني؛ لرفع مستويات المعلمين وكفاءاتهم الأكاديمية، وتوفير بعثات تدريبية لهم، وتعيين الكوادر الأكاديمية القادرة والمناسبة لتنفيذ المنهاج، وأن يمتلك مدرس الجانب المهني مهارات فنية ونظرية في التخصص، وتخصيص معلم تخصصه مهني لتدريس مادة المهني عاشر، حيث تتوافق موضوعاتها مع تخصصه، وصرف علاوة المخاطرة، وفتح الدرجات أمام جميع المعلمين المهنيين والمهندسين".

وفيما يتعلق بدور الإدارة اتجاه المعلمين: أشارت المجموعات البؤرية إلى "دراسة الاحتياجات التدريبية للكادر التعليمي، وتحسين عملية الاتصال والتواصل بين مشرفي الجانب الأكاديمي والمهني، وتخصيص مواقع للتواصل بين المعلمين في التخصص الواحد، أو نظام تعليمي

محوسب بين المعلمين والمدير، لتسهيل التواصل والمتابعة، التواصل بين مدارس التعليم المهني ومؤسسات التعليم المهني لتبادل الخبرات، وأشارت مجموعة (4) "إلى تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مدارس التعليم المهني، وأما المجموعة (3) فقد أشارت إلى آلية التواصل من خلال تحديد اجتماع بشكل منتظم للمعلمين ويكون محدد مسبقا، وزيادة التواصل مع الفروع الأكاديمية"، وأن يكون هناك اختبارات موحدة معدة من قبل الإشراف، بحيث يلزم جميع المعلمين بمواكبة الخطة".

المجال الرابع: سبل التطوير المقترحة حول المتعلمين.

كانت نتائج المقابلات الفردية والبؤرية حول سبل التطوير لمجال المتعلمين تدور حول أربعة جوانب هي:- التوعية، والسياسات التربوية، والجانب الأكاديمي، وآلية اختيار الطلبة، وفيما يتعلق بجانب التوعية أشار المكلف (8) بقوله:" تكثيف الحملات التوعوية من أجل تغيير وجهة نظر الأهالي عن التعليم المهني، من أجل أن يكون هناك إقبال من الطلبة ذوي التحصيل الأكاديمي المرتفع، وبذلك تكون الفائدة أفضل وأسهل في الإثراء للمادة التعليمية والعملية"، وأشار آخر (1) بالقول:" زيادة الوعي لدى الأهل حول أهمية التعليم المهني من خلال وسائل الإعلام، والندوات، والنشرات الدورية"، وأشار آخرون إلى زيادة نسبة الإقبال على التعليم المهني، وتشجيع الطلبة من ذوي التحصيل العلمي الجيد جداً بالالتحاق بمدارس التعليم المهني من خلال تقديم الحوافز التشجيعية، موضحا أهميته في تحسين المدخلات، وذلك من خلال طلب التحاق وفق معايير محددة، وتعدد الخيارات أمام الطالب المهني ما بين كفاءة مهنية وتلمذة، وتصنيف الطلبة وفق ميولهم من صف تاسع"، وأكدت على ذلك المجموعات البؤرية حيث أشارت المجموعة (6) بقول أحدهم" التوعية والإرشاد للطلبة للتوجه إلى التعليم المهني من خلال مجلات توعوية ونشرات، ووسائل الإعلام"، كما أشارت المجموعة(4) إلى" إلحاق المدارس المهنية بالمرشدين المهنيين لتوعية الطلبة مهنياً"، وأكدت المجموعات الأخرى على" وضع معايير مخصصة لاختيار الطالب المهني، وكذلك لاختيار تخصص المهني، وتوجيههم حسب قدراتهم واستعدادهم إلى التعليم المهني وأهميتها في الحياة ومجالاتها المستقبلية، وأن يكون الخيار بقناعة تامة، وأن يكون المستوى العقلي مناسب".

وفيما يتعلق بالسياسات التربوية:- أظهرت نتائج مقابلات المكلفين المقترحات الآتية: حيث أشار المكلف (1) إلى "اعتماد نظام خاص لمتابعة خريجي المدارس المهنية، وإعادة اعتماد التدريب الميداني للطلبة"، وأشار المكلف (8) إلى " التركيز على الجانب الإنتاجي في التعليم المهني"، وأشار آخرون إلى العمل على وضع أسس واضحة لقبول الطلاب للفرع المهني، وتمكين الطلبة من متابعة دراستهم الجامعية من خلال إنشاء جامعات مهنية، بالإضافة إلى تحديد معايير قبول للطلبة في التخصصات المهنية، وتحديد أعداد الطلبة في الورش والمشاغل، وتوفير حوافز لخريجي التعليم المهني، والاهتمام بالنوعية، والجودة أكثر من التركيز على الأعداد، وكذلك زيادة عدد أوائل الثانوية العامة على مستوى الوطن للفروع المهنية وخصوصا بعد ارتفاع نسبة الالتحاق بالفروع المهنية، وأن يخصص لأوائل الوطن للفروع المهنية مسار الكفاءة المهنية، بينما أكدت نتائج المجموعات البؤرية فيما يتعلق بجانب السياسات التربوية على ذلك بإشارة أحدهم (مجموعة،1) " توفير تدريب مكثف للطلبة والتنسيق المستمر مع المؤسسات التعليمية، ووضع معايير لاختيار الطلبة للالتحاق بالمدارس المهنية، وكذلك أشاروا إلى إيجاد دليل واضح من الجامعة مع التخصصات اللازمة للتعليم المهني ومتطلباتها في المدارس المهنية لاطلاع الطلبة عليها كي يتمكن من تحديد مساره وفق ما يناسبه، وأشار آخر في المجموعة(4) إلى " تعزيز الكفاءة المهنية للطلبة لحماية ذوي التحصيل المتدني من التسرب والفشل في الحياة" وأكد آخرون على " التركيز على اتجاهات وقدرات الطلبة حتى تكون منسجمة مع متطلبات التعليم المهني، وتنظيم زيارات الطلبة لمختبرات الحاسوب والهندسة في الجامعة، وأن يبدأ التشعيب من الصف العاشر أو التاسع، وأن يكون منهاج مهني من الصف التاسع، إضافة إلى توفير مرشد مهني لتوعية الطلبة، وتحديد معايير القبول بحيث تنسجم مع الطلبة والتخصص، وذلك من خلال اختبار قدرات ومقابلة شفوياً ونظرياً وتوجيهه للتخصص المناسب لقدراته واستعداداته، ورفع كفاءة المتعلمين بوضع منهاج يناسب مستواهم، والعمل على تحقيق الأهداف هي لغة التخاطب التي يجب أن تسود، تشجيع المتعلمين على الانخراط في سوق العمل من خلال اتقانهم الفروع المهنية".

وفيما يتعلق بالجانب الأكاديمي: أشارت نتائج مقابلات المكلفين بالآتي، مكلف (2) أشار إلى: " أن هناك علاقة قوية بين المستويين الأكاديمي والمهني بحيث يواكب المستوى الأكاديمي المستوى المهني فيزيد كفاءته"، وأشار مكلف (5): "العلاقة تكاملية في الغالب ويعتمد على التخصص"، وآخرون أشاروا إلى أهمية التركيز على الجانب الأكاديمي؛ لتأثيره الإيجابي على الجانب المهني وتكون العلاقة بينهما وثيقة، وتكاملية، وطردية باتجاه واحد، وأشارت نتائج المجموعة البؤرية، مجموعة (2) بقول أحدهم: " توجيه وإرشاد الطلبة ذوي التحصيل المرتفع للتوجه للتعليم المهني؛ كي يرفع الكفاءة المهنية للخريجين"، وأشارت أخرى، المجموعة(6) بقول أحدهم: "أن ارتفاع مستوى تحصيل الطلبة الملتحقين بالفرع المهني سيؤثر على مستوى الملتحقين بهذا الفرع فكلما كان التحصيل متدنياً، كان التحصيل للفرع المهني متدنياً أيضا والعكس صحيح، وأشارت أخريات إلى أنه كلما كان المستوى الأكاديمي عالياً ارتفع المستوى المهني للطالب؛ وبالتالي يتمكن من إكمال دراسته الجامعية خاصة بالفروع الهندسية، وزيادة وعي الطالب بهذه العلاقة يدفعه إلى الاهتمام بهذا الجانب، وأن المستوى الأكاديمي للمتعلمين يؤثر إيجابياً على المستوى التعليمي المهني ولا يتأثر به، وأن العلاقة بينهما قوية، فالمستوى الأكاديمي يساعد على التمكن من رفع المستوى المهني ويكون حافزاً للتطور المهني، وكذلك المستوى الأكاديمي يرفد المستوى المهني بالخبرة النظرية وزيادة ثقافة المتعلم المهني ووعيه" لكن نلاحظ أن هناك آراء تعارضت مع النتائج السابقة بقول أحدهم في مجموعة(2): "في بعض التخصصات هناك طلبة متميزين مهنياً بالرغم من ضعف مستواهم الأكاديمي"، وقول آخر:" ليس شرطاً وجود علاقة بين المستويين، فقد يتفوق الطالب مهنياً، ويخفق بالجانب الأكاديمي، ولكن تفوقه بالجانب الأكاديمي يزيد من تفوقه في الجانب المهني، قد يبدع مهنياً دون تفوق أكاديمي"، وآخر أشار بقوله: "الأصل تربوياً أن لا يكون هناك علاقة بينهما ذلك أن المستوى الأكاديمي لا يمثل بالضرورة المستوى المهني، ولكن الواقع يشير إلى أن العلاقة بينهما علاقة تكاملية، تجمع ما بين النظرية والتطبيق؛ لذا من الضرورة مواكبة الجانب الأكاديمي للجانب المهني، بحيث ينعكس كلا منهما على الآخر، وأنه لابد من رفع المستوى الأكاديمي لتعزيز المستوى المهني، وأن الاستعداد له تأثير كبير على المستوى التعليمي للطلبة المهنيين".

وفيما يتعلق بآلية اختيار الطلبة:- اتفقت المجموعات البؤرية على "غرس الانتماء بالمدرسة والانخراط في سوق العمل بسبب التعليم والعمل، وزيادة التدريب العملي للطلبة، بحيث يأخذ الطالب جانبين في نفس اليوم إن أمكن، لأن الفصل بينهما أدى إلى تغيب الطلبة في أيام الجانب الأكاديمي، وإضافة تلمذة في مجال ميكانيكا السيارات، وكذلك التنوع في التخصصات بحيث تتلاءم مع قدرات الطلبة، وعدم جمع التخصصات في الصفوف الأكاديمية؛ لأنها تؤدي إلى تشتيت الطلبة بسبب الاختلاف في التوجهات، ومتابعة المتعلمين والواجبات والمهمات التعليمية، ورفع معدلات الطلبة".

المجال الخامس: سبل التطوير المتعلقة بالمقررات الدراسية

وفيما يتعلق بالحلول المقترحة حول التخصصات، أشار المكلفون أثناء المقابلات الفردية إلى الآتي: " فتح تخصصات حديثة، كتخصص صناعة، وصياغة الذهب، وزيادة عدد التخصصات الحديثة بما يتلاءم مع سوق العمل، والتخلص من التخصصات التي عفا عليها الزمن"، وأشار المكلف (7) بقوله: "زيادة الاعتماد بالتخصصات الفاعلة في سوق العمل، ودراستها سنوياً للتعديل عليها، وعلى خطة التدريس بما يتلاءم وسوق العمل"، أما المكلف (1) فأشار إلى بعض التخصصات بقوله:- " ادراج تخصصات جديدة ومتنوعة في المدارس المهنية، كتخصص الرخام، والحجر، والصوتيات، وإجراء دراسة لحاجات السوق لفتح تخصصات تلائمه".

وفتح تخصصات جديدة تفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل"، بينما المجموعات البؤرية أكدت على ذلك بالآتي: " التركيز على التخصصات وفق متطلبات سوق العمل وتواكب التطورات، وذكرت بعض التخصصات الجديدة كتخصص تكنولوجيا المباني الذكية، والتركيز على الجانب الزراعي، وإضافة تخصصات حول هذا الجانب، وكذلك أشارت المجموعة (3) إلى "تجديد المقررات"، بحيث تناسب مستوى الطلبة وتخصصاتهم".

وفيما يتعلق بالمناهج: أشارت إلى "تحسين المدخلات إلى التعليم المهني، ومراجعة برنامج المواد الدراسية والمحتوى بما يناسب التخصصات، مثل الكيمياء، والفيزياء كما ذكر المكلف (3)" بينما أشار المكلف (5) إلى "تحديث المناهج وإشراك القطاع الخاص في التأليف؛ من أجل الخروج

بمنهج يتلاءم مع حاجات سوق العمل"، وأكد آخر بالقول: " تطوير المادة التعليمية العملية بما يتناسب مع سوق العمل".

ودعا غيره إلى "تطوير المناهج المهنية بشكل مستمر لمواكبة سوق العمل، مع العلم أن المناهج المهنية تم تطويرها العام (2018–2019) للصف الحادي عشر لجميع الفروع المهنية، وتم أيضا تطوير مناهج صفوف الثاني عشر لجميع الفروع المهنية خلال العام، واستحداث تخصصات جديدة" أما المجموعات البؤرية فأكدت على تطوير وتحديث المناهج باستمرار لتواكب التطور والسوق المحلي بقول أحدهم في مجموعة (1): "إيجاد مناهج جديدة وتخصصات جديدة وفق احتياجات سوق العمل.

وأوضح آخرون أهمية تعديل المناهج والمنهجية بما يتناسب مع مستويات الطلبة وتخصصاتهم، وإنشاء جامعة مهنية تمكن الطلبة من متابعة دراستهم الجامعية في نفس الجانب، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في إعداد المنهاج، جعل المنهاج الدراسي الأكاديمي ذا علاقة مباشرة بالمهن خاصة في مسار التلمذة" وأشار أحدهم إلى أن يكون التطوير والتحديث للمناهج كل خمس سنوات على الأقل، واقترحت المجموعة (4) "باستخدام تجارب الدول المجاورة في المناهج، حيث أنه جاهز ويلائم الطلبة في المجتمع الفلسطيني، كالمنهاج الأردني" مع أخذ التغذية الراجعة من المعلمين والمهنيين قبل البدء بعملية التطوير، وأشار المكلف (6) "بعدم التوقف عند مقرر بعينه، موضحاً ذلك بكون هذا الجانب تقني وفي تطور مستمر.

ويجب إعادة النظر بمدى جدوى وجود بعض المواد، خاصة لطلاب الكفاءة المهنية والتلمذة المهنية، وهم أصلا ضعاف في التحصيل في المواد العلمية"، واقترح آخر بإدخال التكنولوجيا بعد توفرها، من أجل الأبحاث التعليمية، وأشار أحد المشرفين في المجموعة البؤرية (2): "بإدخال موضوع التعبير في مادة اللغة العربية، كالتعبير الوظيفي مثلاً، والمراسلات، والوظائف، وتحديد مقررات خاصة للتعليم المهني كما في تخصص اللغة العربية".

وأشار آخرون إلى "تحديد مقررات للفروع المهنية، وتقوية حلقة العاشر مهني، حتى يتمكن الطالب من متابعة العملية الأكاديمية في الصفوف اللاحقة، وإلى ربط المنهاج مع سياقات حياتية، من ثم الربط بين الجانبين المهني والأكاديمي، وكذلك تصميم كتب دراسية لطلبة المدرسة الصناعية، بالتوافق مع التخصصات المطروحة ومستوى الطلبة العلمي، وتحديث تجهيزات تتوافق مع المناهج" وأن يشتمل التطوير الأنشطة، والمضمون، والتخصصات، والمواضيع المطروحة بما يتناسب مع التطور السريع في العصر الحالي، وأن يشترك في تصميم المناهج الجانبين الأكاديمي والمهني، وأن تتلاءم المناهج وتنسجم مع اتجاهات الطلبة، وميولهم، ورغباتهم، ومستواهم التعليمي، وهناك من أشار إلى إشراك مشرفين من كلا الجانبين على وضع المنهاج مبرراً ذلك لتوفير التكامل بينهما، وتوافقت الآراء ما بين المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية حول وضع المنهاج، بإشراف معلمين ومشرفين من كلا الجانبين.

كما ويجب منح خصوصية للمنهاج، أو إضافة نشرة توضيحية في بعض الأسئلة، إن لم يكن بالإمكان تخصيص منهاج يناسب مستوى الطلبة وتخصصهم، وأضافت المجموعة (4)" إلى إيجاد كتب مطبوعة للصفوف من سابع إلى تاسع، وأن يكون هناك تغطية شاملة للمقرر، ويكون الكتاب نقطة انطلاق، وليس المرجع الوحيد للمعلم، وتحليل المحتوى التعليمي والالتزام بخطط دراسية واضحة في تنفيذ المقررات".

وفيما يختص بالسياسات التربوية:- أشارت المجموعات البؤرية إلى "التنسيق بين التعليم التربوي ووزارة التعليم العالي؛ كي يتم التكامل بين منهاج المرحلة الثانوية وبرامج التعليم العالي، وكذلك إلى الاهتمام بالجانب الزراعي في المدارس المهنية؛ لأنه من الملاحظ أن المدارس المهنية تركز على الجانب الإلكتروني والصناعة، وتهمل جانب الزراعة، وهو المورد الأهم الذي تتوفر مقوماته في الأراضي الفلسطينية، وذكرت مجموعة أخرى بوضع مسار خاص للتعليم المهني خالص دون مواد أكاديمية في المدارس المهنية، واقترح آخر النظر في قضية برنامج الحصص الأكاديمية بإيجاد برنامج مقترح للحصص الأكاديمية والنظرية"، وهناك مجموعات اقترحت بـ"فتح فروع للصفوف العاشر مهني و(11-12) في مدارس الطالبات.

وأوضحت المجموعات البؤرية العلاقة بين المستويين بالقول: أن الجانب الأكاديمي مهم جداً لدعم التعليم المهني والارتقاء بمخرجاته، وأنها علاقة في فهم، وتطبيق للمفاهيم التي تدخل في تطبيق بعض المهارات، وأنها تكاملية، وأشارت مجموعة أخرى إلى تطوير المناهج الأكاديمية المهنية؛ بحيث تتناسب مع البرامج الموجودة بالمدرسة (تلمذة، مهني، كفاءة)، وبينت أن التعليم الأكاديمي هو قاعدة التعليم المهني، وأن كليهما مهمان ويعتمدان على بعضهما بعض، ويساعد على سهولة التوظيف، فإذا كانت منعزلة تشعر الطالب بمشكلة حقيقية.

وهو محفز لرفع المستوى المهني، وهناك من أشار إلى أن التأثير يكون إيجابي، إذا تم استبعاد المشتتات الخارجية من معلم ومنهج وبيئة ووضع أسري، وأن مدخلات الآن مخرجات الغد، والمستوى الأكاديمي للمتعلمين يتبعه المستوى التعليمي المهني في الارتفاع، ومنهم من نظر إليها على أن تعزيز المادة نظرياً تؤكد الجانب العملي، فيرفع مستواه ويعززه، لذا يجب وضع منهاج يتناسب مع مستوى الطلبة الأكاديمي، والمستوى المهني، وبين بعضهم أهمية التعليم المهني بالقول:" أنه وجد لرفد المجتمع بالكفاءات والطاقات الفنية المثمرة، لذلك من الأصل أن يكتسب الطالب الخبرات الفنية والتعليمية التي تنعكس على أدائه في مهنته وتخصصه مستقبلاً".

وبهذا المجال أشارت مسؤولة في وزارة التربية والتعليم إلى: "أن هناك مقترح لتعديل منهاج العاشر مهني، وأن الوزارة لا تعارض أي تخصص يعرض عليها إذا توفر عدد مناسب من الطلبة"، وفيما يتعلق بتخصص صياغة الذهب أشارت " أنه جزء من مهارات متعددة ومهارات بسيطة تصلح لشغل، أو مهنة ولا تعطي مجال أن يعمل أكثر من عمل، أو يكمل دراسته الجامعية".

المجال السادس: سبل التطوير المقترحة حول الإدارة المدرسية

*المقترحات التي أشار إليها المكلفون في المقابلات الفردية حول الإدارة المدرسية في مجال التأهيل:- حيث أشار المكلف (1) إلى" تخفيف العبء عن الإدارة بتوفير مساعد لمتابعة الجانب الأكاديمي، والتعاون بين إدارة المدرسة الأكاديمية والتعليم المهني وإعداد المديرين قبل تنفيذ الوحدات المهنية" وأشار آخر إلى أن المدرسة المهنية تحتاج إلى مدير فاعل مجتمعياً وعلى دراية تامة بسوق العمل، والآلة التقنية في الوطن، ورفد المدرسة بأكثر من مدير (أكاديمي، وفني).

وأضافت المجموعات البؤرية مقترحات متعددة فيما يخص هذا الجانب منها: "المراقبة المستمرة للطلبة والأجهزة من قبل الإدارة المدرسية، وكذلك توفير نظام محوسب لإدخال الامتحانات في المواعيد المحددة، بحيث تساعد المدير على متابعة أعمال المعلمين في رصد العلامات وتحديد الاختبارات، والعمل على التنسيق بين الجهات المتعددة التي تشرف على الفروع المهنية، ومن ضمن المقترحات التي توافقت حولها الآراء من قبل المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية:

"أن يكون لدى المدير رؤية مستقبلية في الانتقال نحو الأفضل في المدرسة، وأن يكون مديراً مهنياَ ومساعداً أكاديمياً في المدارس المهنية، والتركيز على الجانب الأكاديمي أكثر في المدارس الصناعية، وتحديد مساعد متفرغ لمتابعة الجانب الأكاديمي؛ لتخفيف العبء عن المدير، ويفضل أن تكون الإدارات لامركزية وعدم تبعيتها لمديريات التربية والتعليم، وكذلك تفويض صلاحيات للإدارة بحيث يتمكن من مواجه التحديات والصعوبات التي تواجههم".

*وحول السياسات التربوية أشارت نتائج المقابلات إلى: إعطاء صلاحيات للمدير في تطوير البنية التحتية والمشاغل الجديدة، وأن يتم تدوير الإدارات المدرسية، وعمل اختبارات للمتقدمين لإدارة المدارس المهنية (مدير ونائب مدير)، بحيث يركز الاختبار على شخصية المدير أو نائب المدير، وكيف يكون قيادياً ناجحاً، وبعد التعيين تكون هناك فترة اختبار لمدة عام واحد على الأقل قبل تعيينه، إضافة إلى منح الإدارة المدرسية المرونة الكاملة، وجعلها إدارة لا مركزية، وإعطاءها بعض الصلاحيات للتعامل مع الواقع الموجود في المؤسسة والموقع الجغرافي الذي تنتمي له.

وكذلك فصل الجانب الأكاديمي عن المهني، بحيث يكون هناك مدير للجانب المهني والفني، ومدير للجانب الأكاديمي، وتحديد مسؤول عن الجانب الأكاديمي وآخر عن الجانب المهني والفني، وتعزيز دور المدير كمشرف مقيم في مدارس التعليم المهني، وتوظيف نائب فني، ونائب إداري إضافة إلى مسؤول عن الجانب الأكاديمي في المدرسة، ووضع معايير اختيار مدير المدرسة بحيث يتضمنها امتلاك خبرات في الاتصال والتواصل، وامتلاك المهارات الأساسية في اللغة الإنجليزية، وامتلاك مؤهلات تربوية للتعرف على كيفية التعامل مع الطلبة.

وأوضحت المجموعة (3) أهمية "الفصل بحيث يكون مدير للطلبة ومديرة للطالبات كي يسهل التعامل مع الطلبة، أو أن يكون هناك مسؤولة للطالبات"، وأشار آخرون إلى عقد لقاءات دورية للمديرين في المدارس حول التعليم المهني وآلية تنفيذ البرامج، وكذلك تخفيف العبء عن المدير، وخاصة بعد إنشاء الوحدات المهنية وذلك بتخصيص مسؤول، أو نائب متخصص، أو مدير آخر للوحدات المهنية، وأشارت المجموعة(2) إلى عدم التوسع الأفقي موضحةً أثره على ضعف المجهود الإداري في جانب المتابعة، وأكد أحد المكلفين (1) أهمية "فصل الإدارات أو تخصيص مدير، أو مساعد مدير يشرف على الوحدات المهنية"، في سهولة المتابعة والإشراف والتوجيه، وأن يكون هناك مدير أكاديمي، ومساعد مهني في الوحدات المهنية للمدارس الأكاديمية، وأن تكون تخصصاته تتلاءم مع التخصصات المعروضة، وكذلك ضرورة إخضاع المديرين لدورات تدريبية متنوعة، وأن يتصف بالمرونة وقابل للحركة والتجديد، وكذلك على الإدارة المدرسية وضع خطة خاصة للتعليم المهني.

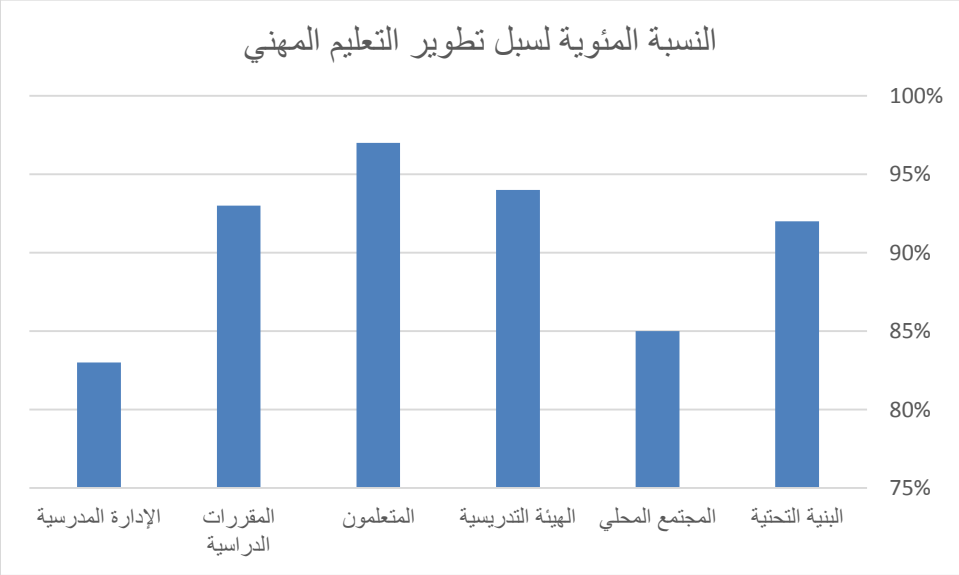

شكل (3): يوضح النسبة المئوية لسبل تطوير التعليم المهني في كافة المجالات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج السؤال الأول.

مناقشة نتائج السؤال الثاني.

مناقشة نتائج السؤال الثالث.

مناقشة نتائج السؤال الرابع.

مناقشة نتائج السؤال السادس.

التوصيات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

ويتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج أسئلة الدراسة، وخلاصة النتائج والتوصيات.

مناقشة نتائج السؤال الأول:

ما واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ؟

للإجابة على سؤال الدراسة الأول تم استخدام بطاقة المدرسية التي تضمنت معلومات حول المعلمين، وتخصصاتهم، والمواد التي يدرسونها، وعدد المشاغل، والتخصصات، وعدد الطلبة والشعب.

حيث بينت أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في تلك المدارس بنسبة 1:4، حيث بلغت نسبة الذكور حوالي (79,7) بينما بلغت نسبة الإناث (20,3).

وتعزو الباحثة ذلك إلى تفوق التخصصات المتاحة للذكور عن تلك المتاحة للإناث في تلك المدارس، وكذلك الثقافة السائدة في المجتمع، والتي تشير إلى اقتصار التعليم المهني على الذكور دون الإناث، ولكن بسبب الجهود المبذولة من قبل الوزارة والمسؤولين لتوعية المجتمع وأولياء الأمور والطلبة أنفسهم نحو أهمية التعليم المهني، نلاحظ أن هناك ارتفاعاً بسيطاً بنسبة إقبال الطلبة بشكل عام، والإناث بشكل خاص، واستدلت الباحثة على ذلك من خلال المقارنة بين نسبة الطلبة في الصف الثاني عشر والصف الحادي عشر كون طلبة الصف الثاني عشر هم طلبة الصف الحادي عشر في العام الماضي، حيث بلغ عدد الطالبات في الصف الثاني عشر (43%) من عدد الطالبات الكلي، وبلغ نسبة عدد طالبات الصف الحادي عشر (57%) من عدد الطالبات الكلي، نلاحظ أن هناك زيادة في دخول التعليم المهني بنسبة (14%) من الإناث، أما بالنسبة

للذكور هناك زيادة بنسبة (10%)، وكذلك نسبة الإقبال عند الإناث فاقت نسبة الذكور بنسبة (4%)، وتوافقت نتائج الدراسة مع دراسة عفونة(2017).

ومن خلال بيانات البطاقة المدرسية توصلت الباحثة أن هناك تفاوتاً بين عدد التخصصات، وعدد المشاغل حيث بلغ عدد التخصصات (94) تخصصاً، بينما بلغ عدد المشاغل (90) مشغلاً، وهذا ما يدعو إلى النظر حول البنية التحتية في المدارس، وتوفير المشاغل اللازمة للتخصصات المدرجة في تلك المدارس، هذا ما توافق مع رأي المعلمين، والمديرين، والمشرفين الأكاديميين، والمكلفين بمتابعة التعليم المهني، في الدراسة الحالية.

وتفسر الباحثة قلة عدد المشاغل إلى التكاليف المادية التي تقع على كاهل المدرسة من أجل توفير المشاغل المناسبة خاصة وأن التمويل لمدارس التعليم المهني يعتمد على مؤسسات خارجية في الغالب، وأن ميزانية التربية والتعليم، غير كافية لتلبية احتياجات المدارس كافة من المشاغل، واستدلت الباحثة على ذلك من خلال الزيارات الميدانية لمدارس ووحدات التعليم المهني في شمال الضفة الغربية أثناء تطبيق الدراسة، وكذلك من خلال المقابلات الفردية والجماعية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الباحثة أيضاً، أن التخصصات المهنية توافقت مع المواد التي يدرسها المدرس بنسبة 100% بينما توافقت التخصصات الأكاديمية بنسبة 99%.

وجاءت درجة تقييم واقع البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني جاءت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.5)، وكانت الفقرة (1)، والتي نصها " تتوفر في مرافق المدرسة شروط السلامة والصحة المهنية" قد حصلت على أعلى درجة، وكانت مرتفعة أي بمتوسط حسابي (4.5)، بينما حصلت الفقرة (11)، والتي نصها "يتوفر في المدرسة مكتبة تشمل المصادر والمراجع المناسبة للطلبة " على أقل درجة بمتوسط (2.4).

تفسر الباحثة الدرجة المرتفعة لشروط السلامة والصحة المهنية في المدرسة، يعزى لاهتمام وزارة التربية والتعليم على الجوانب الصحية للطلبة، كونها أساسية لنمو الطلبة من جميع الجوانب الأخرى، وأما الدرجة المتوسطة لتوفر المكتبة يعزى حسب رأى الباحثة للتركيز على المشاغل في

تلك المدارس كون التعليم يعتمد على الجانب العملي أكثر من النظري وقد يعزي لضعف الطلبة في الجانب الأكاديمي إضافة لعدم الرغبة فيها.

واتفق (95%) من المبحوثين على أن درجة تقييم واقع البنية التحتية لمدارس ووحدات التعليم المهني جاءت بدرجة متوسطة، وتمحور تقييم واقع البنية التحتية من وجهة نظر المديرين حول ثلاثة جوانب: السلامة العامة، وكانت درجة تقييمه ما بين المرتفع والمتوسط، والبيئة المادية درجة تقيمها كانت متوسطة، والأجهزة والمعدات جاءت بدرجة متوسطة أيضاً.

وتفسر الباحثة النتائج السابقة وترجعها لعدة أسباب منها ما يتعلق بالإدارة المدرسية، وأخرى تتعلق بالسياسات التربوية، وجانب آخر يتعلق بالمجتمع المحلي، أما فيما يتعلق بالإدارة المدرسية فيعود إلى أن الإدارة المدرسية لم تسعَ بجد لتلبية احتياجات المدرسة، خاصة وأن الدعم والتمويل لمدارس ووحدات التعليم المهني، لا يعتمد على وزارة التربية والتعليم فقط، وإنما يعتمد أيضاً على تمويل، ودعم مؤسسات خارجية، فالإدارة الناجحة هي التي تتمكن من عرض احتياجاتها، والاصرار على لتوفير مستلزماتها بالتعاون مع المؤسسات والشركات الخاصة المحلية والخارجية.

وفيما يتعلق بالسياسات التربوية فمحدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس والوحدات المهنية تحد من إمكانية الإدارة المدرسية من توفير الدعم اللازم لتلبية احتياجات المدرسة من معدات وأجهزة وغرف صفية ومشاغل وغيرها مما تحتاجه المدرسة.

وفيما يتعلق بالمجتمع المحلي، فترى الباحثة أن قلة الوعي من قبل المجتمع للتعليم المهني تنفرهم من تقديم الدعم اللازم لتلك المدارس والإقبال عليها.

وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال الثاني والذي نصه:

ما واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها؟

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للإجابة على هذا السؤال.

جاءت درجة تقييم واقع التعليم المهني من وجهات نظر المديرين والمعلمين، بدرجة مرتفعة على الدرجة الكلية للمجالات، وجاءت درجة تقييمهم لواقع المقررات الدراسية متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,5)، وكذلك تقييمهم لواقع المتعلمين كان متوسطاً أيضاً حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,4).

وتفسر الباحثة الدرجة المرتفعة لمجال الهيئة التدريسية لأسباب متعددة منها: محاولة الباحثين تجميل استجاباتهم واظهار مستوى أدائهم أنه بالمستوى المطلوب، خاصة وأن فقرات تلك المحاور كانت تركز على المهام الأساسية والضرورية الواجبة عليهم في العملية التعليمية التعلمية، وأن أي تقصير في أي مهمة من تلك المهام يعتبر في غير صالح الهيئة التدريسية، واستدلت الباحثة أيضاً: بأن الواقع يتعارض مع نتيجة استجابة المبحوثين حول مجال الهيئة التدريسية أي أن هناك ضعفاً ونقصاً في كفاءة الهيئة التدريسية، واستدلت الباحثة على ذلك عند إجراء المقابلات الفردية، والمجموعات البؤرية لمشرفي مدارس ووحدات التعليم المهني، حيث أشار أحد المكلفين "إلى نقص الكفاءة المهنية للهيئة التدريسية" وأكد آخر على ذلك بالإشارة إلى "عدم توفر الكادر الأكاديمي المؤهل والمدرب" وأكدت على ذلك دراسة السعودي (2017)، وبما أننا في هذا المجال لا نتحدث عن المعلم المهني فقط، بل نتحدث أيضا عن المعلم في الجانب الأكاديمي أيضاً، فهناك دراسة زامل(2017)، أكدت على ضعف الكفاءات التدريسية في مجال التجديدات والتطور التكنولوجي.

وتفسر الباحثة نتيجة التقييم لواقع المقررات الدراسية جاءت متوسطة لعدة أسباب منها: ضعف البنية التحتية والتي يجب أن تتوافق مع أنشطة المقررات الدراسية ، فقد تم تحديث المنهاج المقرر دون تحديث الأجهزة، والأدوات، وهذا ما أكدت علية دراسة عوض،(2015)، وكذلك التطور

السريع في المهن التعليمية، والأدوات، والأجهزة، إضافة إلى التطور التكنولوجي والمعلوماتي، كل ما سبق يحتاج ميزانية عالية غير ميسرة للدولة، وأكدت على ذلك شرارة (2016)، بحيث تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي والمهني، وأن المقررات الدراسية لا تتناسب مع مستوى الطلبة، خاصة أن معظم الدراسات أكدت على أن مستوى الطلبة في تلك المدارس يتراوح ما بين المتوسط والمتدني، وقد يعود ذلك أيضا إلى الكفاءة المهنية والتربوية اللازمة لتطبيق المقررات الدراسية، والتي تفتقر إليها الهيئة التدريسية، حمدان، (2016)، وترى الباحثة أن هناك عدم وضوح لأهداف التعليم المهني واستراتيجياته؛ ما أوجد صعوبة في تقييم المقررات الدراسية، وهذا ما أكد عليه مسؤول في وزارة التربية والتعليم، م. ن: قائلةً " أن هناك غموض لأهداف التعليم المهني وخاصة في منهاج العاشر مهني".

وفيما يتعلق بالإدارة المدرسية جاءت الدرجة مرتفعة لأسباب، منها: محاولة المديرين تجميل استجاباتهم، وكذلك جاءت استجابات المعلمين على فقرات مجال الإدارة المدرسية مرتفعة بسبب التحرج والتودد والتقرب للإدارة المدرسية، وكذلك جميع فقرات مجال الإدارة المدرسية هي مهام رئيسة وأي إخفاق أو ضعف في أي مهمة ليس في صالح الإدارة المدرسية، لكن النتائج تدل على أن المديرين يعرفون المهام المطلوبة ولكنهم لا يطبقون.

وترى الباحثة بأن ما نلمسه على أرض الواقع يتعارض مع نتيجة الدراسة، أي أن تقييم واقع الإدارات المدرسية يتراوح ما بين الضعيف والمتوسط، واستدلت الباحثة على ذلك من خلال إجراء المقابلات، وعرض مشكلات مدارس التعليم المهني، حيث وجدت مشكلات تتعلق بمدراء المدارس، ككثرة تغيب طلبة مدارس التعليم المهني، وأكد على ذلك مسؤول في وزارة التربية والتعليم، وكذلك ضعف التواصل والاتصال بين معلمي المبحث الواحد، وضعف متابعة الجانبين الأكاديمي والمهني وعدم قدرة الإدارة المدرسية على التنسيق بين الجانبين، وهذا ما أكد عليه أحد المقابلين بقوله: "قلة المتابعة والدعم الفني المقدم لمعلمي مدارس التعليم المهني" وأكد آخر بقوله: " التركيز على الجانب المهني والابتعاد عن تفعيل الجانب الأكاديمي". ومن الدراسات التي أكدت هذا الرأي السعودي (2017)، راضي (2017)، شرارة (2016)، بينما جاءت نتائج دراسة عاصي (2018) متوافقة مع نتيجة الدراسة في مجال الإدارة المدرسية.

وفيما يتعلق بمجال المتعلمين ترى الباحثة أن النتيجة جاءت متوسطة لأسباب منها: ما يتعلق بالطلبة أنفسهم من ناحية، وما يتعلق بالمجتمع من ناحية أخرى، أما فيما يتعلق بالطلبة أنفسهم فهو المستوى المتدني لتحصيل الطلبة في مدارس ووحدات التعليم المهني وخاصة بالجانب الأكاديمي، وكذلك التصور المسبق لدى الطلبة حول مفهوم التعليم المهني بأنه يعتمد على الجانب العملي فقط، وعدم وعي وإدراك الطلبة لأهمية هذا الجانب من التعليم للفرد والمجتمع على حد سواء، ومن الدراسات التي أكدت على ذلك عبد الله (2018)، أما فيما يتعلق بالمجتمع فترى الباحثة أن قلة الوعي للتعليم المهني، من قبل المجتمع وأولياء الأمور لها تأثير كبير على هذا الجانب من التعليم؛ لكونها عنصراً منفراً، لطلبة المستوى المرتفع من الإقبال على التعليم المهني، بالرغم من أن معظم التخصصات في التعليم المهني بحاجة إلى مهارات وقدرات ذكاء عالية، وهذا ما أثبتته دراسة (عوض، 2015)، وذلك يعود إلى انخفاض الأجور لخريجي التعليم المهني كما أثبتت ذلك دراسة (عفونة، 2017)، إضافة إلى ذلك قلة الوعي المجتمعي لأهمية هذا الجانب في التطور، والتقدم الاجتماعي، والاقتصادي؛ ما يؤدي إلى التنمية الشاملة للمجتمع والدولة دراسة الشمسي (2017)، ويقع على عاتق الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، تفعيل وسائل الإعلام؛ من أجل التوعية الشاملة لكل أفراد المجتمع حول أهمية التعليم المهني، ولكن تكلفة التعليم المهني عالية ويحتاج إلى ميزانية كبيرة، لمستلزماته الكثيرة والمكلفة مادياً، إضافة إلى حاجتها إلى الكوادر التعليمية المهنية والأكاديمية المدربة والمؤهلة والتي تعتبر هي القاعدة التي بناءً عليها يتم الانطلاق؛ لاستقبال الأعداد المتزايدة. ودعم ذلك بعضهم بقوله: "من الضرورة توفير الاستحقاقات قبل التوعية والإرشاد"، وهذا يعد سبباً من الأسباب التي تعيق عملية إنشاء العديد من المدارس المهنية في محافظات شمال الضفة الغربية، لتتمكن من استيعاب الطلبة الذين قد يقبلون على التعليم المهني نتيجة زيادة الوعي المجتمعي للمجتمع وأولياء الأمور والطلبة، وهذا ما أيده أحد المكلفين بقوله" عدم قدرة المدارس المهنية على استيعاب الطلبة كافة في مجال التعليم المهني".

بناء على ما سبق نجد أن درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها متوسطة في مجالي المقررات الدراسية والمتعلمين، وفيما يتعلق بالمقررات الدراسية، تعزو الباحثة ذلك لعدة أسباب منها: ضعف البنية

التحتية والتي يجب أن تتوافق مع أنشطة المقررات الدراسية، فقد تم تحديث المنهاج المقرر دون تحديث الأجهزة والأدوات، وهذا ما أكدت علية دراسة عوض،(2015)، وكذلك التطور السريع في المهن التعليمية والأدوات والأجهزة إضافة إلى التطور التكنولوجي والمعلوماتي، وكل ما سبق ذكره يحتاج إلى ميزانية عالية غير ميسرة للدولة، وأكدت على ذلك شرارة (2016)، بحيث تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي والمهني، وأن المقررات الدراسية لا تتناسب مع مستوى الطلبة كما أكدت معظم الدراسات على أن مستوى الطلبة في تلك المدارس يتراوح ما بين المتوسط والمتدني، وقد يكون ذلك بسبب ضعف الكفاءة المهنية والتربوية اللازمة لتطبيق المقررات الدراسية والتي تفتقر إليها الهيئة التدريسية (حمدان، 2016).

وكذلك ترى الباحثة عدم الوضوح لأهداف التعليم المهني، واستراتيجياته؛ ما أوجد صعوبة في تقييم المقررات الدراسية وهذا ما أكدت عليه مسؤولة في وزارة التربية والتعليم، م. ن: بقولها" هناك عدم وضوح لأهداف التعليم المهني وخاصة في منهاج العاشر مهني"

وجاءت نتائج الدراسة في مجال الهيئة التدريسية متعارضة مع نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت عكس ذلك كدراسة راضي (2017)، ودراسة شرارة (2016)، ودراسة عاصي (2018)، عوض (2015)، السعودي (2017)، عبد الله (2018)، عفونة (2017)، زامل (2017)، بينما جاءت نتيجة دراسة عفونة (2017) متوافقة مع نتيجة الدراسة.

وفي مجال المقررات الدراسية جاءت النتائج متفقة مع نتائج دراسات السعودي (2017)، شرارة (2016)، حداد (2012)، حلبي (2018)، بدرخان (2014)، مساد (2015).

أما في مجال الإدارة المدرسية تعارضت النتائج مع نتائج دراسة عاصي وحمدان (2016)، وتوافقت مع نتائج دراسات عاصي، طلال (2018)

وحول مجال المتعلمين اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات عفونة (2017)، عبد الله (2018)، سيسي (2016).

مناقشة نتائج السؤال الثالث.

ما واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها وفق متغيرات الجنس، الوظيفة، الموقع الجغرافي، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية؟

دلّت النتائج على أنّ هناك تقارباً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية على المجال الكلي لمجالات الدراسة كافة حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها في تقديرات استجابات المجتمع تبعاً لمتغير الجنس، والوظيفة، والموقع الجغرافي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة، والدورات التعليمية.

بينما وجد هناك فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية على المجال الكلي حول درجة تقييم واقع العملية التعليمية التعلمية في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهات نظر مديريها ومعلميها في تقديرات استجابات المجتمع تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

فكانت الفروق في مجال المقررات الدراسية والإدارة المدرسية والمتعلمون وفق المؤهل العلمي لصالح حملة الدبلوم.

وتفسر الباحثة نتائج ذلك بأن حملة الدبلوم لديهم خبرة في العمل أكثر من حملة البكالوريوس والدراسات العليا واستدلت الباحثة على ذلك من خلال العمل في مجال التعليم وكما هو معلوم أن التربية والتعليم لم تقبل لحملة الدبلوم التقدم لوظيفة في مجال التعليم خاصة في الجانب الأكاديمي منذ أكثر من عشر سنوات، وبذلك يكون الأشخاص من حملة الدبلوم على اطلاع على مقررات مختلفة ومتنوعة لسنوات سابقة فيكون لديها القدرة على المقارنة بين المقررات الحالية والمقررات السابقة بناء على المامهم بخبرات، ومعلومات، كافية حول المقررات. وكذلك الأمر بالنسبة لمجال الإدارة المدرسية، فبحكم السنوات الطويلة التي قضوها في الخدمة، ومرورهم بالعديد من الإدارات، تمكنهم من الحكم والمقارنة بين ما هو واقع حاليا وما كان سابقاً، ما جعل الفروق بين المستجيبين حول الإدارة المدرسية يعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدبلوم.

وأما بالنسبة لمجال المتعلمين فإنّ الفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدبلوم، أي لأدنى درجة علمية.

وتفسر الباحثة ذلك قائلة: إن المستوى العلمي للمعلم أو المدير على حد سواء يطمح بالمتعلم بأن يكون بمستوى عال من المهارات في تحقيق الأهداف المرجوة، بينما ينظر حملة الدبلوم إلى المتعلم كما هو مستواه الحقيقي، ويقارن مهاراته بالمستوى الواقعي للمتعلم، وخاصة أن المتعلمين – في مدارس التعليم المهني كما أكدت الدراسات السابقة والدراسة الحالية من خلال المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية – مستواهم متدن، ما يعيق عملية تحقيق الأهداف المرجوة كما يطمح الوصول إلية حملة الدراسات العليا.

ووجد فروقاً ظاهرية في تقديرات استجابات المجتمع في مجال الإدارة المدرسية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح سنوات الخبرة الأكثر من عشر سنوات، والتخصص لصالح تخصص العلمي.

وتفسر الباحثة وجود الفروق لصالح سنوات الخبرة الأكثر من عشر سنوات بأن المعلمين والمديرين مختلفين في أنماط تفكيرهم، وتوجهاتهم، وأطباعهم، وانطباعاتهم، فهذا الاختلاف في أنماط شخصياتهم أدى إلى التفاوت في درجة تقييمهم للإدارة المدرسية، وأن الاشخاص الذين قضوا فترات قصيرة في تلك المدارس ليس لديهم الخبرات والمعلومات الكافية حول الإدارات المدرسية.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسات عاصي، (2018)، راضي (2017).

وفسرت الباحثة الفروق في استجابات المجتمع في مجال الإدارة تبعاً لمتغير التخصص لصالح تخصص العلمي إلى أن وجهات النظر، واتجاهات الأشخاص تختلف باختلاف ما يمتلكونه من خبرات، فقد نجد ذوي التخصص العلمي يفسرون وينظرون إلى الأشياء والمواقف من منظور علمي بينما تخصص الإنساني يفسر الأشياء والمواقف ويحكم عليها من منظور اجتماعي، وتخصص المهني ينظر للمواقف ويحكم عليها من منظور مهني لذلك نجد اختلافا في وجهات النظر ما بين تخصص العلمي والتخصصات الأخرى لصالح تخصص العلمي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عاصي، 2018).

مناقشة نتائج السؤال الرابع

ما المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مشرفيها ومديريها ومعلميها؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الرابع، استخدمت الباحثة ثلاث أدوات سؤال مفتوح في الاستبانة وأسئلة المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية.

لوحظ أن هناك مشكلات تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، استدلت الباحثة عليها، من خلال تحليل السؤال المفتوح في الاستبانة، وتلقي إجابات المبحوثين في المقابلات الفردية للمكلفين، بمتابعة التعليم المهني، في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، ومسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتلقي إجابات المبحوثين في المجموعات البؤرية لمشرفي الجانب الأكاديمي في مدارس ووحدات التعليم المهني، تتعلق بست مجالات وهي: البنية التحتية، والمجتمع المحلي، والهيئة التدريسية، والمتعلمون، والمقررات الدراسية، وأخرى تتعلق بالإدارة المدرسية.

فيما يتعلق بالبنية التحتية: 97% من المبحوثين أجمعوا على أن أهم المشكلات التي تواجه مدارس ووحدات التعليم المهني فيما يتعلق بالبنية التحتية تمحورت حول، الميزانية، والتمويل، وأخرى تتعلق بالموارد والأجهزة، وهناك ما يتعلق ببناء المدارس والجامعات.

يعزى ذلك للتكلفة العالية، والميزانية الكبيرة التي تحتاجها مدارس ووحدات التعليم المهني؛ لتلبية احتياجاتها، وتوفير مستلزماتها، وصعوبة توفرها من قبل وزارة التربية لمحدودية ميزانية الدولة، واعتمادها في التمويل على الدول المانحة.

اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات بريك (2016)، حداد (2012)، الصاعدي (2012) السعودي ,Celement, Abo Raihan (2017), Ayonmike and others, (2015) (2017)، Bellibas, bulut, & Gedik, (2013).

أما فيما يتعلق بالمجتمع المحلي: 94% من المبحوثين أجمعوا وجود مشكلات تتعلق بالمجتمع المحلي تمحورت حول، النظرة الدونية نحو التعليم المهني، والسياسات التربوية المتبعة في مدارس ووحدات التعليم المهني، كضعف ومحدودية الاستفادة من الخدمات، والنتاجات التي تقدمها المدارس المهنية، وأخرى تمحورت حول عدم وعي المجتمع بأهمية هذا الجانب من التعليم.

يعزى ذلك لعدم وضوح أهداف واستراتيجيات التعليم المهني لأفراد المجتمع عامة، والطلبة والمعلمين والمديرين خاصة.

يلاحظ أن تقييم واقع المجتمع المحلي في مدارس ووحدات التعليم المهني من وجهة نظر المشرفين التربويين جاء ما بين المتوسط والمنخفض، وتوافقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات عاصي (2018)، جويلس (2011)، الأيوبي (2008)، عبد الله (2018)، قزاز وقطب (2015)، الشمسي (2017).

وفي مجال الهيئة التدريسية: هناك 90% من المبحوثين اتفقوا، على أن أهم المشكلات المتعلقة بالهيئة التدريسية تمحورت حول، الكفاءة المهنية، وأخرى تتعلق بالسياسات التربوية المتبعة في اختيار معلم العاشر مهني، وعدم تحديد معايير لاختيار معلمي مدارس التعليم المهني، وغيرها يتعلق بالإدارة المدرسية والمشرفين التربويين.

يعزى ذلك لنقص الدورات التدريبية لمعلمي مدارس ووحدات التعليم المهني، وعدم تحديد معايير خاصة لاخيار معلم التعليم المهني خاصة في الجانب الأكاديمي، كونه يتعامل مع فئة المستوى المتدني من الطلبة، وكذلك قلة المتابعة من قبل الإدارة المدرسية ناتجة عن الأعباء الملقاة على عاتق مدير المدرسة، وعدم وجود مشرفين لمتابعة معلمي الجانب المهني في مدارس ووحدات التعليم المهني.

تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسات كل من عاصي (2018)، الأيوبي (2008)، عبد الله (2018)، موسى (2015)، مساد (2015)، Celement, Abo Raihan (2013)، Bellibas, bulut, & Gedik (2017)، Ayonmike and others (2015).

تعارضت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عفونة وجيتاوي (2017)، حيث أثبتت الدراسة أن المعلم الفلسطيني تم إعداده ورفع كفاءته من خلال الدورات التدريبية.

وفي مجال المتعلمين: توافقت 97% من استجابات المبحوثين أن أهم المشكلات المتعلقة بالمتعلمين تمحورت حول، أعداد الطلبة في الغرف الصفية خاصة في الجانب الأكاديمي، وعدم تناسب أعداد الطلبة مع الأجهزة، والمشاغل، وآخر يتمحور حول تدني المستوى التحصيلي للطلبة خاصة في الجانب الأكاديمي، وهناك ما تمحور حول عدم وعي الطلبة بأهمية التعليم المهني، ومحور الجانب الأكاديمي وأثره على الجانب المهني، ومحور يتعلق بالسياسات التربوية، كعدم وضع معايير لاختيار طالب التعليم المهني، وعدم التكامل والمزج بين التدريب في مواقع العمل، والتدريب في المؤسسة التعليمية.

يعزى ذلك إلى للنظرة الدونية من قبل الطلبة، والمجتمع المحلى للتعليم المهني، وعدم وعي أفراد المجتمع بدور هذا النوع من التعليم، في إحداث التقدم، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع.

واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات: العاجز (2008)، عبد الله (2018)، القزاز وقطب (2015)، الرمحي (2015)، التميمي (2010)، مساد (2015).

وأما فيما يتعلق بمجال المقررات الدراسية: 95% من المبحوثين أجمعوا على وجود مشكلات تتعلق بالمقررات الدراسية تمحورت حول، الوقت وعدد الحصص، والمنهاج التعليمي كعدم تناسب المنهاج مع مستوى الطلبة، وهناك ما تمحور حول التخصص أنها لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، وأخرى تمحورت حول السياسات التربوية، كعدم التكامل، أو الترابط بين منهاج العاشر مهني، وبقية الصفوف المهنية، وعدم التكافؤ بين المواد الاختيارية في المرحلة الثانوية للجانب المهني.

يعزى ذلك لحداثة المنهاج، وعدم التوافق ما بين أنشطة المقرر الدراسي، والأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذها، وعدم تناسب المنهاج مع مستوى الطلبة خاصة في الجانب الأكاديمي.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الأيوبي (2008) وقزاز وقطب (2015)، عفونة وجيتاوي (2017)، خواجا، ودويكات (2017)، شرار (2016)، بروك (2016)، مساد، ومساد (2015).

وأخيرا فيما يتعلق بجانب الإدارة المدرسية: لوحظ أن 85% من المبحوثين، أجمعو على أن أهم المشكلات المتعلقة بجانب الإدارة المدرسية تمحورت حول، الكفاءة المهنية للإدارات المدرسية في تلك المدارس والوحدات، كنقص الكفاءة المهنية لمديري الوحدات المهنية، ونقص الكفاءة التربوية في الجانب الأكاديمي في مديري مدارس التعليم المهني، والمحور الآخر هو قلة المتابعة للمعلمين في تلك المدارس والوحدات.

يعزى ذلك لنقص الدورات التدريبية لمديري مدارس ووحدات التعليم المهني، وكذلك كثرة مسؤوليات الإدارة في تلك المدارس، وكبر حجم المدارس، وتعدد البنايات؛ يؤدي إلى صعوبة الاتصال والتواصل ما بين الإدارة المدرسية والمعلمين من كلا الجانبين.

واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات: عاصي (2018)، السعودي (2017)، عبد الله (2018)، راضي (2017)، شرارة (2016)، التميمي (2010).

ولوحظ أيضاً أن هناك توافق بين آراء المديرين، والمعلمين، وآراء المشرفين الأكاديميين، والمكلفين بمتابعة التعليم المهني، حول مجالات البنية التحتية، والمجتمع المحلي، والمتعلمين، والمقررات الدراسية حيث جاءت تقديرات استجاباتهم بدرجة ما بين المنخفض والمتوسط، بينما اختلفت آراء المديرين والمعلمين عن آراء المكلفين بمتابعة التعليم المهني، والمشرفين الأكاديميين، حول مجاليْ الهيئة التدريسية والإدارة المدرسية، حيث جاء تقييم المديرين والمعلمين لمجال الهيئة التدريسية، ومجال الإدارة المدرسية مرتفعة، بينما جاء تقييم المكلفين والمشرفين الأكاديميين متوسطة، يعود ذلك للمؤثرات الداخلية والخارجية أثناء التقييم.

مناقشة نتائج السؤال الخامس

ما سبل تطوير مدارس ووحدات التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مشرفيها ومديريها ومعلميها؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الخامس استخدمت الباحثة ثلاث أدوات سؤال مفتوح في الاستبانة، وأسئلة المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية.

لوحظ أن هناك سبل تطوير لمدارس ووحدات التعليم المهني، في محافظات شمال الضفة الغربية، استدلت الباحثة عليها، من خلال تحليل السؤال المفتوح في الاستبانة، وتلقي إجابات المبحوثين في المقابلات الفردية للمكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية، ومسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ومسؤول التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتلقي إجابات المبحوثين في المجموعات البؤرية لمشرفي الجانب الأكاديمي، في مدارس ووحدات التعليم المهني، تتعلق بست مجالات وهي: البنية التحتية، والمجتمع المحلي، والهيئة التدريسية، والمتعلمون، والمقررات الدراسية، وأخرى تتعلق بالإدارة المدرسية.

فيما يتعلق بالبنية التحتية: 92% من المبحوثين أجمعوا على أن سبل تطوير البنية التحتية في مدارس ووحدات التعليم المهني، تمحورت حول، المالية، كزيادة ميزانية مدارس ووحدات التعليم المهني، والأجهزة والمعدات، كتحديث الأجهزة والمعدات وزيادتها بحيث تتناسب مع مستوى وأعداد الطلبة، والسياسات التربوية، كتمكين المدارس المهنية من زيادة دخلها، عن طريق توفير الخدمات، والأعمال الإنتاجية للمجتمع المحلي.

يعزى ذلك لأهمية الأدوات، والأجهزة، والمعدات في أن التعليم يرتكز على الجانب العملي، والجانب العملي يحتاج إلى معدات ، وأجهزة، ومشاغل متطورة ومتوافقة مع التطور التكنولوجي.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات: هلال (2011)، عفونة وجيتاوي (2017)، خواجا ودويكات (2017)، Celement, Abo Raihan (2013)، Bellibas, bulut, & Gedik (2017)، السعودي (2017)، Ayonmike and others (2015).

أما فيما يتعلق بالمجتمع المحلي: 85% من المبحوثين أجمعوا على سبل تطوير المجتمع المحلي تمحورت حول، التوعية، من خلال وسائل الإعلام وعرض قصص النجاح، وإقامة المعارض، لأنشطة مدارس التعليم المهني، وثانٍ يتعلق بدور المجتمع المحلي التفاعلي، من خلال خطة وطنية فيها تكاتف للجهود؛ من أجل النهوض بالتعليم المهني، وثالث يتعلق بالسياسات التربوية، من خلال تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة بتقديم برامج توعوية، وتوضيح أهداف واستراتيجيات التعليم المهني، وإبراز دوره الفعال في إحداث التنمية والتقدم.

يعزى ذلك لأهمية المجتمع المحلي في تقديم الدعم اللازم، لمدارس ووحدات التعليم المهني، وتشجيع الإقبال على التعليم المهني، خاصة طلبة فئة التحصيل المرتفع، للوصول إلى مخرجات بكفاءة عالية تتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات: عاصي (2018)، مراسي (2017)، جويلس (2011)، هلال (2011)، العاجز (2008)، عبدالله (2018)، نعفونة وجيتاوي (2017)، حمدان (2017)، الراشدي (2017)، عبدالمنعم (2017)، شرارة (2016)، العوضي (2015)، التميمي (2010).

وفي مجال الهيئة التدريسية: هناك 94% من المبحوثين اتفقوا، على أن سبل تطوير الهيئة التدريسية تمحورت حول، رفع الكفاءة المهنية، من خلال تكثيف الدورات التدريبية، والبعثات التدريبية لمعلمي الجانب المهني للدول الصناعية، وأخرى تتعلق بالسياسات المتعلقة بوزارة التربية والتعليم، كتوفير مختص لتدريس العاشر مهني، وتخصيص مشرفين مهنيين للإشراف والمتابعة، وغيرها يتعلق بالإدارة المدرسية والمشرفين التربويين، بتعزيز الاتصال والتواصل مع المعلمين وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين، وتوفير سبل تبادل الخبرات.

يعزى ذلك للعلاقة الطردية بين كفاءة الهيئة التدريسية وكفاءة المتعلمين، فكلما تطورت مهارة الهيئة التدريسية، استطاعت تمكين المتعلمين من المهارات والخبرات التي يحتاجونها؛ لرفع كفاءتهم.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات: عبدالله (2018)، قزاز وقطب (2015)، حمدان (2017)، الراشدي (2017)، عبد المنعم (2017)، راضي (2017)، شرارة (2016)، (2013) Bellibas, bulut, & Gedik، (2017)، Celement, Abo Raihan(2015)، Stamper (2015) Ayonmike and others.

وفي مجال المتعلمين: توافقت 97% من استجابات المبحوثين أن سبل تطوير المتعلمين تمحورت حول، زيادة وعي الطلبة بأهمية التعليم المهني في التنمية والتطور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وآلية اختيار الطلبة، كوضع معايير محددة لاختيار الطلبة للالتحاق في التعليم المهني، والجانب الأكاديمي، كتخصيص مقررات تناسب مستوى المتعلمين الأكاديمي، وهناك ما يتعلق بالسياسات التربوية، كاعتماد نظام خاص لمتابعة خريجي المدارس المهنية، والتركيز على الجودة أكثر من الأعداد، وتوفير تخصصات مهنية في الجامعات الأكاديمية.

يعزى ذلك لكون المتعلمين هم حجر الأساس في تلك المدارس وبتطويرهم ورفع كفاءتهم يحقق التعليم المهني أهدافه.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات: السعودي (2017)، هلال (2011)، عبدالله (2018)، قزاز وقطب (2015)، خواجا ودويكات (2017)، حمدان (2017)، الراشدي (2017)، عبدالمنعم (2017)، شرار (2016)، سيسي (2016)، عوض (2015)، التميمي (1010).

وأما فيما يتعلق بمجال المقررات الدراسية: 93% من المبحوثين أجمعوا على سبل تطوير المقررات الدراسية تمحورت حول، التخصصات، كإيجاد تخصصات تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وآخر يتعلق بالمناهج، كتحديث وتطوير المناهج وفق تطورات ومستجدات سوق العمل،

وثالث يتعلق بالجانب الأكاديمي، كتوفير مناهج خاصة بالتعليم المهني، وربط المنهاج الأكاديمي بالمنهاج المهني، ورابع يتعلق بالسياسات التربوية كإيجاد تخصصات في الجامعات الأكاديمية، تتناسب مع ما يدرسونه الطلبة ومع مستواهم التعليمي.

يعزى ذلك لأهمية المقررات وما تتضمنه من أنشطة، وفعاليات، فهي الطريق لإكساب المتعلمين المهارات والمعلومات والمعارف اللازمة للمهن المختلفة، وتطويرها واجب وضروري لمواكبة التطورات في التخصصات والمهن المختلفة بسوق العمل.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات :عاصي (2018)، مراسي (2017)، الجيتاوي (2016)، شرارة (2016)، العوض (2015)، وزارة التربية والتعليم، التميمي (2010)

وأخيراً فيما يتعلق بجانب الإدارة المدرسية: لوحظ أن 83% من المبحوثين، أجمعو على أن سبل تطوير الإدارة المدرسية تمحورت حول، رفع الكفاءة المهنية للإدارات المدرسية في تلك المدارس والوحدات، من خلال الدورات التدريبية المكثفة للمديرين بكلا الجانبين المهني والأكاديمي، ومحور السياسات التربوية، كتفويض الصلاحيات وتعزيز دور المدير كمشرف مقيم.

ويعزى ذلك إلى كون الإدارة عنصر الدعم والمتابعة والإشراف في المدارس المهنية.

ولوحظ أيضاً أن هناك توافق بين آراء المديرين، والمعلمين، وآراء المشرفين الأكاديميين، والمكلفين بمتابعة التعليم المهني، حول مجالات الدراسة كافة: البنية التحتية، والمجتمع المحلي، والهيئة التدريسية، والمتعلمين، والمقررات الدراسية، ومجال الإدارة المدرسية.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات: عاصي (2018)، السعودي (2017)، راضي (2017)، شرار (2016)، Bellibas, bulut, & Gedik (2017)، Stamper(2015).

التوصيات

في ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بالآتي:

1- توفير مشاغل مجهزة بمعدات وأدوات متطورة وملائمة للتخصصات المطروحة، وتوفير الدعم المالي اللازم للتعليم المهني، وإنشاء المزيد من المدارس المهنية، والوحدات المهنية، والكليات المتوسطة، وجامعات مهنية تتيح للطلبة إكمال دراستهم الجامعية.

2- تفعيل وسائل الإعلام المختلفة في توعية المجتمع المحلي، والطلبة، وأولياء الأمور، بأهداف وأهمية التعليم المهني، وكذلك عقد الندوات والمحاضرات التوعية وتقديم الإرشادات للطلبة.

3- تكثيف الدورات التدريبية للمعلمين، وتوفير مشرفين لمتابعة معلمي الجانب المهني من قبل الوزارة وإرشادهم وتوجيههم.

4- تشجيع طلبة التحصيل المرتفع من الالتحاق بالتعليم المهني، وتوفير فرص للتدريب في سوق العمل، وكذلك جعل مدة الدراسة في التعليم المهني ثلاث سنوات وأن يكون الاختيار من الصف التاسع.

5- تطوير مناهج التعليم المهني بحيث تواكب التطورات من جهة ويكون تكامل بين شقيها المهني والأكاديمي مايسهم بتقوية مخرجات التعلم، وتوفير مكتبة مدرسية في المدارس المهنية.

6- منح الصلاحيات لمدير المدرسة في تعزيز علاقة المدرسة مع المجتمع المحلي من خلال تبادل الخدمات حيث يستقطب سوق العمل المتدربين من جهة ويستفيد المجتمع المحلي من منتجات الطلبة تأهيل الإدارة المدرسية تربوياً ومهنياً من خلال الدورات التدريبية، والزيارات الإرشادية.

دراسات توصي الباحثة بإجرائها:

– لماذا النظرة الدونية؟ واسبابها؟ وكيف نتغلب عليها؟

– ما دور وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنمية وتطوير التعليم المهني في فلسطين؟

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو شمالة، فرج (2013)." **الاتجاه نحو التعليم التقني وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا**"، اليوم الدراسي (دور الاعلام في تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم التقني)، كلية العلوم والتكنولوجيا خان يونس، فلسطين.

- أبو عصبة، مي (2004). "**مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة**"، (رسالة ماجستير) غير منشورة، نابلس، فلسطين.

- أحمد، نورا شهاب (2013). "**واقع التعليم المهني في محافظة ديالي من وجهة نظر الهيئة التدريسية**"، (رسالة ماجستير) –غير منشورة–جامعة ديالي، العراق.

- الأيوبي، منصور (2008). "**المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل**"، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين، المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، محاضر في كلية فلسطين التقنية–دير البلح، غزة، فلسطين.

- بريك، شذا (2014). " **دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات التطوير**"، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- بدرخان، سوسن سعد الدين (2014). "***اتجاهات طلبة الصف العاشر الاساسي في الاردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الاساسي***"، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مج22(2)، ص65–ص99.

- البلوشي، مجد علي عبد الله (2010). "**فاعلية التوجيه المهني في اتخاذ القرار واختيار المواد الدراسية**" "**برنامج لطلبة الصف العاشر الاساسي لسلطنة عمان**، (اطروحة دكتوراه)، غير منشورة، في علوم التربية، جامعة تونس، تونس.

- التميمي، عواد (2000). " **كفايات امين المكتبة المدرسية**"، دار الحكمة للنشر، بغداد، العراق.

- جبران، احمد 2006). " **دليل مرجعي في التدريب**"، عمان منشورات معهد الاتربية، الاونوروا، اليونسكو.

- جوفان، جميلة (2009). "**الواقعية نظرة عن قرب**" شبكة الآلوكة http://www.alukah.net/literature_language/0/5427/#ixzz5DzDho79N

- جويلس، زياد (2011). "**أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة**"، (رسالة دكتوراة) غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- الحداد، علا عمر الزير (2009). "**دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين**" حالة دراسية– كلية مجتمع غزة – الأنروا، (رسالة ماجستير) غير منشورة، الجامعة الاسلامية –عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم ادارة الاعمال، غزة، فلسطين.

- حسين، نجاح رحومة (2001)." **التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي الفني في مصر" (تصور مقترح)** (رسالة دكتوراة) غير منشورة كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- حلبي شادي (2012). "**واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية**" (اجازة في اقتصاد/دبلوم التأهيل والتخصص في استخدام الحاسوب في المجالات الاقتصادية/كلية الاقتصاد) جامعة حلب، حلب، سوريا.

- حماد، خليل عبد الفتاح (2008). "**مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة كما يراها المعلمون**، "مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، مديرية التربية والتعليم/غرب غزة، غزة، فلسطين.

- حمدان، بدر (2017)." **أثر التعليم التقني والتدريب على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة،** بحث مقدم لمؤتمر الاستدامة والبيئة الابداعية في قطاع التعليم التقني المنعقد في كلية فلسطين التقنية، جامعة فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.

- حمدان، عاصي (2016). " **الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها**"، **ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر بعنوان**، التعليم التقني والمهني في فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.

- الخالدي، عطا الله فؤاد والعلمي، دلال سعد الدين (2011). "**الارشاد المهني للمدارس والمراكز والجامعات**" الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الخرابشة، عمر (2012). " **أساليب البحث العلمي**" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- خليفة، محمد وعبد الفريد عبد الوهاب (2010). " **سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية مارس.

- الخواجا، منذر، ودويكات، عصام (2017). " **واقع الخريجين في المدارس المهنية**" وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة التعليم المهني والتقني، فلسطين.

- دسوقي حسين عبد الجليل (2010). "**المواءمة المهنية لحرفي التعليم الفني والصناعي في مصر**"، ((دراسة ميدانية)) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (211)، معهد التخطيط القومي صفحة 163، القاهرة، مصر.

- الراشدي، أحمد بن محمد (2017). " **النضج المهني للصف العاشر الأساسي**"، دار الراية للنشر، عمان، الأردن.

- راضي، سحر (2017). ***التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تداويل التعليم***" ، **مجلة كلية التربية**– جامعة المنوفية، العدد الثاني.

- رشدي، فريد عثمان (2014). "**الارشاد والتوجيه المهني بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الاولى– دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الرمحي، احمد، الضعفي، سليمان (2005). " **الاناث في التعليم والتدريب المهني والتقني في الضفة الغربية وقطاع غزة (واقع وطموحات وفرص)**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

- رمحي، ايلانة (2010). "**تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية**" مركز الإبداع المعلم رام الله، فلسطين.

- رمضان، منال (2018). *" أثر استراتيجيات التعليم النشط في التفكير الإيجابي لدى طلبة الصف السابع في منطقة عمان"*، وزارة التربية والتعليم، الأردن، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، جامعة بابل، العدد 39 (ص665–678).

- زامل، مجدي علي (2017). **التجديدات التربوية في المدارس الفلسطينية (دراسة تحليلية)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس المفتوحة فلسطين، رام الله، فلسطين.

- الزامل، محمد عبد الله (2011). ***اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو التدريب التقني والمهني في ضوء التغيرات الاقتصادية الاجتماعية في مدينة الرياض***" "**مجلة جامعة الملك سعود، م (23)، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (3)**، ص، ص 925–، الرياض. 985 المجلد الثامن.

- زايد، فهد. (2013). **فن الإشراف والتوجيه الحديث**، دار يافا العملية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- سرحان، طارق (2015). "**تحسين الجاذبية في التعليم والتدريب التقني، المهني، كلية العلوم التربوية وكلية مجمع المواءمة الأونروا**"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، نابلس، فلسطين.

- السعودي، رمضان (2017)." ***تصور مقترح لتطوير الكفايات المهنية لمدير المدرسة الفنية في مصر بضوء خبرات بعض الدول***، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج24(17)، ص157-296.

- سيسي، أحاندو (2016). " ***إصلاح التعليم الثانوي في ضوء استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني"*، مجلة العلوم النفسية والتربوية**، مج2 (4)، ص، ص231-250.

- شرارة، اميرة عبد الحكيم منصور إبراهيم (2016). "**تطوير التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء خبرة كوريا الجنوبية**"، (رسالة ماجستير) غير منشورة، كلية البنات- جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- الشمس، سالم محمد (2017). " ***التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن" (دراسة وفسيولوجية تحليلية)، كلية التربية جامعة عدن***، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية الاجتماعية**، مج15(13)، ص. ص 8-38.

- الشويخ، عاطف عبد الحميد عثمان (2002). "**واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الصاعدي، اعتدال حمد (2012). "**النضج المهني وعلاقته بمهارات اتخاذ القرار المهني لطلبة وطالبات الثانوية**"، (رسالة ماجستير)، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

- صلاح الدين، مها حسن (2013). " ***تصور مقترح لتفعيل الكفايات المهنية اللازمة للإشراف التربوي برياض الأطفال " (دراسة ميدانية)***، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، مج42(3)، ص، ص 155 - 189.

- ظريف، كحلا (2010). " **العلاقة بين استراتيجيات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بالتطبيق في كليات إدارة الاعمال في الجامعات السورية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- العاجز، فؤاد (2008). " **مشكلات معلمي التعليم المهني والتقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها**"، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع وتحديات وطموح) المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في فترة من 12-2008/10/13م نائب عميد كلية التربية الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين.

- عادل مهرات (2000). "برامج إعداد معلم التعليم الصناعي"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر بعنوان "**مستقبل سياسات التعليم والتدريب في الوطن العربي في عصر العولمة وثورة المعلومات**" جامعة حلوان، مصر، ص 472-474، تم الرجوع إليه بتاريخ 2020/1/10.

- عاشور، أحمد صالح (1996). "**واقع واعداد وتدريب المعلم الفني والمهني في المنطقة العربية والصعوبات التي تواجه المسئولين عنهم**"، اجتماع خبراء وإعداد وتدريب معلم التعليم الفني في الدول العربية 24-27 مارس 1996، أبو ظبي، الإمارات العربية، تم الرجوع إلية بتاريخ 2019/3/12.

- عاصي، طلال محمد (2018). " **الكفايات التربوية والفنية للإدارات التعليم والتدريب المهني في المحافظة الشمالية في فلسطين**"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

- عبد الرحيم، عبد الرحيم. (2017). **تقويم منهج اساسيات التربية التقنية للحلقة الثالثة ودوره في تنمية اتجاهات التلاميذ اتجاهات نحو التعليم التقني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، السودان.

- عبد الغني، فضل السيد وعبد القادر، عبد الرحمن احمد (2017). **الانفاق على التعليم التقني والتقاني في السودان ودوره في حل المشكلات الاقتصادية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان **مجلة العلوم التربوية**، مج18(1).

- عبد الله، جلال (2012). " **مشكلات مخرجات التعليم المهني والتدريب المهني في بيئة العمل الصناعية، محافظة نصر**"، بحث نوعي(معهد السعيد العالي العاملي في مصانع الشركة الوطنية لصناعة الاسفنج والبلاستيك) الجمهورية اليمنية.

- عبد الله، احمد مصطفى (2016). "**الاحتياجات الفنية لإنشاء مراكز التدريب المهني الحديثة**" الطبعة الاولى، مصر الحديثة، مكتبة العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

- عبد الله، سمير (2018). " **نقص وفجوة المهارات في قطاع البناء والانشاءات في الارض الفلسطينية المحتلة**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، القدس رام الله، بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، فلسطين.

- عبد المنعم، سامية. (2017). " **دور الاستدامة في الارتقاء بالقدرات الطلابية ومستوى كفاءة الخريجين بالتعليم التقنية**، دراسة حالة كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية، غزة، فلسطين.

- عبد الناصر، سامي والتلة، سليمان والشوبكي، مازن وأبو أمونة، يوسف (2017). " **التعليم التقني ودوره في تعريز ريادة الاعمال في قطاع غزة**"، الكلية التكنولوجية الفلسطينية، غزة، فلسطين.

- –عفونة، سائدة (2017). ***تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي*، المجلة الدولية التربوية المتخصصة**. المجلد (6) العدد (1)

- عفونة، سائدة. (2015). "**عرض جديدة للفتيات من قبل مديري ومديرات في المحافظات الشمالية المدارس**". **(دراسة ميدانية)**. وحدة الشؤون النسائية في وزارة التربية والتعليم، فلسطين

- عقاد، صهيب بلال (2018). " **مستوى الصعوبات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في ممارسة التعليم التقني في جامعة فلسطين التقنية– خضوري من وجهات نظرهم**"، رسالة ماجستير –غير منشورة– جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- –عطير، نهى (2009). " **تطوير نظام لتقويم أداء مديري المدارس الثانوية الحكومية في فلسطين في صور الواقع الواقع والاتجاهات الإدارية والمعاصرة**"، رسالة دكتوراة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- العوضي، رأفت محمد (2015). " **واقع توافر التمكين المهني التكنولوجي لدى طلبة كليات التعليم التقني أمام التطورات التكنولوجية الحديثة وسبل تطويره** "ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية–فلسطين 15 إبريل 2015، تم الرجوع إليها بتاريخ 2029/2/1.

- عيسى، وائل عصام عطية (2011). "**مدى مواءمة مخرجات مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة لمتطلبات سوق العمل المحلي**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الغزاوي، سالم (2016). " **البحث الكيفي في العلاقات العامة**"، دراسة تحليلية لبحوث العلاقات العامة للمدة ما بين (1989–2016)، كلية الاعلام– جامعة بغداد، العراق مجلد9، عدد 38.

- غيفين، ليزا. (2008). **موسوعة سايج للبحث الكمي. لوس انجلوس، كاليفورنيا:** Sage Publications. ISBN 1-4129-4163-6.

- قرعان، ألف (2009). " **التعليم المهني والتدريب** "الطبعة 1" حمورابي للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

- القزاز، محمد، وقطب، نيرمين (2015). "**الحل السحري للبطالة الأهرام اليوم** " التعليم الفني، **http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/381085.aspx**.

- الكامل، فرج الله محمد (2017). " ***الكفايات التعليمية اللازمة للطالب /المعلم التقني بالتعليم الاساسي*، مجلة النيل للعلوم التربوية**، ع 1، جامعة وادي النيل، الخرطوم، السودان.

- كحيل، هشام (2015). " **تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني**، مركز الدراسات الفلسطينية الاقتصادية– ماس.

- مراس، عبد الرازق (2017). " **تصور مقترح لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الفني الصناعي النوعي في جمهورية مصر العربية**، كلية التربية جامعة حلوان، حلوان، مصر.

- مركز المعلومات الفلسطيني (2011). " **تاريخ التعليم والتدريب المهني والتقني**"، رام الله، فلسطين.

- مزهر، وليد (2017). " ***اليات تعين المعلمين في وزارة التربية والتعليم العالي ومقترحات تطويرها*"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)**، المجلة الحادي والعشرين، العدد الثاني، ص42 الى ص47.

- مساد، عامر خالد (2015). " **المشكلات التي تواجه التعليم المهني والتقني في فلسطين وكيفية التقلب عليها** "**دراسة تحليلية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، فلسطين.

- المشهداني خالد احمد، العبيدي رائد عبد الخالق عبد الله (2013). "**مبادئ الإحصاء**"، الأيام، الأردن.

- المصري، منذر (1990). "**المعلم المهني**" – الطبعة الاولى– عمان– المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدرس، طرابلس، ليبيا.

- المصري، منذر واصف (1993). "**التعليم المهني قضايا ونماذج**" الطبعة الاولى– مركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين، عمان، الأردن.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1998). "**اجتماع مسؤولي التعليم الثانوي المهني والفني ومسؤولي تخطيط القوى العاملة حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملها وربطها باحتياجات التنمية في الأقطار العربية وبعض الأقطار الأجنبية**، الرياض، السعودية.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2014). **وزارة التربية والتعليم (2011) PTC**، رام الله، فلسطين.

- زايد، مها (2018). " **المشكلات التي تواجه التعليم المهني والتقني في فلسطين**"، جامعة النجاح الوطنية– كلية الفنون التجميلية.

- موسى، سامر (2015). "***التلمذة المهنية والتدريب في بيئة العمل في فلسطين رئيس قسم التطوير الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني***"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع للتعليم والتدريب المهني والتقني، كلية هشام حجاوي التكنولوجية، نابلس، فلسطين.

- هلال رندة (2011). " **دراسة الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الاساسية" مشروع البلجيكي**– دعم التعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في فلسطين، الطبعة الاولى 2011م–1432هـ جميع حقوق الوزارة التربية والتعليم العالي –رام الله، فلسطين.

- هلال رندة. (2012). **الاحتياجات التدريبية وفجوة المواءمة مع التعليم والتدريب المهني في فلسطين**"، دراسة سوق العمل، تقرير الدراسة –اعد تقرير دراسة سوق العمل/المستشارة الوطنية للمشروع، تم الرجوع إليه بتاريخ 2020/1/21.

- وزارة التربية والتعليم العالي (2010). "**استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني**"، رام الله، دولة فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم العالي (2014). " **الخطة الاستراتيجية للتعليم العام**، رام الله، فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم (2016). "**دراسة احتياجات سوق العمل في مجال ميكانيك السيارات** " (دراسة تحليلية)، رام الله – دولة فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم العالي (2017). "**واقع الخريجين في المدارس المهنية**" **الادارة العامة للتعليم المهني والتقني**، رام الله، دولة فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم العالي (2017). "**تقرير المتابعة والتقييم**" **نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية القطاعية 2017 – 2022**، رام الله، دولة فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم العالي (2017). "**تقرير المتابعة والتقييم**" **نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية القطاعية 2017 – 2022**، رام الله، دولة فلسطين.

- وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل الفلسطينية (2000). **التجربة الفلسطينية في التعليم والتدريب المهني والتقني**، ورقة عمل، رام الله، فلسطين، تم الرجوع إليها بتاريخ 2019/12/5.

- وزارة التربية والتعليم (2018)" **دليل المسار المهني 2018–2019**" الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني.

- وزارة التربية والتعليم (2019). " **الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام 2018 – 2019**" ، رام الله – فلسطين.

المراجع الاجنبية

- Asghar Hayyat, Sajjad Hussain Chughtai, (2015). **The Impact of Vocational Training on Poverty Alleviation through Moderation Role of Foreign Funds: Evidence from Southern Punjab,** Management Studies and Economic Systems, pp 157-171, © ZARSMI.

- Ayonmike.c, others. (2015) "**Towards Quality Technical Vocational Education and Training (Tvent) Programmes In Nigeria**: Challenges", Delta State University, Abraka, Nigeria.

- Bellibas, M. Bulut, O. & Gedik, S. (2017).**Investing Professional Learning Communities in Turkish School: the Effects of Contextual Factors,** Professional Development in Education, 43(3), 353-374.

- Celement.c, Abo Raihan.m. (2013) "**A Study of the Problems for Development of Technical and Vocational Education in Katsina Stat, Nigeria**", in Katsina Stat, Nigeria.

- Masaruf Magaji, (2015). **The Role of Vocational and Technical Education for Improving National Economy for Sustainable**, Development: Curriculum.

- OECD (2010).**Singapore: Rapid I-mporovement Followed by Strong Perfonmance**, https://www.occd.orglcountries/ singpore/ 4658110.pdf, 2/2/2019.

- OECD. (2011). **OECD reviews of vocational education and training: Learning for jobs. Genea**, july. Organization for Economic Cooperation and Development. Pemberton, H..(2001). The Industrial Training Act 1944: a failed revolution, paper presented at the conference of the Economic History Society, March.

- Stamper, J. (2015). **A Study of teacher and principal's perceptions of professional learning communities.** Theses and Dissertations, Educational Leadership Studies, https://uknowledge.uky.edu/edl_etds/11

- Keller,S.Parker.,C., & Chan., C(2011)" **Employaility Skills: Student Perceptions of an is final year capstone subject.** ITALICS. 10(2) PP.1-13.

الملاحق

ملحق(1)

تسهيل المهمة من الدراسات العليا

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ: 2019/12/19

حضرة السيد مدير عام الادارة العامة للبحث والتطوير المحترم
الادارة العامة للبحث والتطوير
وزارة التربية والتعليم العالي

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ سحر فضل عبد الحميد خليفة، رقم تسجيل (11750217)
تخصص ماجستير الإدارة التربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ سحر فضل عبد الحميد خليفة، رقم تسجيل 11750217، تخصص ماجستير ادارة تربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(تقييم واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في إجراء مقابلة مع مسؤول التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم ومسؤول التعليم التقني في وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

أ.د. ناجي قطناني

عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص.ب 7،707 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (2)

تسهيل مهام من وزارة التربية والتعليم

State of Palestine
Ministry of Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ت/32542/46/14
التاريخ: 22/10/2019
الموافق: 23/2/1441 هـ

السادة مديري التربية والتعليم المحترمين
جنين، قباطية، طوباس، قلقيلية، طولكرم، نابلس، سلفيت، جنوب نابلس
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الباحثة: سحر خليفة

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الباحثة الطالبة: **سحر فضل عبد الحميد خليفة** من جامعة النجاح الوطنية في تنفيذ بحث بعنوان: " **تقييم واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها**"، حيث ستقوم الباحثة بتنفيذ استبانات على معلمي ومديري مدارس التعليم المهني وحضور حصص صفية في مدارس التعليم المهني، واجراء مقابلات مع المكلفين بمتابعة التعليم المهني في مديرياتكم، وبما لا يتعارض مع سير العمل.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم / جامعة النجاح الوطنية

ملحق (3)

نموذج تحكيم أدوات الدراسة وأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل	التخصص
1	د.سهيل صالحة	جامعة النجاح الوطنية	مناهج وأساليب
2	د.حسن تيم	جامعة النجاح الوطنية	إدارة تربوية
3	د.عبد محمد عساف	جامعة النجاح الوطنية	إدارة تربوية
4	د.أشرف منذر الصايغ	جامعة النجاح الوطنية	إدارة تربوية
5	د.وجيه مظهر	جامعة النجاح الوطنية	مناهج وأساليب
6	د.جعفر أبو صاع	فلسطين التقنية خضوري	أصول تربية
7	د.هشام عبد الرحمن شناعة	فلسطين التقنية خضوري	علم نفس تربوي
8	د.إبراهيم خليل يوسف خضر	فلسطين التقنية خضوري	علم المكتبات والجامعات
9	د.حسام حسن قاسم	فلسطين التقنية خضوري	الأدب والعلوم التربوية
10	د.مصدق براهمة	الجامعة العربية الأمريكية	علوم تربوية
11	د.عماد أبو الرب	الجامعة العربية الأمريكية	مناهج التدريس
12	د.جمال رباح	جامعة القدس المفتوحة	علوم تربوية
13	د.زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة	علوم تربوية
14	د.جلال سلامة	البولتكنك الفلسطينية	هندسة ميكانيكية
15	د.أحمد الرمحي	البولتكنك الفلسطينية	هندسة ميكانيكية

جامعة النجاح الوطنية.

كلية التربية وإعداد المعلمين.

رسالة إلى المحكمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور الفاضل .....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:-

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول" تقييم واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية" لذا قامت الباحثة ببناء استبانة لقياس مستوى الجوانب التعليمية والتي تتضمن الهيئة التدريسية، والإدارة المدرسية، والمقررات الدراسية، والمتعلم، في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية، وقياس مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين فيها ، والتي ستوجه لمعلمي ومديري مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحاً أو غير صالح، ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية، علماً بأن بدائل الإجابة على الفقرات هي: (مرتفع جداً، مرتفع، متوسط، ضعيف، ضعيف جداً).

مع خالص الشكر والتقدير

أسئلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي:

** ما واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية ؟

وانبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:-

1- هل يوجد فروق بين وجهات النظر حول واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية وفق متغيرات الجنس، الوظيفة، المديرية، الموقع الجغرافي، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية؟

2- ما المعوقات التي تواجه مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية ؟

3-ما سبل تطوير مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية؟

أهداف الدراسة:-

هدفت الدراسة إلى :-

- التعرف إلى أثر متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، والموقع الجغرافي، وسنوات الخدمة، والدورات التدريبية) في درجة تقييم واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

- التعرف إلى واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من كافة جوانب عناصر العملية التعليمية.

- التعرف إلى واقع الهيئة التدريسية في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

– التعرف إلى واقع المقررات التعليمية في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

- التعرف إلى واقع الإدارات المدرسية في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

- التعرف إلى واقع المتعلمين في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

–التعرف إلى واقع الرضا الوظيفي في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر مديريها ومعلميها.

— التعرف إلى المشكلات التي تحد من الاقبال على التعليم المهني في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

– التعرف إلى الحلول الممكنة لمواجهة المعيقات في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديريها ومعلميها.

- التعرف إلى واقع البنية التحتية لمدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية .

الرقم	الفقرة	مناسبة	غير مناسبة	تحتاج إلى	النقد
المحور الأول : جوانب العملية التعليمية					
المجال الأول: أداء الهيئة التدريسية.					
1	يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق امكانيات الطلبة المتاحة				
2	يعد المعلم خطة سنوية للمادة التدريسية .				
3	يضع المعلم خطة سنوية تتضمن الأهداف العامة للمادة الدراسية.				
4	يعد المعلم الخطة الفصلية وفق امكانيات المدرسة				
5	يجيب المعلم عن أسئلة الطلبة باستمرار				
6	يختار المعلم وسائل تعليمية تتناسب مع المادة التعليمية المقررة.				
7	يوظف المعلم المادة النظرية في التدريبات العملية بشكل دائم.				
8	يلتزم المعلم بوقت الحصة الدراسية بدايةً ونهايةً.				
9	يعرض المعلم المادة العلمية بشكل منطقي متسلسل				
10	يستخدم المعلم امثلة متنوعة لتعزيز فهم الطلبة				
11	يستخدم المعلم التقنيات والمصادر التعليمية المناسبة للمادة الدراسية المقررة.				
12	يربط المعلم موضوعات الدرس بخبرات الطلبة الشخصية السابقة				
13	يخصص المعلم جزءاً من درجات الطلبة للأنشطة العملية .				
14	يمتلك المعلم كفاءة في مجال تخصصه العلمي.				
15	ينوع المعلم في تطبيق استخدام الأهداف التربوية في المجالات الثلاث (المعرفية، والوجدانية، والمهاراتية) .				

المجال الثاني: المقررات الدراسية.					
1	تتسم المقررات الدراسية بوضوح اللغة المستخدمة فيها.				
2	يرتبط محتوى الكتب المقررة بالأهداف المحددة للمادة				
3	تتوافق المقررات الدراسية مع المستجدات والمتغيرات التكنولوجية				
4	ترتبط المقررات الدراسية بالواقعية.				
5	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات الطلبة.				
6	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات المجتمع.				
7	تتلاءم المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.				
8	تتوافر في المقررات الدراسية عنصر الجاذبية والتشويق.				
9	تراعي المقررات الدراسية التسلسل المنطقي في عرضها.				
10	تربط المقررات الدراسية بين النظرية والتطبيقية.				
11	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات التفكير الناقد.				
12	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات الاستقصاء والتحليل.				
المجال الثالث: الادارة المدرسية.					
1	يعد المدير الخطط المدرسية وفق الإمكانات المتاحة.				
2	يسعى المدير لتهيئة البيئة المناسبة للتدريب المهني.				
3	يوفر المدير المناخ المناسب للطلبة.				
4	يوفر المدير المناخ المناسب للعاملين في المدرسة.				
5	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأدوات.				
6	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأنشطة المختلفة.				
7	يلبي المدير احتياجات العاملين من الأجهزة والادوات اللازمة.				
8	يوفر المدير وسائل الإرشاد المهني في المدرسة.				
9	يدعم المدير أعمال الطلبة بالتحفيز المادي والمهني				
10	يدعم المدير أعمال العاملين ويحفزهم للعمل باستمرار.				
11	يمتلك المدير مهارات الإشراف للتعليم المهني.				
المجال الرابع: المتعلمين.					
1	يتعاون المتعلمون مع المدرسين في تنفيذ المهام المطلوبة.				
2	يوجد اتجاهات إيجابية بين المتعلمين نحو التعليم المهني.				
3	يحب المتعلمون المدرسة ويقبل عليها.				
4	يتعاون المتعلمون فيما بينهم لتلبية احتياجات المدرسة.				
5	يواجه المتعلمون مشكلة التطبيق العملي.				
6	يخفق المتعلمون بالجانب العملي لقلة الأجهزة المتاحة للتعلم.				
7	يتاح للمتعلمين التطبيق العملي في مؤسسات خارج المدرسة.				
8	يعد المتعلمون أبحاث علمية مصغرة حول ما يتعلمونه.				
9	يبدع المتعلمون في الجانب العملي أكثر من النظري.				
10	يقبل المتعلمون ذوي التحصيل العلمي المرتفع على التعليم المهني				
11	يوجد تصور مسبق لدى المتعلمين لا يتناسب مع واقع التعليم المهني				

	البنية التحتية				
1	يتوفر في المدرسة مكتبة غنية بالمراجع والمصادر المناسبة للطلبة.				
2	تتناسب الأجهزة مع مضمون المقررات الدراسية				
3	توفر المدرسة الغرف الصفية المريحة للطلبة.				
4	توفر المدرسة الأجهزة المناسبة للتطبيق العملي لكل مادة دراسية بما يتناسب مع أعداد الطلبة				
5	تتوافر في المدرسة مختبرات حاسوبية تتناسب مع أعداد الطلبة				
6	تولي المدرسة أهمية للأنشطة اللامنهجية لتعميق العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة				
7	تتحقق في مرافق المدرسة شروط الصحة والامن والسلامة				
8	تتوفر في القاعات الصفية الوسائل والأجهزة التي تسهل عملية التعلم				
9	تتوفر في المدرسة أجهزة لتكييف الجو المناسب للطلبة.				

2) أسئلة المقابلة

من خلال إشرافكم على مدارس التعليم المهني في المديرية هناك بعض الاستفسارات حول واقع تلك المدارس نرجو الاجابة عن الأسئلة المطروحة لأغراض البحث العلمي فقط.

1- ما تقييمكم لمدارس التعليم المهني التي تشرفون عليها؟

2- ماهي مقترحاتكم لتطوير مدارس التعليم المهني؟

3- برأيكم ما أهم المشكلات التي تواجه التعليم المهني ؟

4- ما الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؟

5-في ضوء الآراء المطروحة حول واقع مدارس التعليم المهني ما اقتراحاتكم لتطويرها؟

6-رسالة موجه منكم للمسؤولين فيما يخص مدارس التعليم المهني؟

***حول الهيئة التدريسية----------**

***حول المقرر المدرسي----------**

***حول البيئة المادية للمدارس----------**

***حول الإدارات المدرسية----------**

***حول المتعلمون ----------**

7- برأيكم ما علاقة المستوى المهني بالمستوى الأكاديمي؟

8) ما تأثير المستوى الأكاديمي للمتعلمين على المستوي التعليمي الأكاديمي؟

الباحثة: سحر خليفة تقبلوا فائق الاحترام

ملحق(4)

نموذج الاستبانة النهائي

1) الاستبانة

عزيزي المدير والمعلم/ عزيزتي المديرة والمعلمة

تحية طيبة وبعد؛

تقوم الباحثة بدراسة عنوانها " **تقييم واقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية** "، يُرجى التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات بموضوعية وجدية، لما لهذا الأمر من أهمية في الخروج بنتائج هامة لغايات البحث العلمي، علماً بان إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط

وشكرا لكم لحسن تعاونكم

الباحثة: سحر فضل عبد الحميد خليفة

القسم الأول:

المعلومات العامة: الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب لوضعك.

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- طبيعة الوظيفة: مدير ☐ معلم مهني ☐ معلم ☐

3- عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات ☐ من 10 سنوات ☐

4- المؤهل العلمي: دراسات عليا ☐ بكالوريوس ☐ بلوم ☐

5- التخصص: علمي ☐ إنساني ☐ مهني ☐

6- الموقع الجغرافي للمدرسة: مدينة ☐ قرية ☐

7- عدد الدورات التدريبية التي تلقيتها: أقل من 5 دورات ☐ من 5 –7 دورات ☐ من 7 دورات ☐

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب لوضعك

الرقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
المحور الأول: جوانب العملية التعليمية التدريبية في مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية						
المجال الأول: أداء أعضاء هيئة التدريس						
1	يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق امكانيات الطلبة المتاحة					
2	يختار المعلم الأنشطة المهارية وفق المهارات المطلوبة لسوق العمل					
3	يعد المعلم خطة سنوية للمادة التدريسية .					
4	يضع المعلم خطة سنوية تتضمن الأهداف العامة للمادة الدراسية.					
5	يعد المعلم الخطة الفصلية وفق امكانيات المدرسة					
6	يعد المعلم الخطة الفصلية وفق المادة التدريبية.					
7	يجيب المعلم عن أسئلة الطلبة باستمرار					
8	يختار المعلم وسائل تعليمية تتناسب مع المادة التعليمية المقررة.					
9	يوظف المعلم المادة النظرية في التدريبات العملية.					
10	يلتزم المعلم بالوقت المخصص للحصة الدراسية بدايةً ونهايةً.					
11	يلتزم المعلم بالوقت المخصص للتدريب بدايةً ونهايةً.					
12	يعرض المعلم المادة العلمية بشكل منطقي متسلسل					
13	يستخدم المعلم امثلة متنوعة لتعزيز فهم الطلبة					
14	يستخدم المعلم التقنيات والمصادر التعليمية المناسبة للمادة الدراسية المقررة.					
15	يربط المعلم موضوعات الدرس بخبرات الطلبة الشخصية السابقة					
16	يخصص المعلم جزءاً من درجات الطلبة للأنشطة العملية .					
17	يمتلك المعلم كفاءة في مجال تخصصه العلمي.					
18	ينوع المعلم في تطبيق استخدام الأهداف التربوية في المجالات الثلاث (المعرفية، والوجدانية، والمهاراتية) .					
المجال الثاني: المقررات الدراسية						
19	تتسم المقررات الدراسية بوضوح اللغة المستخدمة فيها.					
20	يرتبط محتوى الكتب المقررة بالأهداف المحددة للمادة					
21	تتوافق المقررات الدراسية مع المستجدات والمتغيرات التكنولوجية					
22	ترتبط المقررات الدراسية بالواقعية.					
23	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات الطلبة.					
24	تتلاءم المقررات الدراسية مع حاجات المجتمع.					
25	تتلاءم المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.					
26	تتوفر في المقررات الدراسية عنصر الجاذبية والتشويق.					
27	تراعي المقررات الدراسية التسلسل المنطقي في عرضها.					
28	تربط المقررات الدراسية بين النظرية والتطبيقية.					
29	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات التفكير الناقد.					

30	تشتمل المقررات الدراسية على نشاطات الاستقصاء والتحليل.					
31	يتناسب حجم المقررات مع عدد الحصص المقررة لها					
32	تتضمن المقررات مواقف تطبيقية متنوعة وشاملة					
33	تتسم المقررات بتنوع أسئلة التقويم الذاتي وشموليتها					
34	ينسجم محتوى المقررات مع محتوى المواد الدراسية الأخرى ذات الصلة بالتخصص					
35	تنسجم المادة التدريبية مع منهجية المواقف التعليمية.					
المجال الثالث: الإدارة المدرسية.						
36	يعد المدير الخطط المدرسية وفق الإمكانات المتاحة.					
37	يسعى المدير لتهيئة البيئة المناسبة للتدريب المهني.					
38	يوفر المدير المناخ المناسب للطلبة.					
39	يوفر المدير المناخ المناسب للعاملين في المدرسة.					
40	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأدوات.					
41	يلبي المدير احتياجات الطلبة من الأنشطة المختلفة.					
42	يلبي المدير احتياجات العاملين من الأجهزة والادوات اللازمة.					
43	يوفر المدير وسائل الإرشاد المهني في المدرسة.					
44	يدعم المدير أعمال الطلبة بالتحفيز المادي والمهني					
45	يدعم المدير أعمال (احتياجات) العاملين ويحفزهم للعمل باستمرار.					
46	يمتلك المدير مهارات الإشراف على التعليم المهني.					
المجال الرابع: المتعلمون						
47	يتعاون المتعلمون مع المدرسين في تنفيذ المهام المطلوبة.					
48	يوجد اتجاهات إيجابية لدى المتعلمين نحو التعليم المهني.					
49	يرغب المتعلمون في المدرسة ويقبل عليها.					
50	يتعاون المتعلمون فيما بينهم لتلبية احتياجات المدرسة.					
51	يواجه المتعلمون مشكلات في التطبيق العملي.					
52	يخفق المتعلمون بالجانب العملي لقلة الأجهزة المتاحة للتعلم.					
53	يتاح للمتعلمين التطبيق العملي في مؤسسات خارج المدرسة.					
54	يعد المتعلمون أبحاث علمية مصغرة حول ما يتعلمونه.					
55	يبدع المتعلمون في الجانب العملي أكثر من النظري.					
56	يقبل المتعلمون ذوي التحصيل العلمي المرتفع على التعليم المهني					
57	يوجد تصور مسبق لدى المتعلمين لا يتناسب مع واقع التعليم المهني					

القسم الثالث:

***السؤال الأول: برأيكم ما أهم المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؟**

1.----------

----------2.----------

----------3.----------

----------4.----------

----------5.----------

***السؤال الثاني: ما مقترحاتكم لتطوير مدارس التعليم المهني ؟**

1.----------

----------2.----------

----------3.----------4-----

ملحق (5)

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة----------

رقم الهاتف----------

*** 1* بيانات حول المعلمين.**

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها

***2*بيانات حول المتعلمين.**

الرقم	التخصص	الصف	عدد الشعب	عدد المتعلمين

***3* حول المشاغل والمعدات التقنية والأجهزة التعليمية.**

الرقم	**نوع المشغل**	**عددها**	**نوع المعدات التقنية و الأجهزة التعليمية**	عددها

***4* هناك شروط يجب توفرها في مدارس التعليم المهني لضمان جودة العملية التعليمية التعلمية فيها.**

لذا نرجو من حضرتكم وضع إشارة(√) أسفل الخيار الذي يمثل الواقع في مدرستكم أمام كل عبارة من العبارات الآتية:

الرقم	البنود	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	تتوفر في مرافق المدرسة شروط السلامة والصحة المهنية.					
2	توفر المدرسة معدات وادوات السلامة.					
3	تتناسب تجهيزات ومعدات المشاغل مع المقررات الدراسية والمراسم حسب المواصفات.					
4	تتناسب مساحات الغرف الصفية مع أعداد الطلبة.					
5	يتوفر في الغرف الصفية جوانب الراحة المادية (الفيزيقية) للطلبة.					
6	يتوافر في القاعات التدريسية مصادر التعلم والأجهزة التقنية اللازمة لعملية التعلم.					
7	يتوفر المدرسة الاضاءة الصحية المناسبة للغرف الدراسية.					
8	يتوفر في المدرسة الاضاءة الصحية المناسبة في المشاغل.					
9	يتوفر للمشاغل التهوية المناسبة.					
10	يتوفر في المعدات والأجهزة وسائل السلامة.					
11	يتوفر في المدرسة مكتبة تشمل المصادر والمراجع المناسبة للطلبة.					

ملحق (6)

نموذج لأسماء المعلمين وتخصصاتهم

معلمي الجانب الأكاديمي

الرقم	اسم المعلم	التخصص	المادة التي يدرسها
1	سمير كمال عطيه شحروج	اللغة العربيه	اللغة العربيه
2	عبد الرؤوف لطفي عبد سليمان	التربية الدينيه	التربية الدينيه
3	امين سيف الدين امين جبر	تكنولوجيا	تكنولوجيا
4	سليمان عبد الله سليمان جبور	التربية الدينيه	التربية الدينيه
5	عبد الحليم عامر احمد دويكات	اللغة العربيه	اللغة العربيه
6	اسامه منيب ابراهيم حموضه	الرياضيات	الرياضيات
7	عبد الكريم يعقوب عبد الكريم سلامة	الرياضيات	الرياضيات
8	زكريا علي عبد اللطيف سمارة	فيزياء	فيزياء
9	حسن محمود محمد دلال	فيزياء	فيزياء
10	عصمت تيسير محمد ابو حنيش	الرياضيات	الرياضيات
11	عبد الكريم عبد العزيز اسماعيل محسن	اللغة العربيه	اللغة العربيه
12	عنان احمد سليمان عجوة	تكنولوجيا	تكنولوجيا
13	مالك رشيد صالح نصر الله	اللغة الانجليزية	اللغة الانجليزية
14	نضال حسن محمد عوايصه	فيزياء	فيزياء
15	رشيد نمر رشيد عبد الغني	اللغة العربيه	اللغة العربيه
16	بسام جميل خليل ضلع	فيزياء	فيزياء
17	ثائر حمزة صالح كوني	اللغة الانجليزية	اللغة الانجليزية
18	ليث جمال فهمي صوالحه	الرياضيات	الرياضيات
19	عدنان صابر محمد عودة	رياضه	رياضه
20	رهام عصام اسعيد ظاهر	فيزياء	رياضيات
21	سماح ناجي يوسف خطاطبه	اللغة الانجليزية	اللغة الانجليزية
22	مي فيصل لطفي حاج محمد	اللغة العربيه	اللغة العربيه
23	اسراء محمد برهان اسمة	تكنولوجيا	تكنولوجيا
24	غدير رياض عبد الله عطاالله	الرياضيات	الرياضيات
25	فداء عاطف نمر دويكات	رياضه	رياضه
26	هديل معروف حسين ابو ربيع	كيمياء	كيمياء
27	رشا بسام ابراهيم حسين	التربية الدينيه	التربية الدينيه

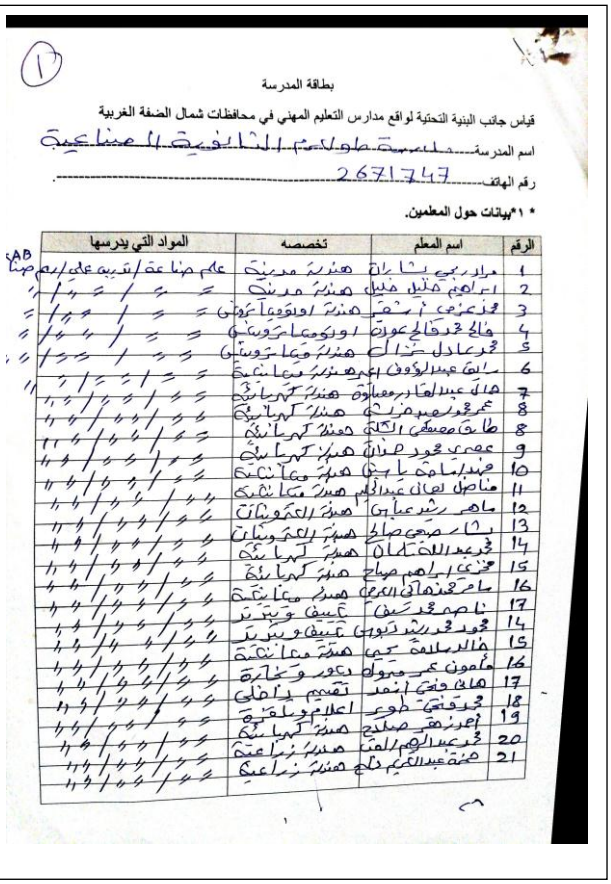

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: حلوبكم الثانوية الصناعية

رقم الهاتف: 2671747

* 1*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
22	زينة حمد ابو عابد	هندسة مباني	علم صناعة/ تدريب عملي/ رسم صناعي
23	وئام محمد شتيوي	هندسة مباني	
23	اماني رمضان يزيد	هندسة وعلوم الارض	
24	عطاف معروف كعبي	تمثيل	علوم مسرح / تدريب عملي/ رسم صناعي
25	ريم فريد فريحات	تمثيل	
26	حنان حسن دغلس	تصميم أزياء	
27	سماح خالد رفيدالله	تصميم أزياء	
28	أنهت عزت مويس	هندسة كهربائية	علوم مسرح / تدريب عملي
29	ابتسام عارف دروش	تربية اسلامية	
30	صلاح الدين صقر	تربية اسلامية	
31	فالنتاين صقر	لغة عربية	
32	محمد وصفي عمر	لغة عربية	
33	ايمان محمد مبارك	لغة عربية	لغة عربية / تربية اسلامية
34	علي يوسف حسين	هندسة مباني	رياضيات، علوم حياتية
35	زياد عبد الفتاح علاونة	رياضيات	
36	عبد الرحيم عمر نور	رياضيات	
37	أفنعيد الله عبد الله ابتكار صلاح		
38	اسامة عبد الرؤوف الدين	فيزياء	
39	علاء فخري رمضان	فيزياء	
40	سندس محمود عيسى	لغة انجليزية	فيزياء، علوم
41	فاطمة بشير برهان	لغة انجليزية	لغة انجليزية
42	أفنان عدنان عبيدات	لغة انجليزية	
43	منى سليمان برهان	فيزياء	
44	منى سليم يحيى	فيزياء	فيزياء، رياضيات
45	محمد يوسف زريقي	تربية رياضية	تربية رياضية

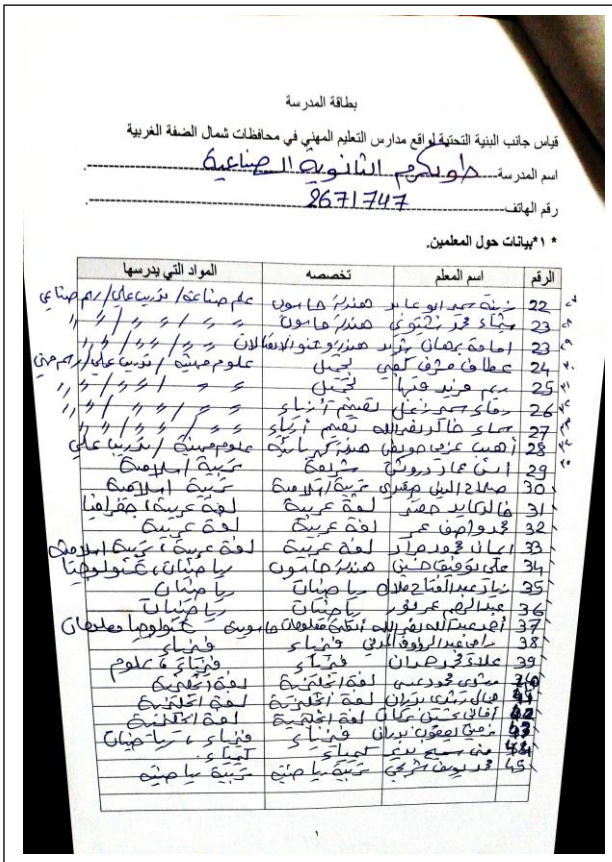

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: حلوبكم الثانوية الصناعية

رقم الهاتف: 2671747

* 1*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	مراد يحيى بشارات	هندسة مدنية	علم صناعة/ تدريب عملي/ رسم صناعي
2	ابراهيم خليل خليل	هندسة مدنية	
3	محمد زعيم ابو عصب	هندسة ادوية وكيمياء	
4	خالد محمد فالح عودات	ادوية وكيمياء	
5	محمد عادل خالد	هندسة ميكاترونكس	
6	سائد عبد الرؤوف ابو هنية	هندسة ميكانيكية	
7	هلال عبد القادر مصالحة	هندسة كهربائية	
8	عمر محمد صبحي	هندسة كهربائية	
8	طارق صبحي الخالد	هندسة كهربائية	
9	عصري محمود صالح	هندسة كهربائية	
10	هند رامز ياسين	هندسة ميكانيكية	
11	مناضل لطفي عبد الهادي	هندسة ميكانيكية	
12	ماهر رشيد عليان	هندسة الحاسوبيات	
13	ريم صبحي صالح	هندسة الحاسوبيات	
14	محمد عبد اللطيف	هندسة كهربائية	
15	مجدي ابراهيم صالح	هندسة كهربائية	
16	عاصم فهمان الدين	هندسة ميكانيكية	
17	ناصر محمد سيف	تصميم وتنفيذ	
14	محمد محمد رشيد نبوي	تصميم وتنفيذ	
15	فاطمة سلمى عيسى	هندسة ميكانيكية	
16	مأمون عمر مرعي	ديكور وخياطة	
17	هلال فتحي احمد	تصميم داخلي	
18	محمد فتحي طوباسي	اعلام وعلاقات عامة	
19	أعزهر صبحي صالح	هندسة كهربائية	
20	محمد عبد الرحيم الفقيه	هندسة زراعية	
21	هبة عبد الكريم داغر	هندسة زراعية	

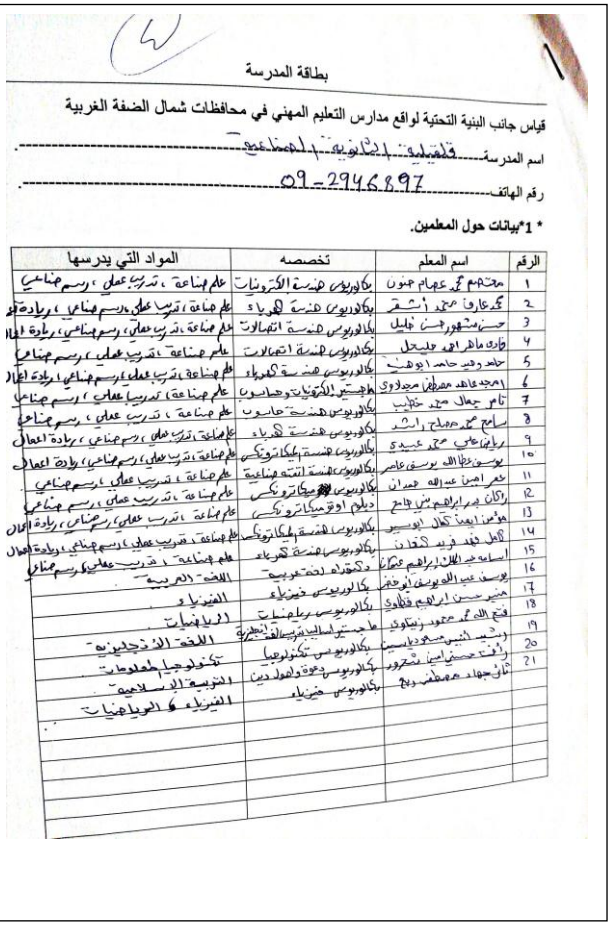

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: فلسطين الثانوية الصناعية

رقم الهاتف: 09-2946897

* 1*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	محتسم محمد عيسى جبون	بكالوريوس هندسة الالكترونيات	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
2	محمد عارف محمد أشقر	بكالوريوس هندسة كهرباء	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
3	حسن مشهور حسن ذابل	بكالوريوس هندسة اتصالات	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
4	وادي ماهر احمد جليدل	بكالوريوس هندسة اتصالات	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
5	خالد وفيق حامد ابو هنب	بكالوريوس هندسة كهرباء	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
6	ماجد خالد مصطفى مجدلاوي	بكالوريوس هندسة الالكترونيات وحاسوب	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
7	تامر جمال محمد خليفات	بكالوريوس هندسة حاسوب	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
8	سماح محمد صبحي راشد	بكالوريوس هندسة كهرباء	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
9	ريان عاطف محمد عبيدي	بكالوريوس هندسة ميكاترونكس	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
10	يوسف خالد يوسف عاصي	بكالوريوس هندسة انتاج صناعي	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
11	نور امين عبد الله عيدان	بكالوريوس هندسة ميكاترونكس	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي
12	زكريا عز ابراهيم شرباتي	دبلوم اوتوميشن وروبوتكس	
13	مؤمن ايمن كمال ابو سير	بكالوريوس هندسة ميكاترونكس	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
14	أنس خالد فريد الكعدان	بكالوريوس هندسة ميكاترونكس	علم صناعة، تدريب عملي، رسم صناعي، ريادة اعمال
15	اسماعيل عبد الله ابراهيم عوكل	دكتوراه لغة عربية	اللغة العربية
16	يوسف عبد الرؤوف ابو عفش	بكالوريوس فيزياء	الفيزياء
17	منير حسن ابراهيم قاقاوي	بكالوريوس رياضيات	الرياضيات
18	فتح الله محمد محمود زيتاوي	ماجستير اساليب تدريس اللغة العربية	اللغة الانجليزية
19	رشيد اديب محمود ياسين	بكالوريوس تكنولوجيا	تكنولوجيا المعلومات
20	رأفت حسين ابراهيم شحرور	بكالوريوس علوم اسلامية واصول دين	التربية الاسلامية
21	ثائر جهاد مصطفى وهبة	بكالوريوس فيزياء	الفيزياء و الرياضيات

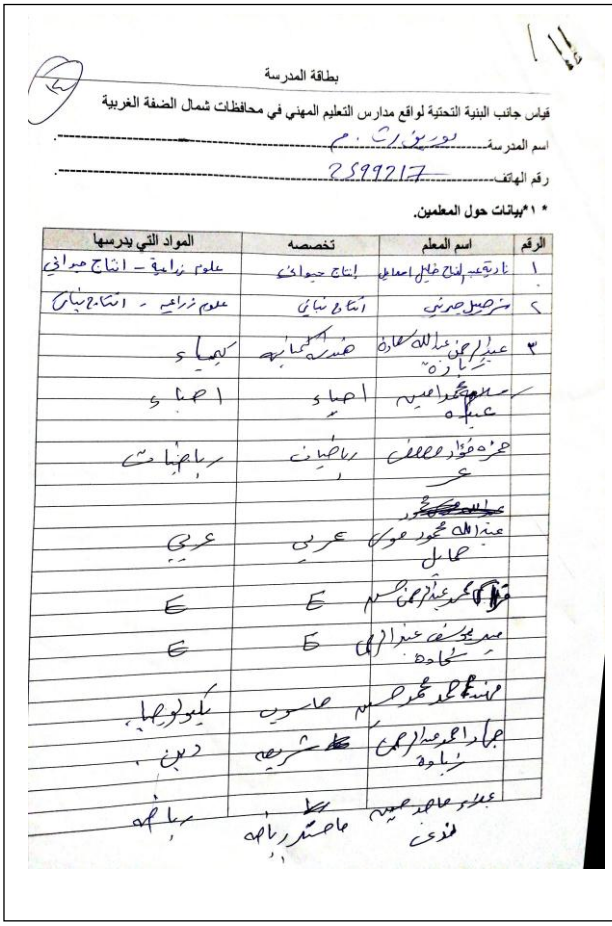

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: [illegible]

رقم الهاتف: 2599217

* 1*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	نادية عبد الخالق خليل اسماعيل	انتاج حيواني	علوم زراعية - انتاج حيواني
2	منير صبيح جرير	انتاج نباتي	علوم زراعية - انتاج نباتي
3	عبد الرحمن عبد الله عارف	هندسة كيمياء	كيمياء
4	[illegible]	احياء	احياء
5	[illegible]	رياضيات	رياضيات
6	[illegible]	عربي	عربي
7	[illegible]	E	E
8	[illegible]	E	E
9	[illegible]	حاسوب	تكنولوجيا
10	[illegible]	شريعة	دين
11	[illegible]	رياضيات	رياضيات

بطاقه المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: مدرسة جنين الثانوية الصناعية.

رقم الهاتف: ٠٤٢٤١٥١٥٠.

* ١*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	محمد بديع حسن عويس	ب/هندسة الكترونيه	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
2	محمد حسان يوسف عزوقه	د/ هندسة إلكترونيه وحاسوب	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
3	رامي طعمه جبران داود	ب/ هندسة إلكترونيات	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
4	وائل صبحي محمود فريحات	ب/هندسة كهربائية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
5	علاء موسى احمد نجمي	ب/هندسة كهربائية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
6	احمد ابراهيم زيدان سعايده	ب/هندسة ميكاترونية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
7	علي احمد شريف ثميلات	ب/ هندسة ميكاترونيك	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
8	احمد عبد الفتاح محمد جرار	ب/هندسة تكييف وتبريد	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
9	ماهر ناجي احمد ابو الرب	دبلوم تكييف تبريد وتدفئه	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
10	ايمن خالد عبد الله معالي	ب/هندسة تكييف وتبريد	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
11	أحمد مرعي عبد الرحمن دقة	ب/ هندسة كهربائية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
12	فارس احمد محمد حنتولي	ب/ هندسة ميكاترونيك	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
13	نزار احمد رزق جابر	ب/ هندسة كهربائية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
14	أشرف فوزي عبد اللطيف قبها	ب / هندسة إلكترونيات	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
15	عصار "عبدالله عز الدين"عبدالرزاق خنفر	ب / هندسة حاسوب	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
16	رائد "موسى سميح" محمود جمل	ب/هندسة كهربائية	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
17	المس عيد محمد عبد الرازق	ب/ هندسة اتصالات	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
18	ثائر مهند محمد نقاقية	ب/ هندسة اتصالات	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي
١٩	حسام محفوظ نمر مرعي	ب/ لغة عربية	اللغة العربية، تربية اسلامية
20	بسام احمد صالح عمارنه	ب/ علم حاسوب	تكنولوجيا المعلومات
21	محمد محمود عمر بشارات	ب/ فيزياء والكترونيات	فيزياء
22	سامر بسام صدقي ابو الهيجا	ب/ رياضيات	الرياضيات
23	خالد صالح محمد قاروط	ب/ رياضيات التطبيقيه	الرياضيات
24	منذر عبد الرحيم محمد خياص	ب/اللغة العربية	اللغة العربية
25	يونس محمود صادق ياسين	د. علوم قران وتفسير	التربية الاسلامية
26	خالد علي عبد الله " حسين الطي"	ب/ لغة انجليزية	اللغة الانجليزية
27	ضياء ناصر عبد الرحيم أبو زيد	ب/فيزياء	فيزياء
28	محمود ابراهيم احمد ابو الرب	ب/ لغة انجليزية	اللغة الانجليزية
29	شادي يوسف(حسان توفيق) ابوخميس	ب/ هندسة كهرباء	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة
30	صهيب بسام محمد ابو فرحه	ب/ هندسة اتصالات	علم صناعة، رسم صناعي، تدريب عملي، ريادة

الرقم	اسم المعلم	التخصص	المواد التي يدرسها
1	محمد طاهر حامد محي الدين	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
2	أسامة نجيب صادق صبيح	هندسة ميكانيك	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
3	مراد شريف محمد سليمان	هندسة حاسوب	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
4	سامر ناجي محمود حنايشة	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
5	فؤاد محمود سليمان قعاشن	هندسة الكترونيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
6	محمد خليل احمد دبسلط	نجاره وديكور	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
7	احمد عبدالرحيم احمد نواصره	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
8	عبدالكريم ابرهيم عبدالكريم قبها	هندسة ميكانيك	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
9	أيمن منيب احمد شاهر	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
10	زيد عاطف فؤاد ابو بكر	هندسة حاسوب	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
11	سماح يسام موسى حجير	تجميل	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
12	عمر عبدالرحمن عمر سباعنه	هندسة ميكانيك	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
13	أيمن مصطفى محمود نعيرات	هندسة ميكانيك	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
14	ميسره صالح سليمان عوده	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
15	شادي كامل حسن زيدان	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
16	محمد يوسف مصطفى جرادات	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
17	محمد فايز محمد مالكيه	هندسة حاسوب	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
18	محمود محمد محمود طبيق	هندسة كهربائيه	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
19	بلال عبد القادر سليم عبد الله	نجاره وديكور	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
20	سائل امين داود ابوجعه	هندسة حاسوب	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
21	مأمون زايل علي فرايزه	تجميل	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
22	ولاء مجدي حسين زكارنه	هندسة اتصالات	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
23	ناصر عبدالطيف سليم صارنه	هندسة ميكانيك	علم صناعة ، رسم صناعي ، تدريب عملي
24	امين عبد الهادي امين ابو قياس	بكا تربية اسلامية	تربية اسلامية
25	صبحي عبد القادر يوسف فرايزه	بكا لغه عربيه	اللغه العربية
26	علي فهمي علي هاشم	بكا . لغه انجليزيه	اللغه الانجليزيه
27	فادي محمود كامل شاشاته	بكا . علم الحاسوب	تكنولوجيا المعلومات
28	اشرف حسن حسني مالكيه	بكا رياضيات	رياضيات
29	محمد حماد امين كنعان	بكا فيزياء	فيزياء الكترونيه
30	احمد زاهر قيس طاهره	بكا رياضيات	رياضيات
31	محمد عبدالله يوسف خليليه	بكا رياضيات	رياضيات
32	بهاء سامي حسني ثيلات	بكا لغه عربية	اللغه العربية
33	سيف الله فيصل حسين عواوده	بكا تربية اسلامية	التربية الاسلاميه
34	رهام نجي محمد زكارنه	بكا لغه عربية	اللغه العربية
35	ريا نصر عبدالرحمن حلايلي	بكا لغه انجليزيه	اللغه الانجليزيه
36	الاء عبدالحميد مصطفى عمريه	بكا علم الحاسوب	تكنولوجيا المعلومات
37	أيما مأمون سليم بوسطة	بكا فيزياء	فيزياء
38	ديما فيصل قياس ريايعه	معلم ادارة هندسية	فيزياء

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: عصرا الثانوية للبنين

رقم الهاتف: 0926986068

* ١*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١	عصام سليم ابراهيم ارشيد	لغة عربية	لغة عربية
٢	ريهام محمد حسين بني مفلح	رياضيات	رياضيات
٣	هادي عطا الله جاد الله زياده	لغة انجليزية	لغة انجليزية
٤	حسن محمد حسن هنداوي	لغة انجليزية	لغة انجليزية
٥	جاسم احمد محمد زيادة	لغة عربية	لغة عربية
٦	بشرى فواز ابراهيم كايد	لغة عربية	عصام
٧	سهير محمد سليم عواد	رياضيات	رياضيات
٨	محمد عماد علي دراز	رياضيات	رياضيات
٩	حسن مصطفى محمد	تكنولوجيا	تكنولوجيا
١٠	انس حسين محمد راشد	تكنولوجيا	تكنولوجيا
١١	هوا فوزي محمد عواد	فيزياء	فيزياء
١٢	حسام يوسف ابو دولة	فيزياء	فيزياء
١٣	باسم يوسف الفارس سليم	علوم	علوم
١٤	أحمد يوسف محمد دولة	رياضيات	رياضيات
١٥	احمد فواز يوسف سليم	عربي	عربي
١٦	احمد ابراهيم عبدالله محمد	حاسوب وتكنولوجيا	تكنولوجيا علمي
١٧	محمد جابر عبد الله زياده	تكنولوجيا	تكنولوجيا علمي
١٨	أحمد هشام فواز آل سوالمه		

الرقم	الإسم	التخصص	اسم المشغل / المادة الصف
1	عصار محمد احمد ياسين	هندسة ميكاترونيكية	التوماكاترونكس/ث/ علم /عملي/للمعلم
2	محمد رشاد شريف الله سوالمة	هندسة الكترونية	الات مكتبية /ث/علم/ رسم /عملي/ريادة
3	عاصر رفيق شريف شنار ي	تربية مهنية	كهرباء /ث/علم /عملي/للمعلم
4	فواز عبد اللطيف محمد يدك	هندسة ميكاترونيكية	رسم صناعي / اول ثانوي ، ثاني ثانوي
5	محمد سليم داود عاصر	هندسة حاسوب	حاسوب /ث/ علم /رسم/عملي/ريادة
6	زهير احمد عارف شنتوي	هندسة ميكاترونيكية	التوماكاترونكس/ث/ علم /رسم/عملي
7	عاهد حسام محمد بالالم	هندسة كهربائية	طاقة/ث/ علم / رسم/ عملي
8	طارق زيد جميل حمامنه	هندسة تكييف وتدفئه	ادوات صحيه/ث/ علم / رسم/ عملي/ريادة
9	جعفر فتاح جبر عويس	هندسة الكترونية	الكترونيات /ث/علم /رسم /عملي /ريادة
10	بفسل مصطفى قاسم عبد الحق	هندسة كهربائية	الكترونيات /ث/ علم /رسم /عملي
11	اسماعيل تيف حمد ناجي	ادارة	ادوات صحيه/ث/ علم / رسم/ عملي
12	فواد محمود احمد صفدي	هندسة كيميائية	تكييف وتبريد/ث/ علم / رسم/ عملي/ريادة
13	تيسير محمد اسعد صوالحه	هندسة معمارية	النجارة /ث/ علم / عملي/ريادة
14	منذر احمد عبد الله حمادنه	هندسة معمارية	النجارة /ث/ علم / رسم/ عملي
15	رضوان رجا مصطفى بني شمسه	هندسة كهربائية	كهرباء /ث/ علم / رسم/ عملي
16	وجدي مصطفى محمد اشتيه	هندسة ميكانيكية	لحام /ث/ علم / رسم/ عملي
17	ياسين مصطفى محمد ياسين	هندسة ميكانيكية	لحام وتشكيل معادن/ث/علم/رسم/عملي/للمعلم
18	سامح عبد الفتاح صالح عاشور	تنجيد	مكلف
19	سامر صبيح احمد صوان	تصميم داخلي - ديكور	تنجيد وديكور /ث/علم/رسم/عملي/ريادة
20	ايمن احمد شكري جوري	هندسة مدنية	مساحه وبناء /ث/علم/رسم/عملي
21	فلاح عبد الفتاح عمر اسماعيل	هندسة ميكانيكية	تكييف وتبريد /ث/علم/رسم/عملي
22	مهند توفيق رشيد دراغمة	هندسة ميكانيكية	تكليف في التربية- طويلس
23	صلاح الدين موسى حسين حاج احمد	هندسة كهربائية	اتصالات /ث/علم/رسم/عملي
24	محمد قاسم" محمد رفيق " قاسم حمامي	هندسة حاسوب	حاسوب /ث/علم/رسم/عملي
25	علاء فواز عبد الرزاق عقاد	هندسة اتصالات	اتصالات /ث/علم/رسم/عملي
26	عوض محمد عوض حسين	هندسة بناء	مساحه /ث/علم/رسم/عملي/ريادة
27	علا محمد عبد الله راشد	هندسة اتصالات والكتر	الاتصالات /ث/علم/تدريب /رسم
28	عرين عبدالله محمد سلمان	حوسبة	تكليف في التربية- ثابلس
29	فطمة عبد الله عبد الرحمن ابو ليل	تجميل وتصفيف شعر	تجميل /ث/ علوم مهنيه/تدريب/رسم
30	عبد الرحمن عبد اللطيف رشيد ديوس	هندسة ميكانيكية	ميكانيك /ث/علم /رسم/تدريب
31	رانية عزيز عبد الرؤوف زيتاوي	ماجستير	اتصالات /ث/علم/تدريب
32	اسيا صلاح سمحان مسيمي	تجميل	تجميل /ث/ علوم مهنيه/تدريب/رسم
33	فراس جلال عبد القدر علاونه	هندسة ميكانيكية	ميكانيك /ث/علم/رسم/عملي/ريادة
34	مروة تيسير حسن ابو الملا	هندسة حاسوب	حاسوب /ث/علم/رسم/تدريب
35	ولاء مازن صبحي شعروري	هندسة حاسوب	نائبة مدير
36	ايسر عبد الكريم مصطفى ياسين	هندسة ميكاترونكس	الات مكتبية /ث/علم/ رسم /عملي
37	محمود اسماعيل عبد الرحمن ابو طالب	هندسة ميكانيك سيارات	تجليس ودهان /ث/علم/ رسم /عملي
38	زاهر خليل شكري ناصر	هندسة قوالب وعدد	لحام وتشكيل معادن/ث/علم/رسم/عملي/ريادة
39	معتز عبد الله حسن عمر	هندسة تكييف وتبريد	تكليف

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ثانوية السنابل

رقم الهاتف: 09-2596427

*** ١ بيانات حول المعلمين.**

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١.	انعام اسماعيل ابراهيم علي	رياضيات	رياضيات
٢.	هناء أحمد عبد القادر حمايل	شرعية	التربية الاسلامية
٣.	رمزان حاتم حسين صباح	لغة عربية	لغة عربية
٤.	بشرى عبد الرحمن موسى عبد الرحمن	لغة انجليزية	لغة انجليزية
٥.	جمانة عبد الرحيم محمد سعادة	كيمياء	كيمياء
٦.	ماسة بكر حسين جانودي	تجميل	تجميل
٧.	فاطمة حسين عيون دراوشة	تكنولوجيا	تكنولوجيا
٨.	ديوسن عبد الفتاح بو منديعد	علوم حياة	علوم حياة
٩.	هبه خالد حسين الفاضي	تجميل	تجميل

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ثانوية السنابل

رقم الهاتف: 09-2596427

*** ١ بيانات حول المعلمين.**

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١-	ابراهيم مصباح ابراهيم ريان	هندسة حاسوب	رسم صناعي+ تكنولوجيا معلومات
٢-	محمد كامل محمد طوباسي	هندسة كهربائية	علم صناعة الكهرباء استعمال+تدريب عملي رسم صناعي ريادة
٣-	ماهر حمدان ابراهيم عبد الحميد	هندسة كهربائية	علم صناعة الكهرباء استعمال+تدريب عملي رسم صناعي
٤-	رياض عطاالله عبد السلام حايك	هندسة كهربائية	علم صناعة طاقة متجددة+تدريب عملي رسم صناعي ريادة
٥-	علي ابراهيم يوسف ريان	هندسة ميكانيك	علم صناعة طاقة متجددة+تدريب عملي رسم صناعي
٦-	ياسر جمال احمد ابو سليمه	الكترونيك وميكاترونيك	علم صناعة الكترونيات صناعية+تدريب عملي رسم صناعي
٧-	علاء يوسف حسين مرداوي	هندسة تقوى الكهربائية	علم صناعة الكترونيات صناعية+تدريب عملي رسم صناعي
٨-	محمد سعيد ثيب ربع	هندسة حاسوب	علم صناعة صيانة اجهزة حاسوب+تدريب عملي رسم صناعي ريادة
٩-	مضاء عبد اللطيف يوسف عبد الجواد	هندسة حاسوب	علم صناعة صيانة اجهزة حاسوب+تدريب عملي رسم صناعي
١٠-	يحيى محمد احمد سعيد	هندسة كهربائية	علم صناعة الاتصالات+تدريب عملي رسم صناعي
١١-	عزات سميح عبد العزيز تمام	هندسة اطفاء حريق وادارة الاستهلاك	علم صناعة الاتصالات+تدريب عملي رسم صناعي
١٢-	اميه ريحي اسعد حمدان	هندسة الاتوماتيك والروبوتس	علم صناعة اتوماتيكا وتحكم+تدريب عملي رسم صناعي
١٣-	سامر امين عبدالله حمدان	لغة عربية	لغة عربية١/ث+٢ث عن
١٤-	محمد طه محمد عيسى	كيمياء	فيزياء١/ ث عن+٢ث عن
١٥-	ياسر محمود عبدالكريم ماضي	رياضيات	رياضيات١/ث+٢ث عن
١٦-	فايز ايوب محمد علي أحمد	ادب انجليزي	لغة انجليزي١/ث+٢ث عن
١٧-	المنذر سليم شاكر زهد	تربية اسلامية	تربية اسلامية١/ث+٢ث عن
١٨-	حمداه محمد عبدالله ديك	فيزياء	فيزياء+رياضيات١/ ث+٢ث عن
١٩-	منذر عبد الرحيم صالح مصلح		

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ثانوية [illegible]

رقم الهاتف: 0912[illegible]

*** ١ بيانات حول المعلمين.**

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١-	عطاف عاطف علي ابو طبيخ	تصميم أزياء	تصميم أزياء
٢-	فارة محمد عبد العزيز صوف	تجميل	تجميل
٣-	رائدة فتحي عبد العزيز	تصميم أزياء	تصميم أزياء
٤-	نداء احمد صبار بكر شلالدة	تجميل	تجميل
٥-	فدوى مازن عدنان عربيات	تربية اسلامية	تربية اسلامية
٦-	خضرة يونس مطلق ساعد	انجليزي	انجليزي
٧-	عالية يوسف محمد دراغمة	"	"
٨-	رانية محمود حافظ دراغمة	كيمياء	كيمياء
٩-	صلاح عدنان محمد موسى	عربي	عربي
١٠-	حسان عبد الفتاح محمود أبو الطب	عربي	عربي
١١-	هناء مخيمر محمد رضا أطلة	رياضيات	رياضيات
١٢-	كمال عادل محمود يوسف الزعبي	تربية اسلامية	تربية اسلامية
١٣-	ربيع عبد المجيد صابر صرايطة	رياضيات	رياضيات
١٤-	هبا ابراهيم يونس خضيرات	ادارة واقتصاد	زيارة أولى
١٥-	[illegible] محمد طه زيد	تكنولوجيا	تكنولوجيا

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ثانوية [illegible]

رقم الهاتف: 09-2596102

*** ١ بيانات حول المعلمين.** الذين يدرسون حتى ١٢ مهني الأكاديمين والمهنيين

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١-	وصف محمد جبارة السارة	صيانة كهرباء	علم صناعة + تدريب عملي
٢-	عزيز احمد يوسف مبيض	كهرباء	دين
٣-	حسن مازن حسن محمود	لغة عربية	عربي
٤-	عاطف نايف محمود سكارنة	لغة انجليزية	انجليزي
٥-	سامر محمود سمور عودة	رياضيات	رياضيات
٦-	جمال عبد الرحمن عارف عرفان	ميكانيك	ميكانيك
٧-	بلال احمد محمود ابو عمر	تكنولوجيا	تكنولوجيا

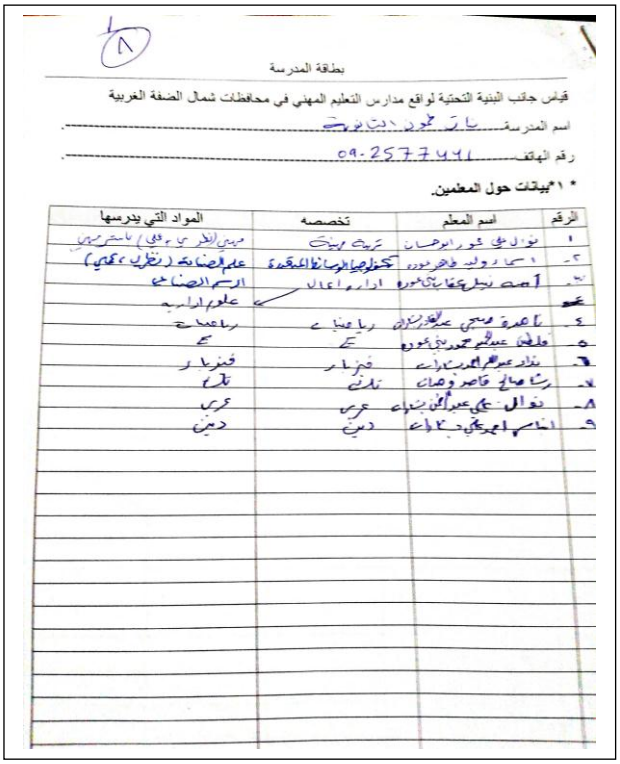

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ذكور جنين الثانوية

رقم الهاتف: 09-2577441

* 1 *بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	نوال علي شور ابو حسان	تربية رياضية	تربية رياضية
2	[illegible]	[illegible]	[illegible]
3	[illegible]	[illegible]	[illegible]
4	[illegible]	[illegible]	[illegible]
5	[illegible]	[illegible]	[illegible]
6	[illegible]	[illegible]	[illegible]
7	[illegible]	[illegible]	[illegible]
8	[illegible]	[illegible]	[illegible]
9	[illegible]	[illegible]	[illegible]

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ذكور جنين الثانوية

رقم الهاتف: 092571213

* 1 *بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1	احمد أبو السرور	هندسة كهربائية	رسم هندسي، علم إضاءة، تدريب عملي
2	أسترن عزيب	حاسوب	تكنلوجيا
3	مأمون عبد الله	تربية اسلامية	دين
4	احمد شاراخ	رياضيات	رياضيات
5	محمد ابو السبع	رياضيات	رياضيات
6	رائد عبد الله	ادارة المكتبات	ريادة
7	عبد عبد الله	لغة عربية	عربي
8	مصطفى ابو خاضر	لغة إنجليزية	إنجليزي
9	مستفيد ابو خاضر	نيزبار	نيزبار

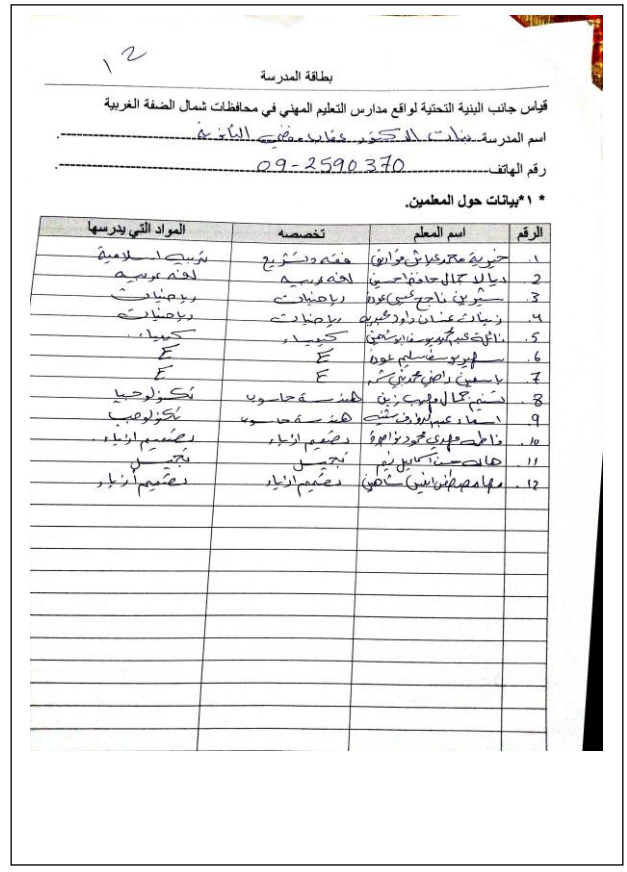

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: ثانوية الدكتور عبد الله البنا

رقم الهاتف: 09-2590370

* 1 *بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
1.	حنين عادل ابو عواد	فقه وتشريع	تربية اسلامية
2	دياله جمال حامد ياسين	لغة عربية	لغة عربية
3.	[illegible]	رياضيات	رياضيات
4.	[illegible]	رياضيات	رياضيات
5.	[illegible]	كيمياء	كيمياء
6.	[illegible]	ع	ع
7.	[illegible]	ع	ع
8.	[illegible]	حاسوب	تكنولوجيا
9	[illegible]	حاسوب	تكنولوجيا
10.	[illegible]	تصميم ازياء	تصميم ازياء
11.	[illegible]	تجميل	تجميل
12.	[illegible]	تصميم ازياء	تصميم ازياء

بطاقة المدرسة

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة : ذكور الشهيد أبو جهاد الثانوية

رقم الهاتف : 042468265

1 بيانات حول المعلمين :

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
.1	احمد محمود أحمد دراغمة	كيمياء	كيمياء
.2	أمية محمود مصطفى قراريه	اللغة العربية	لغة عربية
.3	تامر أحمد لطفي عبيد	اللغة الانجليزية التقويات التطبيقية والترجمة	لغة انجليزية
.4	جمعه محمود أحمد قراريه	اللغة العربية	لغة عربية
.5	جهاد إبراهيم سعيد أبو جليوش	احياء	احياء
.6	مالك عيد يونس أبو عين	فقه وتشريع	تربية اسلامية
.7	محمد عبد الله محمد نصّار	حاسوب	تكنو معلومات
.8	محمد فايز عبدالرحيم غانم	انتاج حيواني وصحة الحيوان	تعليم زراعي حيواني
.9	محمد قاسم توفيق خزيمية	علوم زراعية	تعليم زراعي نباتي
.10	مسعود إبراهيم مسعود عبد الخالق	اللغة الانجليزية	لغة انجليزية
.11	مصعب أحمد خليل جرادات	الرياضيات	رياضيات
.12	معاذ ثابت سعيد ربايعه	تقنيات الزراعة المحمية	فني زراعة عملي
.13	معتصم يوسف عمر كميل	فقه وقانون	تربية اسلامية

بطاقة المدرسة

مدرسة الباد

قياس جانب البنية التحتية لواقع مدارس التعليم المهني في محافظات شمال الضفة الغربية

اسم المدرسة: مدرسة الياسمين الثانوية للبنين.

رقم الهاتف: .

* ١*بيانات حول المعلمين.

الرقم	اسم المعلم	تخصصه	المواد التي يدرسها
١	أسيد يوسف حطب	تاريخ	تاريخ
٢	علاء عوني قبلة	ع	ع
٣	علي محمود زايد	رياضيات	رياضيات .
٤	أحمد عبد العطوي حيلاوي	عزف	عزف
٥	محمود شوقي شواهد	كيمياء	كيمياء
٦	كمال عبد اللطيف بركات	أحياء	أحياء
٧	موفق محمد حوشية	فيزياء	فيزياء
٨	يزيد محمود نواهضة	رياضة	رياضة
٩	رجاء خليل الصباغ	دين	دين
١٠	مانع حسن مصطفى حاج	صنعة كهرباء	مهني نظري عملي
١١	ضياء مصطفى عبد الحميد الجرع	صنعة مدنية .	
١٢	عبد الرحمن جمال خالد عودي	طباعة متجددة	طباعة متجددة
١٣	ياسر محمد حمزة ابو قبلة	صنعة ميكانيكية	تكنيك وتبريد
١٤	مؤمن صبحي زكي عيادة	صنعة كهربائية	طاقة كهرباء
١٥	محمد سهيل ابو مرخية	دبلوم تكنيك وتبريد	تكنيك وتبريد .

ملحق (7)

نموذج أسئلة المقابلات والمجموعات البؤرية

أسئلة المقابلة

من خلال إشرافكم على مدارس التعليم المهني في المديرية هناك بعض الاستفسارات حول واقع تلك المدارس نرجو الاجابة عن الأسئلة المطروحة لأغراض البحث العلمي فقط.

1- برأيكم ما أهم المشكلات التي تواجه مدارس التعليم المهني؟ ؟

2- برأيكم ما الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه التعليم المهني؟

3- رسالة موجه منكم للمسؤولين فيما يخص مدارس التعليم المهني؟

*حول الهيئة التدريسية----------

*حول المقرر المدرسي----------

*حول البيئة المادية للمدارس----------

*حول الإدارات المدرسية----------

*حول المتعلمون ----------

4- برأيكم ما علاقة المستوى المهني بالمستوى الأكاديمي؟

5-) ما تأثير المستوى الأكاديمي للمتعلمين على المستوي التعليمي الأكاديمي؟

تقبلوا فائق الاحترام

الباحثة: سحر خليفة

An- Najah National University

Faculty of Graduate studies

Evaluation the Reality of Vocational Education in the Governorates of the Northern West bank

By

Sahar Fadel Abdul Hamid Khalifa

Supervisor

Dr. Saida Affouneh

Co- Supervisor

Dr. Nuha Iteir

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Educational Administration, Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus-Palestine.

2020

Evaluation the Reality of Vocational Education in the Governorates of the Northern West bank

By
Sahar Fadel Abdul Hamid Khalifa
Supervisor
Dr. Saida Affouneh
Co- Supervisor
Dr. Nuha Iteir

Abstract

The current study aimed to evaluation the reality of vocational education schools and units in the governorates of the northern West Bank and identify the most important problems faced in all Domains, faculty, school administration, courses, learners, infrastructure and the community, and have tried The study answers the following main question: What is the assessment of the reality of vocational education schools and units in the governorates of the northern West Bank?

To answer the study's questions, the combination of quantitative and qualitative curriculum was used to overcome the weaknesses of each curriculum to increase data accuracy, and applied to all vocational education schools and units in the northern West Bank governorates. Several tools were used as a resolution tool to assess the reality of schools and professional units from the point of view of their principals and teachers, with 378 teachers, teachers, principals and principals, and the questionnaire consisted of 57 Items divided into four areas.

The researcher used the interview tool, which was applied to (8) supervisor and professional supervisor, and the focus groups were applied to the supervisors and supervisors of the academic side (40 - 56) distributed in eight focus groups in the directorates of the northern West Bank. The researcher used the school card tool to collect information on the school card, which was applied to all 17 schools and vocational education units, and after ascertaining the authenticity of the instruments through arbitration by arbitrators, and calculating the resolution stability coefficient through the Alpha Kronbach equation.

The data of the questionnaire was processed statistically, and the interviews were analyzed according to the theory, and the study found an assessment of the reality of vocational education schools and units from the perspectives of their supervisors, principals and teachers came between average and low in all areas, and that there are many problems facing schools Vocational education units include faculty members, school administration, courses, learners, infrastructure

and the community, most notably the underworld view of the society for vocational education, the low level of achievement of vocational education students, and the

lack and weakness of the educational students. Infrastructure in vocational education schools and units.

In terms of development, the results presented many ways to develop vocational education schools in all areas: faculty, school administration,

courses, learners, infrastructure, and the local community, most notably providing concerns, specialties and tools that keep pace with Technological and industrial progress, training and qualification of human staff through training courses and missions to industrialized countries, as well as linking the professional and academic aspects in the preparation of courses, and providing adequate budget and support to vocational education schools by providing the opportunity for the community To benefit from the production of these schools, which encourages their support and the provision of employment opportunities for their graduates.

In light of these findings, the researcher recommended, to take care of vocational education schools and units by providing a comprehensive and complete infrastructure that suits all the needs of schools and vocational units, and then spreading awareness of the use of all media, whether by the Ministry of Education. The school administration and the vocational guide in order to change the inferior perception of vocational education, as well as the preparation of trained and qualified human resources to work in those schools, and to develop courses suitable for the level of students at the academic level, and to grant powers to the principals of schools and units Vocational in order to provide the necessary support for the school, provide students with the opportunity for practical training in the labor market, in addition to the establishment of vocational universities to allow graduates of vocational education schools to complete their university studies and obtain a certificate parallel to other disciplines.